الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-
كلية الآداب واللـغات
قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي:....

مذكرة بعنوان:

مصطلحات التداولية في مجلة الخطاب

-دراسة فى آليات التواصل-

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحية

إعداد الطالبتين

- صوراية ماضي.
- أحلام بلهادف

إشراف الأستاذ:

— عثمان لالوسي

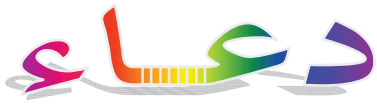
أعضاء لجنة المناقشة:

❖ الأستاذ:	رياض بوزنية	رئيســـــا
❖ الأستاذ:	عثمان لالوسي	مشرفا ومقررا
❖ الأستاذ:	محمد بولحية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017م

1437 -1438هـ





اللهم إنَّا نسألك علمًا نافعًا وعملاً متقبّلاً ورزقًا طيّبًا

اللـــهم إذا أعطيتنا نجاحًا فلا تأخذ تواضعنا.

وإذا أعطيتنا تواضعًا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا. ولا باليأس إذا أخفقنا.

وذكّرنا أنّ الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم ساعدنا أن نقول كلمة حقّ في وجه الأعداء

ولا نقول كلمة باطل لكسب الأقوياء.

شكر وعرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالحمد والشكر لله تعالى على ما وهبنا أياه من العزم والمقدرة على كتابة هذا العمل.

إلى من بفضله خطت حروفي الأولى، ومضيت معه خطوة خطوة، إلى من كان لي السند ومن دلّل لي الصعاب إلى من كان لي خير معين إلى من كان لنبي الأمل إلى من تنفطر لحيائه حياءاً، إلى الأستاذ الذي لا أملك له سوي التقدير والإحترام الأستاذ الفاضل "محمد الصالح خرفي" لك منّي ما بين السماء والأرض شكراً و امتناناً.

وأتوجه كذلك بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ "توفيق قحام" على توجيهاته ودعمه لي وعلى الجهد الذي بذله في قراءة هذا العمل .

مقدمـة

مقدمة:

يشهد الدّرس اللغوي اتساعا واسعًا نظرا للاهتمام الذي يناله في عصرنا الحالي، إذ انفتحت آفاق اللسانيات على مجالات وحقول لم تطرقها من قبل، من أجل فهم أوضح وأفضل للظاهرة اللغوية؛ وكذا إدراك أوسع لوظائف اللغة واستعمالاتها اليومية، سواء في الحياة الاجتماعية أو العلمية أو على الصعيد الرّسمي.

وفي هذا الإطار نجد حقل الدراسات التداولية، وهو حقل معرفي جديد جاء كردة فعل على انغلاق الدراسات البنيوية على الجانب الداخلي للغة، حيث اتجهت التداولية إلى الاهتمام بالإستعمال الفعلي للغة.

ونظرًا لكون التداولية منهجا غربي النشأة متعلقا بتطور الدراسات اللغوية في الغرب، فقد جاءت مصطلحاته ذات محتويات دلالية تناسب طبيعة البحث اللساني هناك.

ولهذا فإن نقل المصطلحات يتطلب مراعاة محتواها الدلالي والإجرائي، وفي هذا الإطار جاءت دراستنا موسومة **بالمصطلحات التداولية في مجلة تحليل الخطاب، دراسة في آليات التواصل**.

ولمعالجة هذا الموضوع وضعنا إشكالية رئيسية تتمثل في:

ما هو المحتوى المفهومي أو الدلالي الذي حملته المصطلحات الواردة في مجلة تحليل الخطاب؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما مفهوم التداولية؟، ما الغاية من اهتمامها باستعمال اللغة؟.
- ما هي أهم مباحثها؟.
- ما وظيفة المصطلح في تفعيل التواصل في الخطاب؟.

وفي هذه الدراسة لا نهدف إلى رصد بوادر ظهور هذا الاتجاه بقدر ما نهدف إلى محاولة رصد كيفية تناول الباحثين المساهمين بمقالاتهم وببحوثهم والإشتغال على المصطلح.

ولأنّ باحث أسبابا ذاتية تدعوه إلى اقتحام علمي لموضوع ما فإن الدافع الأساسي لانتقاء هذا الموضوع هو تعلقه بالدراسات اللغوية عامة والتداولية خاصة، باعتبارها مجالا جديدا من مجالات البحث اللغوي.

أما الأسباب الموضوعية فتتجلّى في: أهمية هذا الموضوع من حيث إنه يعطي نظرة جديدة لتحليل الخطابات، حيث أن التداولية تدرس اللغة أو اللغة في الاستعمال.

ومن أجل تحقيق الأهداف والغايات المرجوة، سيقت مادة البحث مبسوطة في مدخل وفصلين سبقتهما مقدمة وتلتهما خاتمة؛ هذا بيانها:

مقدمة مهدنا فيها للموضوع وبيّنا فيها أسباب البحث ومنهج الدراسة.

ومدخلا تناولنا فيه بعض المفاهيم المتعلقة بالمصطلح وعلم المصطلح.

والفصل الأول الذي يتضمن ثلاث مباحث: الأول منه خصّص لمفهوم التداولية، والمبحث الثاني خصّص للتأصيل الفلسفي لهذه النظرية الجديدة، أما المبحث الثالث فقد خصّصناه لأهم إجراءات هذه النظرية متمثلة في السياق وأفعال الكلام، الإشاريات، الإستلزام الحواري، الإفتراض المسبق والحجاج.

وجاء الفصل التطبيقي بعنوان البعد التواصلي للمصطلح في مجلة الخطاب، مشتملا؛ على مبحثين منها: الأول خصص للمقومات التواصلية للخطاب.

و الثاني خصّص لإسقاطات التحليل التواصلي في مجلة الخطاب.

وأخيرا ختمنا بخاتمة ضمنّا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من هذا البحث.

وقد تم اعتماد منهج وصفي في هذه الدراسة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بما يتناسب وموضوع الدراسة.

من أجل الإلمام بالموضوع والتدقيق في جزئياته، استعنا بمراجع مختلفة ومتنوعة، منها الحديثة ومنها التراثية بالإضافة إلى مترجمة.

فمن **القديمة** نجد:

الكشّاف الزمخشري.

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.

ومن **المراجع المهتمة بالدراسات التي تتناسب وموضوع البحث:**

- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية لعمر بلخير.

- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي لطه عبد الرحمان.
- التداولية أصولها واتجاهاتها لجواد ختام.
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية لعبد الهادي بن ظافر الشهري.

وأمّا **المترجمة** :

- التداولية اليوم علم جديد في التواصل لآن روبول وجاك موشلار.
- المقاربة التداولية لفرانسواز أرمينكو.

ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث كثرة المراجع وكثرة التنظيرات للمصطلح وتشعباتها فلم يكن من اليسير الاشتغال وفق اتجاه معين لتعدد النظريات المؤسِّسة للتداولية، وذلك لأنها تنهل من علوم عدة فجاءت مباحثها متعددة وكثيرة.

ولا بدّ بعد كلّ هذا من كلمة حق وشكر نتقدم فيها بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف **عثمان لالوسي** على ما أولانا به من عناية وتوجيه طيلة فترات البحث.

وأخيرا نرجو من الله أننا سنوفق في استيفاء هذا العمل والإحاطة ولو بجزء من الصورة الكاملة له، وأملنا أننا سنفيد ونستفيد، ونسأل الله أن يلهمنا السداد في القول والفكر والعمل.

المدخل:

من المصطلح إلى المصطلحية

تواتر الحديث في البحوث والدراسات المعاصرة عن قضية المصطلح وأهميته، حيث تعتبر المصطلحات مفاتيح العلوم فلا يمكن معرفة أي علم من العلوم دون أن تكون هناك معرفة بنظامه المصطلحي، بحيث أن هذه المصطلحات عبارة عن تسميات للمفاهيم التي تعبر عنها.

1- تعريف المصطلح:

أ – لغة:

يشار إلى المصطلح بلفظتين هما "**اصطلاح**" وَ"**مصطلح**"، غير أن البحث والتأصيل لهاتين اللفظتين في المعاجم العربية يحيل البحث إلى أنّهما مأخوذتان من جذرٍ لغوي واحد، وهو المادة اللغوية صَلَحَ (**ص ل ح**).

فلقد جاء في **معجم لسان العرب لابن منظور**: «**صَلَحَ، والصَّلَاحُ ضدُّ الفساد، صلح يصلح صلاحا وصلوحًا...رجل صالح في نفسه من قوم صَلَحَاء**».[1]

وقال **الزبيدي** في مادة: **صَلَحَ** «**الصلاح ضد الفساد والصُّلح (بالضم) تصالح القوم بينهم، واصْطَلَحَا واصَّلحَا مشدَّدة الصاد، قلبوا التاء صادًا وأدغموها في الصّاد، وتَصَالَحَا واصْتلَحَا بالتاء بذل الطاء كل ذلك بمعنى واحد، واسْتَصَلَح نقيض استفسد** ».[2]

وجاء في معجم العين: «صَلَحَ: الصلاحُ نقيض الطلاح، ورجلٌ صالحٌ في نفسه ومُصلِح في أعماله وأموره- والصُّلْحُ: تَصَالَحَ القومُ بينهم...».[3]

أمّا في تعريف مادة صَلَحَ ومشتقاتها في المعجم الوسيط فهي كالتالي: «صَلَحَ/صَلَاحًا/...زال عنه الفساد والشيء كان نافعًا ومناسبًا ويُقال: هذا الشيء يصلحُ لك، (صَلَحَ) صَلاحًا وصَلُوحًا، صلح فهو صليحٌ، أصْلَحَ في عمله أو أمرِهِ أتى بما هو ظاهر، صالحٌ نافع والشيء أزال فساده، بينهما أو ذات بينهما أو مَا بينهما وأزال ما بينهما من عداوة وشقاق.

---

[1]- ابن منظور: "لسان العرب"، تحقيق عبد الرحمان علي وآخرون، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، دس، مج8، ، ص 267، مادة: ص ل ح.

[2]- محمد الزبيدي: "تاج العروس"، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، مج3، ص 319، مادة (ص ل ح).

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: "كتاب العين"، ترتيب داوود سلوم وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 415، مادة (ص ل ح).

وجاء في التنزيل العزيز: «وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ» (الحجرات 09).

وقوله تعالى: «فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ» (الأنفال01)

وأصلح الله لفلان في ذريته أو ماله وجعلها صالحة، وفي التنزيل العزيز: وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ» (الأحقاف 15)

صَالَحَهُ مُصَالَحَةً وصِلاَحًا سَالَمَهُ وصَافَاهُ، ويقال: صالحه على الشيء سَلَكَ معه مسلك المسالمة في الإتفاق.

واصْطَلَحَ القوم: زال ما بينهم من خلاف واصطلح على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا».[1]

ومن جميع التعريفات السابقة نستنتج بأن معنى مادّة **صَلَحَ** سواء في المعاجم القديمة أو الحديثة لا تخرج عن معنى الصلاح الذي أساسه الاتفاق والمواضعة الذي ضدّ الفساد، فعن طريق الاتفاق تتكوّن المصطلحات الخاصة بحقل من حقول المعرفة.

ب– اصطلاحا:

المتعارف عليه عند علماء اللغة أن المصطلح لفظ يطلق على ما تتفق عليه جماعة لغوية للدلالة على المفهوم الواحد إذ نجد **الكفوي (ت 1094)**، قد عرّفه بقوله: «**الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد**».[2]

فالمقصود من هذا القول أن المصطلح مرهون بالاتفاق بين أهل الاختصاص في علم من العلوم وبذلك ينقل اللفظ من معناه اللغوي العام إلى معناه الخاص في المجال المعرفي المحدد للدلالة على مفهوم محدد في ذلك المجال، فالمصطلح لا يوضع إلاّ من خلال الاتفاق.

[1]– مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2005، ص 520، مادة (ص ل ح).

[2]– أبو البقاء الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دب، ط2، 1998، ص 129.

وأمّا **الجرجاني** (**ت 816هـ**) فلقد عرّف الاصطلاح بأنّه:

«عبارة عن اتفاق القوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول...وقيل إخراج الفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما....وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين».[1]

فالمصطلح من خلال هذا القول هو نتيجة تواضع وإجماع من أهل الاختصاص الواحد لتأدية مفهوم داخل حقل من الحقول المعرفية الذي ينتمي إليه، فالمصطلح عبارة عن لفظ نُقل من معنى لغوي إلى آخر شرط المناسبة بينهما.

ولقد عرفه **التهانوي** في كتابه **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: بقوله: «**أكثر ما يحتاج إليه في العلوم المدونة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح فإن لكل علم اصطلاحًا خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلًا إلى فهمه دليلا**».[2]

فالمصطلح هو مفتاح العلوم ونواتها المعرفية فلا يقوم علمٌ ولا تاريخ ولا حتى نظرية إلاّ إذا كانت هناك مصطلحات تعبّر عن مضمونها ولكي تعبّر هذه المصطلحات عن مضامينها وَجَبَ ضبطُها ضبطًا جيّدًا، تفاديا للتداخل، والبحث في العلوم ومعطياتها وبعيدا عن الخلط المنهجي.

أمّا **الجاحظ** عرّف المصطلح في كتابه **البيان والتبيين** بقوله: «**وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لمْ يكن له في لغة العرب اسم**».[3]

ومن خلال هذا القول يتضح أن عملية الاصطلاح تتم من خلال الاختيار ثم المواضعة وذلك باتفاق العلماء على اشتقاق الألفاظ العربية للدلالة على وضع المسميات للمفاهيم التي لم تكن معروفة من قبل ولم يكن لها أسماءً في لغتهم لهذه التعريفات قديما.

[1]– الشريف أبي الحسن الجرجاني: "كتاب التعريفات"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ص 134.

[2]– علي التهانوي: "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تح: علي دحدوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ص 01.

[3]– الجاحظ: "البيان والتبيين"، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ص 139.

أمّا حديثا فالاهتمام بتحديد مفهوم المصطلح وخصائصه يتجلّى من خلال جهود مختلف الباحثين والدارسين.

فقد عرفه الأمير الشهابي بقوله: «**الاصطلاح في اللغة تصالح القوم وهو أن يقع الصلح أي السلم بينهم والاصطلاح أيضا هو العرف الخاص...والاصطلاح يجعل –إذن– للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية الأصلية**».[1]

فالشهابي أورد في هذا القول أن الاصطلاح جاء بمعنى السلم والاتفاق، وأن الألفاظ تتغير مدلولاتها الأصلية وتشحن بدلالات جديدة غير دلالاتها القديمة التي وضعت لها أي أنّ الألفاظ تعرف انزياحًا دلاليا.

وفي تعريف آخر: «**المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية يوجد موروثا أو مقترضا للتعبير عن المفاهيم وليدل على أشياء محددة**».[2] فالمصطلح عبارة عن كلمة أي مفردة أو مجموعة من الكلمات تتوفر على صفة التخصص العلمي، أي بنية المصطلح من حيث الإفراد والتركيب من لغة متخصصة، أي المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، قد يكون من العلوم والفنون والتقنيات، موروث أو مقترض، فإذا كان المصطلح ظهر قديما فهو موروث، وإذا كان من نتاج الغرب ومشتقا ومتعلقا بميدان علمي جديد علينا فهو مقترض، ووظيفته هي التعبير الدقيق عن المفاهيم العلمية المختلفة المستحدثة، أو الموروثة.

وفي تعريف آخر **لأحمد مطلوب** فإنه: «**عرف يتفق عليه جماعة فإذا مَا شاع، أصبح علامة على ما يدل عليه وهي ما سارت عليه جميع اللغات ومنها لغة القرآن**».[3]

وفي تعريف آخر هو: «**اتفاق جماعة معينة في زمن معين على شيء ما**».[4]

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المصطلح له عدّة معاني من خلال سياقاته هي:

- المصطلح هو اللفظ الذي يسمى مفهوما معينا داخل تخصص ما.
- المصطلح هو العلم الخاص بالبحث في الظاهرة الاصطلاحية ووسائل الاصطلاح، ويمكن القول عن المصطلح أنه لفظ يحمل مفهوما داخل تخصص معرفي معين.

---

[1]– مصطفى الشهابي: "المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث"، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1995، ص 5.

[2]– مهدي صالح سلطان الشمري: "في المصطلح ولغة العلم"، كلية الآداب جامعة بغداد، دط، 2012، ص 59.

[3]– أحمد مطلوب: "بحوث مصطلحية"، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، دب، د ط، 2006، ص 7.

[4]– محمد طبي: "وضع المصطلحات"، المؤسسات العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب (بروسيدار)، لجزائر، د ط، 1992، ص 4.

- نستخلص مما سبق أن المصطلح لا يدل على الاتفاق والصلح والسلم فقط بل ينتمي إلى مجال معرفي خاص.

أما عن التّأصيل لكلمة مصطلح في اللغات الأوروبية لفظ Terminologie. [1]

فاللغات الأوروبية تطلق على المصطلح كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء وهي:

Term: في الانجليزية والهولندية والألمانية.

Terme: في الفرنسية.

Termino:في الروسية والبرتغالية.

ويلاحظ أن جذر Terme كلمة مشتركة في اللغات الأوروبية، حيث تجاوزت الإطار اللغوي القومي حتى عدّها بعض الباحثين مثلا للعالمية داخل الحضارة الأوروبية.

وعند التأصيل للفظ Terme في اللاتينية أو اليونانية نجد في:

اليونانية Terma و Termon **وتدلّ على الهدف الذي تعدو إليه الخيل والعلامة التي توضع مدى رمية القرص** كما تدلّ على **أعلى نقطة يصل إليها اللاعب،** ثم تغيّرت هذه الدلالات لتدلّ على **النهاية المادية كانت أو معنوية.** [2] فهي دلالة بعيدة عن التأصيل العلمي الذي يؤول إليه المصطلح في اللغات الأوروبية.

وفي اللغة اللاتينية الكلمتان: Termenو Terminus ثم كلمة Termالدّخيلة من اليونانية تدل على الحجر الذي يميز حدود منطقة وعلى النهاية أو الطرف البعيد أو الهدف.

وكلّها مشتقة من الكلمة اللاتينية Terminus بمعنى الحدّ أو المدى أو النهاية. [3]

وقد استخدمت كلمة على مدى عدّة قرون بمعنى «**حدّ الحقل وهو استخدام مادي وبمعنى الحدّ المنطقي وهو استخدام معنوي**». [4]

لذلك يعدّ لفظ **مصطلح** هو لفظ أو عبارة الذي يعيّن مفهوما مجرّدا أو محسوسا داخل مجال من مجالات المعرفة.

---

[1]- لعبيدي بو عبد الله: "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية"، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د س، ص 15- 16.

[2]- المرجع نفسه: ص 16.

[3]- يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، منشورات الاختلاف، دب، دط، 2009، ص 28.

[4]- خالد اليعبودي: " المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي"، دار ما بعد الحداثة، ط1، 2004، ص 16.

2- علم المصطلح:

يرجع ظهور علم المصطلح إلى التراكم المعرفي الهائل الذي تنتجه يوميا آلاف المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية، وكذا المؤسسات الاجتماعية وذلك بسبب تشعب التخصصات العلمية والثقافية مما أفرز مفاهيم وتصورات جديدة لا تعدّ ولا تحصى، يُعبّر عنها بمصطلحات علمية.

يعرف **علي القاسمي** علم المصطلح: بأنّه «**العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها**».[1]

وذلك يكون من خلال وضع المصطلحات وجمعها وإعدادها وتحديدها وتنسيقها تعريفها في اللغة ذاتها ومقابلاتها في اللغات الأخرى، وأيضا دراسة العلاقة بين هذه المفاهيم ووصف الاستعمال ووضع المسميات وتخصيص مصطلحات معينة للمفاهيم المعينة.

أمّا يوسف وغليسي فيعرفه **بأنه** «**حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات وتسمياتها سواء في موضوع حقل خاص، أوفي جملة حقول المواضيع وهو حقل من أحدث حقول اللسانيات التطبيقية يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها**».[2]

وهذا التعريف لا يختلف كثيرا عن التعريف السابق فهو أيضا يهتم بالعلاقات بين المفاهيم وتسمياتها ويدرس طرق وضع المصطلحات وتوحيدها.

وعلم المصطلح هو العلم الذي يعنى بدراسة المفاهيم الخاصة بمجال علمي أو تقني معين والمصطلحات التي تعبر عنها وهو يهدف قبل كل شيء إلى البحث عن مصطلحات تستعمل في مجال محدد ودراستها وتحليلها ووصفها، وإذا اقتضى الأمر إلى وضع مصطلحات جديدة للدلالة على مفاهيم مستجدة

ويعرف **خوان ساجييه** علم المصطلح بأنه: «**مجموعة من الممارسات والأساليب التي تستعمل لجمع المصطلحات ووصفها ومعالجتها وتقديمها**».[3]

ويضيف أيضا العالم **روندو** أنه يعنى أيضا بخلق المولدات وتقييس المصطلحات ونشرها فقال: «**أساليب جمع المصطلحات وتصنيفها وخلق المولدات وتقييس المصطلحات ونشرها، هذا هو عمل علماء المصطلح والمصطلحيين**».[4]

---

[1]- علي القاسمي: "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 269.

[2]- يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي"، ص 28.

[3]- المرجع نفسه: ص 13.

[4]- المرجع نفسه: ص 14.

ومن التعريفين السابقين يمكن استنتاج أن علم المصطلح يهدف إلى:

- البحث عن المصطلحات التي تدل على مفاهيم مجال محدد.
- وصف هذه المصطلحات.
- تعريفها من حيث دلالتها.
- وصف استعمالها مع توضيح السياقات التي تظهر فيها.

وبما أن علم المصطلح يختص بميدان واحد من العلوم أو الحقول المعرفية، فإنه من الضروري جدا أن يبيّن العلاقة أو العلاقات التي تربط مفهوما معينا بمفاهيم المجالات العلمية الأخرى وذلك من أجل تفادي أي خطأ في استعمال المصطلحات.

وللمصطلح دور أساسي في إثراء اللغة بالمفردات الحديثة، أو بكيفيات وضعها وجمعها وتصنيفها وفقا لمنهج علمي، يقوم على قواعد محددة ونتائج مرجوة كالتقييس والتوحيد.

والواقع أن علم المصطلح الذي برز في شكله الجديد منذ نهايات القرن **18 م** حين جاء تلبية لمتطلبات علمية واجتماعية للتعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة بمصطلحات حديثة تفتقر إليها اللغات.

يعد علم المصطلح فرعا من فروع اللسانيات التطبيقية تتداخل فيه علوم المعرفة الأخرى، لذلك قال **ديبوك**: «**المصطلحية علم مشتق من اللسانيات التي تشمل إطارًا نظريا لتوجيه الممارسة ومجموعة طرق تهدف لضمان صحة المنتوج الذي تنتجه**».[1]

وفي قول آخر: «**لا يزال مفهوم المصطلحية –كالشأن في كل مفهوم جديد نسبيا– مضطربا جدًّا ويختلف معناه عند المنظرين عنه لدى المختصين الممارسين للعمل المصطلحي...والصعوبة الأولى في تحديد هذا المفهوم من تداخل المصطلحية مع تخصصات الأسبق منها وجودًا، وبالخصوص منها علم الدلالة Sémantique والمعجماتية lexicographie والمعجمية lexicologie، بل ربما كانت المصطلحية لا تزيد عن أن تكون إضاءة لهذه التخصصات الأقدم منها**».[2]

فتعريف علم المصطلح لا يزال يشكل محل اختلاف الباحثين الذين يقولون بارتباط هذا العلم باختصاصات علمية أخرى كالمعجمية وعلم الدلالة وعلم صناعة المعاجم، ينفي الباحثون سواء أكانوا منظرين أو ممارسين خصوصية هذا العلم، حيث يعتبرونه مجرّد توضيح لمختلف الاختصاصات السابقة له في القِدم والعراقة.

[1]– ماريا تيريزا كابري: "المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات"، تر: محمد أ.مطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص 13.

[2]– خالد اليعبودي: "المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي"، ص 35.

فعلم المصطلح يتناول جوانب ثلاثة تتصل بالبحث العلمي والدراسة الموضوعية، وهي:

أولا:- «يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة مثل علاقات الجنس، النوع، الكل والجزء التي تتبلور في صورة منظومات مفهومية تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبّر عن تلك المفاهيم ».[1] وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعا خاصا من علم الوجود وعلم المنطق.

ثانيا: «البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية من العلوم».[2] وفي هذا الجانب يكون علم المصطلح فرعا خاصا من فروع علم المعاجم loxicology وعلم تطور دلالات الألفاظ Sémasiology.

ثالثا: «البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة بذاتها»[3] ومن هذا فعلم المصطلح يعتمد الوسائل المادية لخلق اللغة العلمية وفقا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية والبحث في طبيعة المصطلحات ومكوناتها وغض النظر عن الطرق المؤدية إلى معالجة اللغة الطبيعية في حدّ ذاتها.

ومن هذا كله يصبح علم المصطلح علما مشتركا بين علوم مختلفة في شتى المجالات.

وبسبب هذا التداخل الذي انعكس على تحديد مفهوم علم المصطلح بشكل كبير حصل تعدد في تعريفات هذا العلم بتعدد زوايا نظر المعرّفين له، فقد عرّفه **فوستر** Fuster بأنه: «**العلم الذي يهتم بدراسة أنساق المفاهيم وجدولتها في أصناف منطقية**»[4] ويعرفه **روندو** Rondo: «**المصطلحية علم يتخذ موضوعه طابعا لسانيا**».[5]

وقد عرّف علم المصطلح بأنه: «**بحث علمي وتقني يهتم بدراسة المصطلحات العلمية والتقنية دراسة دقيقة وعميقة من جهة المفاهيم وتسميتها وتقييمها، وهو فرع من فروع علم اللسان**».[6]

---

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة: "من قضايا المصطلح اللغوي العربي"، علم الكتب الحديث، أربد، الأردن، د ط، ج2، 2003، ص 19.

[2]- المرجع نفسه: ص 22.

[3]- المرجع نفسه: ص 22.

[4]- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: "علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية"، المكتب الإقليمي الشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية فاس، المملكة المغربية، د ط، د س، ص 05.

[5]- المرجع نفسه، ص 05.

[6]- عمار ساسي: "المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة"، عالم الكتب الحديث، الأردن، د ط، 2009، ص 94.

وهذا ما دفع بالمنظمة العالمية للتقييس في توصيتها 1087 إلى وضع تعريف شامل تراعي فيه وجهات النظر المختلفة، وجاء تعريفه حسب هذه المنظمة أنه: «**الدراسة التعليمية للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة**».[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الوصول على أن علم المصطلح هو فرع من فروع علم اللسان، وهو العلم الذي يهتم بدراسة المصطلحات من حيث دلالتها واستعمالاتها وخصائصها في جميع المجالات المعرفية المختلفة وكذلك له علاقة مع علم المنطق والوجود والمعلوماتية وجميع حقول التخصص العلمي.

3- نشأة علم المصطلح: - عند الغرب-

إذا ما رجعنا إلى تاريخ نشأة أو ظهور علم المصطلح لوجدنا أنه قديم في غاياته ومبادئه، حديث في مناهجه ووسائله، وذلك أن «**الظاهرة المصطلحية من حيث هي أسماء خاصة لقطاعات معرفية أو تقنية أو فنية قديمة قِدَم الأنشطة النظرية للإنسان**».[2] وقد تجلت معالم هذه الظاهرة بكيفية واضحة مع وجود اللغات الطبيعية، لكن الغاية بدراستها والاهتمام بالأبعاد المعرفية والاجتماعية والاقتصادية لم يتحقق إلاّ في العصر الحديث نظرا لما شهده مجال المصطلحات من نمو متزايد وبوتيرة متسارعة.

شرع علماء أوربا في توحيد قواعد وضع المصطلحات على نحو علمي وقد بدأ هذا العمل تدريجيا، حيث صدر بين عامي 1906 و 1928 **معجم شلومان**[3] **Alfred Schloman** للمصطلحات التقنية بست لغات، في ستة عشر مجلّدا ، وتكمن أهمية هذا المعجم في اشتراك مجموعة من الخبراء الدوليين في تصنيفه، ولم يرتب المصطلحات ترتيبا ألفبائيا وإنّما رتّبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.

وعرف عام 1931م صدور عمل للمهندس النمساوي **يوجين فوستر**[4] Eugine Wùster (**1898-1977**) المتمثل في أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان: **التقييس الدولي للغة التقنية**.

[1]- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: "علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية"، ص 05.

[2]- عبد الرشيد هميسي: "إشكالية توظيف المصطلح السميائي في الخطاب النقدي العربي المعاصر، عبد المالك مرتاض نموذجا"، مجلة قسم اللغة والأدب العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 14.

[3]- كمال لعناني: " النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، إشراف صالح بلعيد، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 46

[4]- عبد السلام أرخصيص: "إشكالات تأسيس علم المصطلح في الثقافة العربية المعاصرة"، مجلة اللسان العربي، ص 01.

ولقد اهتم **فوستر** بالعمل المصطلحي في بداية الأمر ليهتم بالجانب النظري فيما بعد، إذ تُعدّ المصطلحات حسبه: «**وسيلة ناجحة لضمان التواصل بين أهل العلم**»[1]، وشأنه في ذلك شأن العلماء والباحثين الغربيين الذين مهدت أعمالهم المصطلحية بزوغ فجر هذا العلم الناشئ، فبتطور العلوم وتشعبها أحسّ العلماء والباحثون الغربيون بأهمية المصطلحات.

وفي عام **1936**- وبطلب من الاتحاد السوفيتي - تشكلت **اللجنة التقنية للمصطلحات**[2]، **ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية**، وبعد الحرب العالمية ظهرت لجنة جديدة هي اللجنة التقنية 37 المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي فرع من **المنظمة العالمية للتوحيد المعياريISO**. [3]

ومن رواد علم المصطلح نجد: **أدوين هولمستروم**- Edwin Holmström أحد خبراء اليونسكو الذي شجع هذه المنظمة في إسناد دائرة المصطلحات الدولية.

وفي عام **1971** أسس **مركز المعلومات الدولي للمصطلحات** Infoterm[4] الذي يهدف إلى تشجيع البحوث العلمية النظرية، ووضع المصطلحات وتوثيقها، وتنسيق التعاون الدولي في مجال المصطلحات وتبادلها.

عقد هذا المركز الندوة العالمية الأولى حول التعاون الدولي في مجال المصطلحات في **فيينا** عام **1975** وخلصت هذه الندوة إلى إعداد دليل بأسماء المنظمات العامة في حقل المصطلحات.

نظم المركز في 1979 المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات لبنوك المصطلحات، إذ أقدمت عدّة منظمات دولية على استعمال الحاسوب في تخزين المصطلحات وتوثيقها، كما نظم ندوة عالمية حول:

1- المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح في موسكو لبحث المعجمية وإمكانية تطويرها.

2- مشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها.

3- قضايا تدريس علم المصطلح في الجامعات وعلاقته بالعلوم الأخرى.

---

[1]- خديجة هناء ساحلي: "نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية المصطلحات المفتاحية في النظرية التأويلية – مدرسة باريس أنموذجا- حالة كتاب la traduction Aujourd'hui ماريان ليديرير بترجمة للعربية- دراسة تحليلية نقدية"، إشراف: عمار ويس، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات، قسم الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 15

[2]- يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، ص 15.

[3]- المرجع نفسه: ص 16.

[4]- مهني محند أو رمضان: "إشكالية ترجمة الطاقة المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادر عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم"، إشراف: شابحة هني، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب قسم الترجمة، جامعة الجزائر، 2012/2010، ص 18.

4- وقد خلصت هذه الندوة في ختام اجتماعاتها إلى ضرورة تشديد التعاون وتبادل الآراء والخبرات على المستوى الوطني والدولي لحلّ كل المشاكل النظرية والمنهجية الخاصة بعلم المصطلح وضرورة تجسيد نموذج لبنك المصطلحات الخاصة بحقول محدّدة.

وعقدت ندوة أخرى في تشرين الثاني 1979[1]، لبحث المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلحات وكان ذلك بالاشتراك مع المنظمة الدولية لتوحيد المصطلحات والمركز الدولي لتوثيق المصطلحات والجمعية الدولية لعلم اللغة التطبيقي ومكتب تنسيق التعريب، ومن بين موضوعات الندوة: علم المصطلحات وحالتة الراهنة وإمكانيات تطويره.

مشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها ومشكلات تعليم المصطلحات.

وكانت الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح التي عقدت في **كندا** عام **1982** من آخر المؤتمرات حول علم المصطلح والندوة الخاصة بالمصطلحية التي عقدت على هامش المؤتمر العالمي للمعجميين lexicographesبجامعة أكستر Exterفي بريطانيا **1983** وقد أدّى التطوّر الذي عرفه مجال هذا البحث في المصطلحات العملية ظهور عدّة منظمات ولجان:

- **مجلس المصطلحية العلمية والتقنية:Comité de terminologie scientifique et technique**

الذي أنشئ سنة 1933 في الاتحاد السوفيتي.

- **الفدرالية الدولية للجمعيات الوطنية للتقييس ISA:**

International federation if national standardization associations.، التي أسست عام 1936 بمساهمة كل من فرنسا، بريطانيا، وألمانيا.

- **المنظمة الدولية للتقييس ISO**:

International organisation for Standardizatition التي أنشئت عام 1974.

- **اللجنة الإلكترونية الدولية CEI:** Commission électrotechnique internationale

عند العرب:

أ- **قديما:** ظهرت حاجة الإنسان لاصطلاح منذ القدم فالمصطلحات هي أساس كل علم، وهي تقوم بدور كبير في تنظيم التواصل بين البشر في شتى المجالات، وقد وعى المفكرون والعلماء وكل من اشتغل بالعلم أهمية

[1]- محمد علي الزركان: "الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دب، دط، 1948، ص 459.

المصطلح فانصرفوا إلى وضع المصطلحات لتحديد أفكارهم وتجلية مقاصدهم، ومع مجيء الدين الإسلامي ونشر الرسالة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، مست هذه الحركة عدّة مجالات وهكذا تولّدت مصطلحات من دلالات جديدة للألفاظ التي تم اكتسابها من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، ممّا أدّى إلى إغناء الثقافة العربية بالمصطلحات الجديدة.

وقد نال المصطلح اهتمام العرب القدامى، بحيث أدركوا مدى أهميته ودوره في تحصيل المعارف والعلوم وكان ذلك خلال ظهور عدة علماء مبدعين في شتى العلوم، مثل: «المكنى بفيلسوف العرب أبي يوسف يعقوب ابن إسحاق الكندي (ت 258) صاحب الرسالة في حدود الأشياء ورسومها».[1] وكذلك من اللذين اهتموا بقضية المصطلحات ودورها في تحصيل العلوم الطبيب **أبو بكر الرازي (313هـ)** صاحب كتاب "**الحاوي في الطب**" وأبو **حاتم بن الحمدان الرازي (322هـ)** مؤلف كتاب "**الزينة في الكلمات العربية**"، وهو بذلك أول «مرجع عربي تحدث عن السماء العربية التي نطق بها القرآن الكريم والأسماء التي اصطلح عليها المسلمون بمدلولات حديثة ومعان لم تكن معروفة قبل الإسلام».[2]

ومنهم أيضا الفيلسوف **أبو نصر الفرابي (ت339)** صاحب كتاب «الألفاظ المستعملة في المنطق» وعدة علماء آخرين **كالخوارزمي (ت232) أبي الحسن بن الهيثم (ت430) – ابن سينات (ت428)، ابن رشد (ت 592) ، أبو الريحان البيروني (ت440)–** صاحب المؤلفات الشهيرة ومنها: "**الصيدلة في الطب**".[3]

وقد مست هذه الحركة العلمية والاصطلاحية مختلف العلوم كالكيمياء والطب والرياضيات وغيرها، مما دفع ب**أحمد بن يوسف الخوارزمي** (387هـ) إلى تأليف كتابه **مفاتيح العلوم** يكون: «جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواصفات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جلّها الكتب الحاصرة لعلم اللغة حتى أن اللغوي المبرز في الأدب إذ تأمل كتابا من الكتب التي صنفت في 4 أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدرًا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالأمي الأغنم عند نظره فيه».[4]

فمن خلال قول **الخوارزمي** يتضح لنا وجوب ضبط مصطلحات كل علم للتعبير الصحيح عن مفاهيمه، لأنّ فهم المصطلحات تصف العلم حتى لا يقف الدّارس موقف الأمي الجاهل أمام ذلك العلم.

---

[1]– محمد بلقاسم: "إشكالية المصطلح النقدي الأدبي"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، د ط، ع05، 2004، ص 87.

[2]– المرجع نفسه: ص 87.

[3]– يوسف عبد الله الجوارنة: "أزمة توحيد المصطلحات العربية"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، د ب، ع 02، ص 02.

[4]– أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص 10.

ب– حديثا:

أما عن علم المصطلح في العصر الحديث فقد مرّ بعدة مراحل كما ذكرها أو حددها: [1]

الأولى: من مطلع النهضة العربية الحديثة في بلاد الشام ومصر إلى غاية بداية الاحتلال الأجنبي، بحيث لجأ المؤلفون والمترجمون آنذاك إلى التراث العلمي واللغوي العربي فقاموا بإحيائه مستخرجين بذلك مصطلحات كثيرة، كما وضعوا الكثير من المفاهيم العلمية والتقنية الوافدة من الغرب تسميات جديدة، معتمدين على آليات وضع المصطلحات وكانت هنا الحركة المصطلحية في أوج تطورها.

الثانية: كانت من بداية القرن العشرين إلى أواسطه أي فترة التحرر الوطني في أغلب أقطار البلاد العربية من الاستعمار الأجنبي، سعى هذا الأخير إلى محاولة طمس مقومات اللغة العربية وحضارتها مع محاولات لبعض البلدان في وضع المصطلحات الجديدة في كل من دمشق ومصر، وظهور عدة معاجم متخصصة يعتبرها الدكتور **عبد اللطيف عبيد**[2] على قدر كبير من الجودة والأهمية نذكر منها: **معجم العلوم الطبية والطبيعية** لمحمد شرف و**معجم الألفاظ الزراعية** لمحمد الشهابي.

تميزت هذه الفترة أيضا بظهور المجامع اللغوية والعملية العربية، أمّا **المرحلة الثالثة** والأخيرة فتناولت المصطلح في الوقت الحالي بحيث تميزت بظهور المجامع العربية في مختلف البلدان العربية، كما لعبت هيئات أخرى دورًا كبيرًا جدا، فنجد مكتب تنسيق التعريب بالرباط **1969** ومجلته اللسان العربي والجمعية المعجمية التونسية ومجلتها المعجمية **1985** التي ترأسها **محمد رشاد الحمزاوي**، ولا يفوت ذكر جهود الشخصيتين الجزائريتين وهما الدكتور **عبد الرحمان حاج صالح** رئيس المجمع الجزائري سابقا وصاحب مشروع الذخيرة اللغوية **وعبد المالك مرتاض** رئيس المجلس الأعلى للغة العربية. [3]

4 – خصائص المصطلح:

للمصطلحات أهمية كبيرة باعتبارها مفاتيحا للعلوم في الوصف والتحديد، لكن المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي تربط بعضها ببعض في شكل منظومة فقد ازدادت أهمية المصطلح وتعاظم

[1]– عبد اللطيف عبيد: "المنهجيات المصطلحية العربية في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح مجلة التعريب"، دمشق، ع 27، 2004، ص 61.

[2]– المرجع نفسه: ص 62.

[3]– ينظر يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، ص 31.

دوره في المجتمع المعاصر، فالمصطلحات تساعد في معرفة حقائق الأشياء وبيان ماهيتها، وذلك لتحديد خصائص العلوم والفنون.

وللمصطلح عدّة سمات أو خصائص، نذكر منها: [1]

1- وضوح المفهوم:

إن وضوح المصطلح المفرد يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدل عليه، ويتحدّد في إطار نظام المفاهيم داخل التخصص الواحد، حيث يجب أن يخلو التعريف المصطلحي الجيّد من أي غموض في المعنى والمبنى، كما يجب أن يكون مفهوما وسهل التأويل.

2- مكانة المصطلح داخل السجل الاصطلاحي:

المصطلح الواحد تتحدّد دلالته بين مصطلحات التخصص عن طريق مكانته مع المصطلحات الأخرى وهذا يتضح من خلال تعريفه.

3- المصطلحات جزء من لغات التخصص:

إنّ لغات التخصص ليست مجرد مصطلحات، فالمصطلحات لوحدها لا تقيم لغة، بل فيها أيضا خصائص صرفية ونحوية محدّدة، فاللغة الخاصة أو المتخصصة عبارة عن مجموعة من المصطلحات، يستخدمها فئة من المختصين، فاللغة العامة لغة التواصل اليومي، ونجدها في القواميس العامة واللغة الخاصة في المعجمات المتخصصة.

4- توخي الدقة والدلالة المباشرة:

تتوخى لغات التخصص الدقة والدلالة المباشرة، وكلتاهما سمة جوهرية في المصطلحات العلمية والتقنية، فلغات التخصص تتجنب الإيحاء والعمومية وعدم الدقة، فالمصطلح يجب أن يكون مباشرًا ودقيقًا وبعيدًا كل البعد عن الغموض والإبهام.

[1]- ينظر: لعبيدي بو عبد الله: "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية"، ص 22_ 23.

5- الوضوح:

يتسم المصطلح بصفة الوضوح، حين يكون منسجما مع المفهوم كما يجب أن يكون هناك تطابق بينه وبين المفهوم ومناسبة بين الدال والمدلول، وبين المصطلح والمفهوم الذي يقابله في مجال علمي محدّد ولا يخضع للمشترك اللفظي، بحيث لا نحتاج في توضيح المفهوم إلى مرجعيات متعدّدة.

6- المصطلح ذو بنية خاصة:

المصطلح قالب لغوي له جوانب شكلية وجوانب مفهومية دلالية، والأولوية في صوغ المصطلح تكون للإفراد لا للتركيب الذي نلجأ له عند الضرورة.

فالمصطلح ذو بنية خاصة يجب أن يُراعى فيها الإيجاز، كما يمكن للمصطلح أن يدل على المفهوم فيحمل صفة من صفاته، وقد تؤدّي الحاجة إلى الإيجاز أحيانا، وذلك للاختصار خاصة في بعض المصطلحات الرياضية والفيزيائية، ولا بدّ أن تنتظم أيضا في نسق عام متفق عليه حتى تكون دالة في الوضوح على المفاهيم لتتخذ مكانها في لغة العلم.

فأهمية المصطلح تكمن في أنه أداة التعبير عن المفاهيم العلمية، وذلك من خلال جميع الدّارسين والمتعلمين على دلالات واضحة، ممّا يساعد على التفاهم واستساغة الوصول إلى الحقائق العلمية وصوغها في قوالب ثانية. [1]

[1]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله: "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية"، ص 24-25-26.

الفصل الأول: إجراءات التحليل التداولي للخطاب

المبحث الأول: مفهوم التداولية.

المبحث الثاني: نشأة التداولية.

المبحث الثالث: إجراءات النظرية التداولية.

المطلب الأول: السياق.

المطلب الثاني: أفعال الكلام.

المطلب الثالث: الإشاريات.

المطلب الرابع: الاستلزام الحواري.

المطلب الخامس: متضمنات القول.

المطلب السادس: الحجاج.

تمهيد:

توالت المناهج النقدية الباحثة عن المعنى في اللغة والأدب، فدرست اللغة من خلال مستوياتها المختلفة وجاء الدرس اللغوي التداولي الذي يعد من أهم المناهج المعاصرة التي تهتم بمكونات وأسباب بناء الخطابات المختلفة وعلاقاتها مع ما يحيط بها من سياقات اجتماعية ونفسية من خلال ربط الخطاب التواصلي بالمجتمع الذي قيل فيه، فمن غير المجدي دراسة الملفوظات بعزلها عن السياق وظروف استعمالها، وبالرغم من إمكانية دراسة مستوى من مستويات اللغة دراسة مستقلة من الناحية الإجرائية، إلاّ أنّه يتعذّر مثل هذا الصنيع عن إسقاطه على الخطاب[1]، فجاءت التداولية لتتكفل بدراسة اللغة في سياقات استعمالها المختلفة آخذة في الاعتبار المرسل والمرسل إليه والخطاب وبعده التواصلي، وما ينتج عن هذا الخطاب من تفاعل بين أطرافه، فالتداولية إذا تتجاوز وصفها بأنها "قمامة اللسانيات التي لا تعنى إلاّ بمعالجة المشاكل الهامشية التي ترفعت عنها اللسانيات»[2] إذ أنها امتداد للاتجاه الوظيفي بحيث استطاعت تقديم تفسير ناجح للعملية التخاطبية.

وبالتالي: فالدرس اللغوي التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه؛ لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلاّ فيه.

وبما أنّ الكلام أو الخطاب يحدث في سياقات اجتماعية فمن المهم معرفة هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز.[3]

[1]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية"، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 22.

[2]– إدريس مقبول: " الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2006، ص 265.

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب– مقاربة لغوية تداولية"، ص 47.

المبحث الأول: تعريف التداولية:

1- لغة:

لقد أجمعت كل المعاجم العربية على أن الجذر اللغوي لمصطلح التداولية هو الفعل الثلاثي «**دَوَلَ**»؛ فقد ورد في **معجم أساس البلاغة للزمخشري:** «**دَالَتْ له الدَوْلَةَ، ودالت الأيّام بكذا، وأَدَالَ الله بني فلان من عدوّهم؛ جعل الكثرة لهم عليه...وعن الحجّاج: إن الأَرض سَتَدَالُ مِنَّا كما أَدَلْنَا منها**»[1]، بمعنى نكون في بطنها كما كنا في ظهرها، وجاء أيضا فيه: «...والله يداول الأيام بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم، والدهر دَوَلَ وعَقَبَ ونَوَبَ، وتَدَاوَلوا الشيء بينهم، والماشي يُدَاوِلُ بين قدميه أي يُراوح بينهما ونقول دَوَالَيْك أي دَالَتْ لك الدولة كرّة بعد كرّة...»[2]، وقد جاء في **لسان العرب لابن منظور:** «**تَدَاوَلْنَا الأمر أخذناه بالدُّول، وقالوا دَوَالَيْكَ أي مُداوَلة على الأمر...ودَالَت الأيام أي دارت، والله يُداولها بين الناس وتَدَاوَلَتْهُ الأيدي: أخَذَته هذه مرّة وهذه مرّة...وتداولنا العمل والأمر بيْننا بمعنى تعاونَا فعمِلَ هذا مرّة وهذا مرّة**»[3]

أمّا في **قاموس المنجد في اللغة:** «**دَاوَلَ مُداولة الله الأيام بين الناس: صرّفها بينهم فصيِّرها لهؤلاء تارة وتارة أخرى لهؤلاء وأدال إدالة الشيء جعله متداولا...**»[4]

فمن خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أنّ اللفظ –**دَوَلَ**– هو الانتقال والتحول والتّبدّل سواء من مكان إلى آخر أو من حال إلى أخرى مع وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحوّل والتغيّر: «**وتلك هي حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال لدى السامع ومنتقلة بين الناس يتداولونها بينهم ولذلك كان مصطلح تداولية أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذّرائعية، النفعية، والسياقية**»[5]

فإذا كان مفهوم التحوّل والتنقل يقتضي وجود أكثر من حال ينتقل بينهما الشيء، فذلك أيضا حال اللغة باعتبارها نوعا من أنواع التواصل بين طرفين أو نوع من المشاركة في تحقيق الفعل، يقول طه عبد الرحمن: «**إن الفعل**

---

[1]- أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: "أساس البلاغة"، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص 303.

[2]- المرجع نفسه: ص 303.

[3]- ابن منظور: "لسان العرب"، مج 11، ص 252- 253، مادة: دول.

[4]- دار المشرق: "المنجد في اللغة والأعلام"، توزيع المكتبة المشرقية، بيروت، لبنان، ط31، 1991، ص 230.

[5]- باديس لهويمل: "التداولية والبلاغة العربية"، المخبر جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد7، ص 02.

"**تداول" في قولنا: تداول الناس كذا بينهم، يفيد معنى تناقله الناس أي أداروه بينهم**»[1] حيث جعله بذلك مرادفا للفعل **–دَارَ–** الذي من معانيه نقل الشيء وجريانه، نحو: قولنا: **دَارَ على الألسن**: أي جرى عليها.

ومن شواهد استخدام المصطلح **التداول** في القرآن الكريم: «مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ » [2] (الحشر 07) .

يقول **النيسابوري** في معنى الآية الكريمة: «**الدَّوْلة بالفتح: في الحرب والدّولة –بالضم– في غيرها ممّا يتداوله الناس من متاع الدنيا**»[3]....وبيان "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" أي كي لا يكون ذلك الفيء (دولة) يتداوله الأغنياء منكم بينهم يصرفه هذا مرّة في حاجات نفسه وهذا مرّة في أبواب البرّ وسبيل الخير.

وفيه أيضا يقول الله تعالى: «وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ » (آل عمران: 140).

يقول صاحب كتاب الكشاف في معنى الآية الكريمة: «**هي الأيام تبلي كل جديد والمراد بالأيام: أوقات الظفر والغلبة – نداولها – نصرفها بين الناس: تديل تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، ورد في قول أبي سفيان يوم بيوم والأيام دول، والحرب سجال**»[4]، وفي موضع آخر قال تعالى: «وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ » (البقرة: 188).

ويرى صاحب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن أنّ الآية الكريمة تعني: «**تدلوا بها إلى الحكام: أدْلَيْتُ الدلو، أرسلتها لتملأها، ودلوتها، انتزعتها ملأى، ومعنى الآية أن: المُدلي، كما أن قصده استقاء**

[1] – طه عبد الرحمان: "تجديد المنهج في تقويم التراث"، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، د.ط، 1993، ص 243.

[2] – المرجع نفسه: ص 243.

[3] – محمود بن أبي الحسن النيسا بوري الغزنوي: "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، تح: سعاد بنت صالح بنت سعيد يابقي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط7، 1997، ص 1488.

[4] – جار الله محمود بن عمر الزمخشري: "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل"، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، د س، ج1، ص 418- 419.

المال فكذلك المتوسل إلى الحكام قصده احتيان المال فيجعل الحاكم سبب إلى غرضه كسب الدلو»[1] ، فكل هذه المعاني تفيد التحول والانتقال من حال إلى أخرى.

2- اصطلاحا:

قد لا نبالغ كثيرًا إذا اعتبرنا أن التعامل مع مبحث يحاول استنطاق ماهية وجذور النظرية التداولية هو أمر صعب ومستصعب وذلك لسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الخروج بتعريف جامع مانع لها وشامل دقيق جدّا ولا سيما بطابعها المعقد، فيه تنتمي إلى روافد فلسفية وأدبية وأسلوبية مختلفة.

ولقد عرّف التداولية رائدها الأول **تشارلز موريس** *Charles Morrisبأنها «**العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوليها**»[2] فهذا تعريف واسع ، حيث عدّ التداولية جزءًا من علم السيمياء، إذ ميّز بين ثلاثة فروع وهي:

1- النحو والتركيب (Syntax) : وهو دراسة العلاقة التشكيلية بين العلامات بعضها البعض.

2- الدلالة (Semantic) : وهو دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تدل إليها.

3- التداولية (Pragmatics): "وتُعني بعلاقة الرموز اللغوية بالمتلقي وبالظواهر النفسية والاجتماعية والمرافقة للاستعمال هذه الرموز وتوظيفها".[3]

فالتداولية لا تهتم باللغة فقط بل بما تنتهي إليه اللغة أيضا، وهذا من خلال دراسة علاقة العلامات بما تعبّر عنه من مواضيع وأيضا علاقة هذه العلامات بناطقيها ومتلقيها وأيضا كيفية فهمها وتأويلها من طرف المتلقي وكيف تترجم هذه الإجابة من أقوال وأفعال.

ويعد تعريف **موريس** للتداولية الوعاء الذي انصبت فيه التحديدات اللاحقة التي ترى أنّ اللغة بوصفها نشاط كلاميا تتحكم فيها مجموعة من الشروط المرتبطة بالمخاطب والمتلقي، فأي «**تحليل تداولي يستلزم بالضرورة التحديد الضمني للسياق الذي تؤول فيه الجملة**»[4] لم تصبح التداولية علما يعتد به إلاّ في السبعينات من هذا القرن فالدرس التداولي لا يزال في مراحله الأولى والأبحاث مازالت قائمة لإيضاح معالمه والولوج إلى كنهه،

---

[1]- النيسابوري الغزنوي: "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، ص 180.

* تشارلز موريس: (1901- 1970): فيلسوف أمريكي، تشابكت في مذاهبه عناصر البراغماتية والوضعية الجديدة، ومن أهم مؤلفاته: ست نظريات في العقل -أسس نظرية العلامات- الإشارات واللغة والسلوك.....

ينظر: تشارلز موريس: "رواد الفلسفة الأمريكية"، تر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، د ط، 1996، ص 03.

[2]- صابر الحباشة: "الأسلوبية والتداولية مداخل لتحليل الخطاب"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2001، ص 51.

[3]- شاهر الحسن: "علم الدلالة والسيمانتيكا والبراغماتية في اللغة العربية"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2001، ص 157.

[4]- بشرى البستاني: "التداولية في البحث اللغوي والنقدي"، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2012، ص 34.

لذلك يقول **فرانسواز أرمينكو** في هذا الشأن: «**درس جديد وغزير إلاّ أنّه لا يملك حدودًا واضحة...تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية**»[1]

وعلى الرغم من هذه الحواجز المعرفية وضعت عدّة تعريفات للتداولية من طرف العلماء والباحثين: فنجد عند **آن ماري دبير** Anne Marie Diller وَ **فرانسوَا ريكانتي** François Récanti أنّ التداولية هي: «**دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة على مقدرتها الخطابية**»[2]

وقد عرفها **آن ريبول** وَ **جاك موشلار** أنّها: «**دراسة استعمال اللغة في مقابل دراسة النسق اللغوي الذي يدخل بصيغه صريحة في اختصاصات اللسانيات، وعندما نتحدّث عن استعمال اللغة فإن هذا الاستعمال ليس محايدًا...وهي أيضا دراسة استعمال اللغة في الخطاب ودراسة الإشارات النوعية التي تثبت وظيفتها الخطابية في اللغة**»[3]

تدور هذه التعريفات في مجملها حول اللغة والعملية الخطابية التي تكون بين مرسل ومرسل إليه ورسالة تحمل قيما تعبيرية، وما ينتج عن هذه الرسالة من تأثير وتأثر بين المتكلم والمتلقي.

كما يقول **فردیناد هالين** محاولا ضبط مفهوم التداولية في أنها: «**ذلك المجال الذي يركز مقارباته على الشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم**» [4] فلبُّ النظرية التداولية متمركز في إعداد مجموعة من الشروط والوسائل التي يكون فيها القول ناجحا ومقبولا لدى المتلقي وأيضا مُلِمًّا بأوضاع المتلقين واهتماماتهم الذهنية بالإضافة إلى الأوضاع النفسية والاجتماعية التي تشمل عليها أحوال المتلقين، وهذا ما يشير إليه **جاك فرانسيز Francis Jaques** في تحديده للتداولية: «**تتطرق إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معًا**»[5]، فالتداولية تتجاوز الدراسة السكونية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، وكذلك عدّت التداولية فرعا من فروع علم اللغة يبحث عن كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو بعبارة أخرى دراسة معنى المتكلم ولذلك قال **رودولف كارناب – R.gurnab**–إلى اعتبارها: «**قاعدة اللسانيات، كونها المنهج الذي باستطاعته أن يجيب عن أسئلة من هذا النمط: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول**

---

[1]– فرانسوا أرمينكو: "المقاربة التداولية"، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د ط، د س، ص 08.

[2]– المرجع نفسه: ص 8.

[3]– جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 15- 16.

[4]– فردیناند هالين: "التداولية": تر: وِمّا محمد، مجلة الفكر والنقد، ع 24، ديسمبر 1999، ص 55.

[5]– فرانسوا أرمينكو: " المقاربة التداولية "، ص 12.

بالضبط حين نتكلم؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم لأجل من؟...»[1]

أما الدكتور **مسعود صحراوي** فيقرُّ بأن: «**التداولية ليست علما لغويا محضا ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره**»[2]، وتفسير ظاهرة التواصل اللغوي يعني الخروج إلى معنى المتكلم أو تجاوز المعنى اللغوي إلى المعنى المقصود.

ويؤكد هذا الاتجاه أيضا **الجيلالي دالاش** حين عرّفها بأنها: «**تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يُعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث**»[3]، هذا يعني أن تأويل الخطاب يعني الخروج عن المعنى الحرفي إلى المعنى المقصود أو معنى المتكلم كما سبق الذكر، ولقد عرّفها الدكتور طه عبد الرحمن فقال: «**التداول وصف لكل ما كان مظهرًا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم**»[4]ويعرفها البعض بأنها «**الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية...**»[5]

فرغم تعدد وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية فإن معظمهم يقرّ بأن قضيتها هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، من ثم تصير التداولية جديرة بأن تسمّى "**علم الاستعمال اللغوي**"[6]

ومن خلال هذه التعريفات المتنوعة تغدو التداولية في مفهومها العام دراسة للغة أثناء التواصل والاستعمال فهي تجمع بين اللغة والسياق أثناء الدراسة لفهم المعنى، لأنّ هذا الأخير ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها ولا يرتبط بالمتكلم وحده ولا السامع وحده بل لا بد من تضافر أقطاب العميلة التواصلية والسياق للوصول إلى المعنى الكامن في الكلام.

---

[1]- فرانسوا أرمينكو: " المقاربة التداولية "، ص 07.

[2]- مسعود صحراوي: التداولية عند العرب دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2005، ص 16.

[3]- الجيلالي دلاش: "مدخل إلى اللسانيات التداولية"، تر: يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1992، ص 1.

[4]- طه عبد الرحمن: "تجديد المنهج في تقويم التراث"، ص 245.

[5]- فيليب بلانشيه: "التداولية من أوستين إلى غوفمان"، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط1، 2007، ص 18.

[6]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 16.

مصطلح **التداولية** في أصله الأجنبي **pragmatique** فهو يعود إلى الكلمة اللاتينية **pragmaticus** المبنية على الجذر **pragma** ويعني العمل أو الفعل **Action** .[1]

وفي اللغة العربية يجب أن نفرّق بين مصطلح التداولية الذي نقصد به الاتجاه اللغوي الجديد وبين مصطلح **pragmatisme** الذي اقترن بالفلسفة النفعية، الذرائعية[2] ؛ وهي مذهب فلسفي أمريكي يتخذ من القيمة العملية التطبيقية قياسًا للحقيقة.

وأوّل من وضع مصطلح التداولية هو الباحث المغربي **طه عبد الرحمان*** مقابلا للفظ الأجنبي **pragramatique** حيث يقول: «**وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي (براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيَيْ الاستعمال والتفاعل معًا، ولقيَ منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدّارسين الذين أخذوا يُدرجونه في أبحاثهم**»[3]

ومن خلال هذا القول نلاحظ بأن الباحث حاول وضع مصطلح تكون دلالته الاصطلاحية موصولة بالدلالة اللغوية للفظ.

ومن خلال كل ما سبق فالمعاني التي يَسبح فيها الجذر «**دَوَلَ**» لا تخرج من إطار التحول الذي يعدّ قوام التفاعل والتواصل.

المبحث الثاني: نشأة التداولية:

اللسانيات علم من العلوم اللغوية التي ضمت مواضيع متعدّدة، اهتمت بدراسة اللغة على مستوى الشكل والمعنى، وإذا كانت البنيوية قد اهتمت بالمستوى الأول منها فإن المستوى الثاني وجد مبحثا آخر حاول أن يدرسه ويربطه بالاستعمال لتصبح هذه "الدراسة دراسة اللغة في الاستعمال" تعرف اليوم بالتداولية.

تعد اللسانيات التداولية ملتقى يجمع العديد من البحوث الفلسفية واللسانية والتي تشترك جميعا في مبدأ أن اللغة تعرف أثناء الاستعمال كما أن التداولية جاءت لتجمع بين التركيب والدلالة والسياق، وسنحاول أن نذكر أهم الروافد التي كانت سببا في نشأة التداولية.

---

[1]– نواري سعود أبو زيد: "في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراءات"، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 18.

[2]– أم الخير سلفاوي: "البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال مفتاح العلوم للسكاكي"، إشراف: أحمد بلخضر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص علوم اللسان العربي والمناهج، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 07.

* طه عبد الرحمان: مفكر مغربي متخصص في المنطق واللسانيات، يؤمن بتعدد الحداثات ويسعى لتكريس حداثه أخلاقية إنسانية انطلاقا من قيم ومبادئ الدين الإسلامي، ولد عام 1944، من مؤلفاته: اللغة والفلسفة– في أصول الحوار وتجديد علم الكلام.
ينظر: طه عبد الرحمان http://ar-wikipedia.org/wiki يوم 20 مارس 2017، 14:20.

[3]– طه عبد الرحمان: "أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000، ص 28.

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهد العالم تقدما علميا كبيرا، ولعل من أهم سمات هذا التقدم ما أفرزته العلوم الرياضية والطبيعية، وقد تجلّى تأثيرها العميق في الاتجاهات الفلسفية، حيث فتحت آفاقا جديدة، وظهر اتجاه جديد باسم «الفلسفة التحليلية؛ وهو اتجاه معاصر أطلق ليوضح الأبحاث المنتشرة خصوصا في البلدان الأنجلوسكسونية...تهدف إلى تفكيك الكل إلى الجزء والمعقد إلى البسيط عن طريق الانطلاق من النتائج إلى الأسس ومن الانعكاسات إلى الأسباب... »[1] ومن هنا نرى أن الفلسفة التحليلية تعتمد بالأساس على مبدأ **التحليل** أي القيام بتفكيك المركبات لتصبح أجزاء بسيطة ويتحقق ذلك عن طريق حذف وإلغاء كل ما هو مركب رمزي في أي صياغة أو تعبير لغوي للتمكن من الوصول إلى الدقة والوضوح وعناصر ذات طبيعة مباشرة.

أولا: الفلسفة التحليلية.

نشأت الفلسفة التحليلية في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا بالنمسا على يد الفيلسوف **فريجه** G.Frege(1848-1925) في كتابه «**أسس علم الحساب**» عام 1884 الذي قرّر أن الطريق إلى بحث طبيعة العدد هو تحليل الجمل التي تظهر فيها الأعداد. [2]

فكان من أهم تحليلاته اللغوية من جانب التداولية «تمييزه بين اسم العلم والاسم المحمول، فالأول هو المسند إليه والثاني هو المسند في القضية الحملية، ويرى أن وظيفة اسم العلم هي الإشارة إلى شيء فردي معين، أما وظيفة المحمول فهي مجموع الخصائص التي تميّز اسم العلم أو بعضها...كما ميّز بين المعنى والمرجع، فأحدث قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين هامين: الإحالة والاقتضاء، وهذا راجع لاعتماد التحليل منهجا فلسفيا جديدا »[3]

ومن خلال التعريف نخلص أن **فريجه** * ميّز بين اسم العلم واسم المحمول وهما عماد القضية الحملية، وبين المعنى والمرجع، وربط بين الإحالة والاقتضاء معتمدًا في ذلك مبدأ التحليل.

---

[1]- بشير خليفي، "الفلسفة وقضايا اللغة قراءة في التصور التحليلي"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص 59.

[2]- ليلى كادة: "المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا "، إشراف: د/بلقاسم دقة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم اللسان، جامعة الحاج لخضر- باتنة، دس، ص 12.

[3]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العرب –دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 19.

* فريجه: جتلوب فريجه (1848- 1925): منطقي وفيلسوف ألماني، أشهر من اهتم بمنطق الرياضيات الحديثة والفلسفة التحليلية، حصل على دكتوراه في الرياضيات (الهندسة)، سنة 1873، ينظر: جتلوب فريجه http://ar-wekipedia.org/wiki، 8 فبراير 2017، 15:19.

ثم جاء بعده الفيلسوف وعالم الرياضيات البريطاني **روسل**، وهما من طوّرا النظرية الفلسفية الموسومة **بالمنطوقية** logisme ومن نتائجها أنّها فضّلت الفلسفة التحليلية. [1]

وقد نحى الفيلسوف النمساوي **لودفينغ فيتغنشتاين*** Wittgentein(1889- 1951) منحى فريجه فأسس اتجاها جديدا سمّاه: «**فلسفة اللغة العادية...وأهم ما تختص به هذه الفلسفة بحثها في المعنى، فهو يرى أن المعنى ليس ثابتا ولا محدّدا، ودعا إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم**»[2] فهو من خلال تعريفه يحيل إلى ضرورة النظر والاعتماد على السياق من أجل الوصول إلى معنى ودلالة واضحة.

كما توجد مجموعة من الفلاسفة الذين تأثروا بالتجديد الفلسفي الذي جاء به فريجه ومنهم: **هوسرل – Hussrel، كارناب–Carnab، فيتغنشتاين–Wittgenstein، أوستين–Austin، سيرل–Searle**، ...الخ، فأجمعوا على مسلّمة مشتركة تفيد بأن: التحليل الفلسفي للغة هو السبيل للوصول إلى فهم كلي للكون، فهم يعتمدون بالأساس على اللغة العادية الطبيعية التي يمكن بها التعبير عن أفكارنا، ويمكن إجمال مفهوم الفلسفة – التحليلية في جملة من المبادئ والإرهاصات هي: [3]

1- ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي وخاصة الميتافيزيقي.

2- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من "**نظرية المعرفة**" إلى "**التحليل اللغوي**" أو ما يسمى بالمنعطف اللغوي.

3- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، ولا سيما مبحث الدلالة، و الظواهر اللغوية المتفرقة عنها.

ثانيا: ميزات الفلسفة التحليلية:

للفلسفة التحليلية مميزات نلخصها فيما يلي: [4]

أ- **التركيز على اللغة:** فهي ترى أن اللغة ليست إلاّ أداة فقط بل هي هدف من أهداف التحليل.

ب- **تفتيت القضايا:** وذلك بالاعتماد على مبدأ التحليل والتفكيك فمعرفة المسائل والأجزاء الصغيرة والبسيطة يؤدي إلى الدّقة والوضوح والفهم.

---

[1]- فيليب بلانشيه: "التداولية من اوستين إلى غوفمان"، ص 20.

* لود فينغ فيتغنشتاين: (1889- 1951) درس عند فريجه، والتقى براسل، يرى أن اللغة عبارة عن أداة ومنه نشأت ألعاب اللغة، اعتمد على اللغة العادية، من مؤلفاته: كتاب "مصنف منطقي فلسفي، وملاحظات فلسفية...، ينظر: https://arwikipedia.og/wiki.wittgenstein، 3 فبراير 2017، 18:48.

[2]- د.مسعود صحراوي، "التداولية عند العرب دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 20.

[3]- المرجع نفسه: ص 21.

[4]- جواد ختام: " التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 29.

ج- **الخاصية المعرفية:** اتجاهها نحو الكشف عن العالم الخارجي عن طريق فحصه لأجل اكتساب المعرفة.

د- **البين–ذاتية:** المعالجة المشتركة بين الذوات في عملية التحليل.

ثالثا: أقسام الفلسفة التحليلية:

للفلسفة التحليلية ثلاثة أقسام رئيسية نجملها فيما يلي: [1]

- الوضعانية المنطقية: positivisme logique
- الظاهراتية اللغوية: phénoménologie de langage
- فلسفة اللغة العادية: philosophie du langage ordinaire

1- **الوضعانية المنطقية:**

بزعامة رودولف كارناب Rudplph Carnap: الذي تتلمذ على يد فريجه، وهو عضو فعّال في حلقة فيينا وقد دعا إلى تحليل اللغة تحليلا منطقيا، ولكنه لاحظ أنّ اللغة الطبيعية العادية تسيء إلى الواقع لاتصافها بالاعتباطية والغموض وحتى التناقض في بعض الأحيان، لذلك لا بدّ من استبدالها بلغة منطقية صارمة، فسعى إلى تكوين لغة صارمة تتسم بالدقة والمنطقية، وهي بحسبه من مفتقدات اللغة الطبيعية، فاستفادوا باكتشاف الثغرات التي تتصف بها اللغة الطبيعية من أجل بناء تصور صارم للغة الاصطناعية.

2- **الظاهراتية اللغوية:** زعيمها الفيلسوف الألماني **إيدموند هوسرل Edmund Hussrel (1859–1938)**، تعني الظاهراتية اللغوية في إطارها الفلسفي تحديد بنية الظواهر وشروطها العامة، بمعنى مشكل الظهور أو الانبثاق لأي ظاهرة كانت، والذي يتصل لأوّل وهلة اتصالا مباشرًا بالوعي، فالفينومينولوجيا تختص بصيغة صور الظواهر من خلال إضفاء المعاني والدلالات عليها وإكسابها ماهيات تعبِّر عن خصوصياتها وتميّزها، ويتشكّل المعنى من التوجه الذي يباشره الوعي اتجاه موضوعه، وهو ما يسميه هوسرل بالقصدية التي تعد من أبرز الجوانب في التداولية، وهذا الاتجاه لا يؤخذ بعين الاعتبار مقتضيات الاستعمال اليومي والذي يتغيّر ويتنوع بحسب الإطارات الزمنية والمكانية المختلفة التي تقتضيها اللغة العادية. [2]

[1]- ينظر: مسعود صحراوي: "التداولية عند العرب- دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي "، ص 21.

[2]- المرجع نفسه: ص 21.

3- **فلسفة اللغة العادية**: ورائدها الفيلسوف النمساوي **لود فينغ فتغنشتاين**، وهذه الفلسفة تهتم باللغة الطبيعية العادية وترى أن المعنى ليس ثابتا ولا محدّدًا، وعدّ **فتغنشتاين**: «**اللغة أداة ولعبة حيث تتعد$ معاني الكلمات بتعدّد استخداماتها في اللغة العادية وفي السياقات اللغوية التي ترد فيها...**»[1]، إذن حسب رأيه أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة، ومنه نستخلص أن اللغة مرنة بعيدة عن الجمود لها القدرة على مواكبة هذا التنوع من الأغراض، فالكلمة الواحدة تستعمل للدلالة على أشياء عدّة حسب سياقاتها.

وكان مع فيتغنشتاين: "روسل"، حيث أعلن هذا الأخير نظريته في مجموعة محاضرات بعنوان "**فلسفة الذرية المنطقية**" عام 1918[2].

أما **فتغنشتاين** فنشر نظريته في أوّل كتاب له بعنوان: "**مقال فلسفي منطقي**"[3] سنة 1921، دافع **روسل** على هذه النظرية التي كان الهدف منها إقامة لغة مثالية رمزية، لكن سرعان ما تراجع كل منهما عن أفكاره لأن إقامة لغة مثالية شيء مستحيل فاتجه فتغنشتاين للغة العادية باعتبارها وسيلة للعمل الفلسفي، لفتغنشتاين مكانة مرموقة فهو رائد من رواد الفلسفة التحليلية معتمدًا على مبدأ التحليل.

اعتبر فتغنشتاين اللغة لعبة وأداة كما عدّ معنى الكلمة هو استعمالها في ألعاب اللغة.

الفلسفة التحليلية[4]

الظاهراتية اللغوية	فلسفة اللغة العادية	الوضعانية المنطقية
تدرس اللغة في إطار وجودي أعم منها: الوجود السابق للغة الطبيعية والوجود اللاحق.	تدرس اللغة اليومية كما يتكلمها الشخص العادي.	تدرس اللغات الصورية المصطنعة وتتخذها بديلا من اللغات الطبيعية.
غير معنية بمسألة وصميم البحث التداولي.	في صميم التداولية لظاهرة الأفعال الكلامية.	غير معنية بالبحث التداولي

[1]- ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق: "التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1993، ص 30.

[2]- محمود فهمي زيدان،: " في فلسفة اللغة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 1985، ص 30.

[3]- المرجع نفسه: ص 30.

[4]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 24.

ويتضح من هذا الجدول أن كل من الظاهراتية اللغوية والوضعانية المنطقية غير معنيين بالبحث التداولي لكن اتجاه فلسفة اللغة العادية لفتغنشتاين الذي مادته الأساسية هي اللغة هو المعني بالبحث التداولي، وعلى أساسه انبثقت نظرية الأفعال الكلامية لأوستين Austin

رابعا: رواد الفلسفة التحليلية:

من أهم روّادها:[1]

1- **جورج ادوارد مور** -1873- 1975): دافع عن معتقدات الحس المشترك.

2- **برتراند رسل** (1872- 1870): اتفق مع **مور** على اتخاذ مبدأ التحليل منهجا للبحث الفلسفي واختلفا في جملة من القضايا.

3- **لودفينغ فتغنشتاين** (1889- 1956) اهتم بألعاب اللغة...

المبحث الثالث: إجراءات النظرية التداولية:

تميّز الجهاز المفاهيمي التداولي بسعة مجالاته وثراء أطره، إذ يشتمل على عدّة إجراءات أهمها:

المطلب الأول: السياق

تعد إشكالية تحديد المعنى من أهم المواضيع التي خاض في غمارها اللغويون من أجل الوصول الجيّد للمعاني التي تحملها الكلمات مفردة أو في إطار انتظامها في جمل أو نصوص مختلفة، فكان الاهتمام في البداية بالكلمة ومعناها في إطار تعريفاتها في المعاجم والقواميس، ولكن فيما بعد أدركوا أنه من المستحيل أن ترد جميع معاني المفردات من خلالها، فالمعجم لا يستطيع إحصاء جميع معانيها وسياقاتها المختلفة وخاصة نظام اللغة في تطوّر مستمر فهناك معاني تموت ويُستغنى عنها، وهناك مفردات تكتسب معاني جديدة بحسب السياقات التي ترِدُ فيها ويعدّ للسياق الدّور الهام في تحديد مفهوم الكلمة بشكل خاص، فبحسب سياقها يتحدّد مفهومها فالاهتمام والبحث والتنظير لمصطلح **السياق le contexte** كان وليد علم الدلالة باعتبار أن السياق أداة إجرائية هامة في تحديد المعنى لتأتي بعدها التداولية لتهتم به بشكل ملحوظ، حيث عدّته من أهم مباحثها لذلك سوف نقوم بالتأصيل لمصطلح السياق في معنى المعجمي والاصطلاحي.

[1]- ليلى كادة: "المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا"، ص 20.

ويعدّ المفهوم اللغوي للألفاظ الركن الأصيل في تحديد المعاني الاصطلاحية وتوضيحها لذلك يجب تتبع المعاني اللغوية حتى يكون الوصول سهلا للدلالات الأخرى الاصطلاحية.

أ- **السياق لغة:** ولقد تناولت المعاجم والقواميس العربية مصطلح السياق بشكل متفاوت.

1/ في المعاجم العربية:

جاء في **لسان العرب:**« **سَوَقَ: السوق معروف ساق الإبل وغيرها يسوقها سوق وسياقًا وهو سائق وسوّاق...وقد انساقت وتساوقت الإبل إذا تتابعت...وساق فلان من امرأته أي أعطاها مُهرها والسيّاق المهر...وساق بنفسه سياقا نزع بها عند الموت، تقول: رأيت فلانا يسوق سوقا أي ينزع نزعًا عند الموت يعني الموت...والسياق نزعُ الروح**»[1]، ومن خلال المادة التي جاء بها **ابن منظور** يتضح أنّ معنى السياق عنده جاء في ثلاثة معاني وهي: **قاد، أعطى، نزع.**

وجاء في **أساس البلاغة للزمخشري:** «**ساق النعم فانساقت وقدم عليك بنو فلان فأقدتهم خيلا وأسقتهم إبلا...وسوق القوم اتخذوا سوقا، ومن المجاز: ساق الله إليه خيرًا، وساقَ إليها المهر، وساقت الريح السحاب...المحتضرُ يسوق سياقا، تساوقت الإبل تتابعت، وهو يسوق الحديث أحسن سباق...وهذا الكلام مسافة إلى كذا...وجئتك بالحديث على سوقه على سردِه** »[2]

لقد أورد لنا **الزمخشري** دلالات أخرى للفظ **السياق** أوردها في: الاستعمال المجازي للفظ حيث ربط لنا بين لفظ السياق والاستعمال، كما نجد أيضا المعجم الوسيط لا يخرج عن التعاريف رغم أنه المعجم العربي الذي حاول التجديد والتغيير، إلاّ أنه لم يقدّم ما هو جديد، بخصوص لفظ السياق، حيث عرّفه بأنه: «**ساق المريض سوقا، وسياقًا وسياقة ومساقا شرع في نزع الروح**».[3]

فأصل المادة يدل على التتابع والتسلسل ولحوق شيء بشيء آخر وأيضا يعني الارتباط والانتظام في سلك واحد، هذا فيما يخص المعاجم العربية العامة.

أما في المعاجم العربية المتخصّصة فلقد عرّفه **علي الخولي** في معجم **علم اللغة النظري** بقوله: «**السياق contexte: البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم أو المورفيم أو الكلمة أو الجملة، والنظرية السياقية هي تفسير**

[1]- ابن منظور: "لسان العرب"، مج10، ص 166، مادة (س وق).

[2]- الزمخشري، ص 484، مادة (س و ق).

[3]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 495، مادة (س و ق).

معنى الكلمة حسب السياق الذي تقع فيه»[1] وهذا ما يثير في الذهن أن مدلول كلمة سياق لا يخرج من معنى شيء آخر واتصاله به.

2/ في القواميس الغربية:

أ- جاء في قاموس **الجيب** أن: «السياق هو ما يصاحب يسبق أو يتبع نصا للتوضيح»[2]

ب- **روبر الصغير** من تأليف **آلان راي** وَ **دي بوف** حدّد السياق اعتمادا على تعريفين:

- «مجموع نص يحيط بعنصر لغوي (**كلمة، جملة، جزء من ملفوظ، ويتعلق معناها وقيمتها.....مجموع الظروف التي في إطارها يندرج فعل ما فهناك السياق السيكولوجي للتصرف، والسياق السياسي، العائلي**»[3]

هذا فيما يخص المعاجم العامة، أمّا المعاجم المتخصّصة فقد عرّفه **قاموس السميائيات** لـ **غريماس وكورتيس**[4]: «**السياق هو مجموعة النصوص التي تسبق أو تواكب وحدة تركيبية معنية وتتعلق بها الدلالة، حيث يمكن له أن يكون صريحا أو لسانيا ويمكن أن يكون ضمنيا ويتميّز في هذه الحالة بأنه سياق خارجي لساني أو مقامي**»[5]

ونجد أيضا الباحثة **جوزيث راي دويرث** Lexique Sémiotique تعرّف السياق في معجمها السميائي بما معناه أنّ: «**السياق علامة ما، رسالة ما، هون نتاج دلالي أين يتمظهر المحيط فيها واسعا أو ضيقا وهو المقام الذي يعطي لها دلالة محدّدة...**»[6]، فهي من خلال هذا التعريف ركّزت على السياق المقامي أو على المقام تحديدا الذي يكون يعبّر عن حالة الأشياء أو المرسل إليه وما يحيط بالرسالة عند إنتاجها.

أما **جون دون دُوبوا** في قاموس اللسانيات فعرفه بأنه: «**المحيط أي الوحدات التي تسبق أو تلحق وحدة محددة ويسمى بالسياق أو السياق الشفوي...مجموع الشروط الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي واستعمال اللغة...وهو مجموع المعطيات المشتركة**

---

[1]- محمد علي الخولي: "معجم علم اللغة النظري"، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982، ص 57.

[2]- المرجع نفسه: ص 35.

[3]- أيت علي آيت أوشان: " السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة"، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 31.

[4]- المرجع نفسه: ص 31.

[5]- أحمد مصطفى أحمد الأسطر: "أثر السياق في توجيه شرح الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني"، إشراف فوزي إبراهيم موسى أبو فياض، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية،غزّة، 2011، ص 43.

[6]- كريمة حبي: "السياق التداولي في كليلة ودمنة لابن المقفع"، إشراف: آمنة بلعلي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص سيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 17-18.

بين المرسل والمتلقي والوضعية الثقافية والنفسية والتجارب والمعلومات الشائعة بينهما»[1]، فمن خلال هذا التعريف ركّز كثيرا على العناصر الخارج لسانية في تحديده للسياق والتي هي مجموع الشروط الاجتماعية التي يتحقق فيها الخطاب بين المرسل والمتلقي في زمان ومكان معينين، وهذا ما تذهب إليه النظرية التداولية اليوم، حيث تعتبر «**نظرية استعمالية، تدرس اللغة في استعمال الناطقين بها ونظرية تخاطبية تعالج شروط التبليغ والتواصل الذي يقصد إليه الناطقون من وراء استعمال اللغة**».[2]

بناء على التعريفات السابقة نلاحظ أن المعاجم الغربية خاصة منها المتخصصة تعاملت مع مصطلح السياق كمصطلح وهي جد واعية بحمولتة المعرفية وخاصة في المجالات اللسانية والسميائية مقارنة بالمعاجم العربية فهي لم تقدم دلالات جديدة لهذا المصطلح بل اكتفت بدلالاته القديمة على الرغم من أن لفظ السياق مرّ بمراحل وبتطورات عديدة حتى وصل إلى معناه الذي نعرفه اليوم.

ب– اصطلاحا:

السياق هو ترجمة للمصطلح الانجليزي contexte المكون من con + texte أي من النسيج، استُعمل أولا ليعني الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقية ثم استعمل بعد ذلك في معنى النص أي تلك المجموعة من الكلمات المتراصة المكتوبة أو المقروءة ثم أصبح المصطلح يعني ما يحيط بالكلمة المستعملة في النص من ملابسات لغوية وغير لغوية.[3]

يعرف **هنرش لاوسبيرغ** السياق بعبارته: «**السياق حال موضوعي أو شخصي أو اجتماعي يندرج فيه شخص أو مجموعة من الأشخاص**»[4]، وهذا التعريف يختزل السياق في عناصر موضوعية أي الأشياء التي تحيط بنا لحظة التخاطب وهنا الكلام عن الاعتبارات الثقافية والنفسية وغيرها.

ويعدّ السياق من المصطلحات العصية على التحديد الدقيق في الدراسات اللغوية الحديثة والسبب راجع لأنّ: «**المصطلح قد يشيع بين الدارسين إلى درجة الابتذال فيتوهم البعض أنّ هذا المصطلح واضح ومفهوم، فإذا ما حاولوا تحديد معناه الذي ظنّوا أنّهم يفهمونه بدى الأمر عسيرًا غاية العسرة، وغامضا أشدُّ**

[1]– آيت علي آيت أوشان: "السياق والنص الشعري"، ص 34.

[2]– راضية خفيف بوبكري: "التداولية وتحليل الخطاب الأدبي"، مقارنة تداولية، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ع 399. www.awu-adn.org

[3]– ينظر كريم زكي حسام الدين: "التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه"، دار الغريب، القاهرة، ط1، 2001، ص 97– 98.

[4]– أبو يعرب المرزوقي: "السياق في المجالات التشريعية المفهوم والدور"، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، ع: 25– أكدال الرباط، جانفي 2007، ص 61.

الغموض ومن بين هذه المصطلحات الشائعة الاستعمال العصية على التحديد الدقيق بشكل متفق عليه بين الدارسين نجد مصطلح: الكلمة، الجملة، السياق»[1]

أما السياق من الناحية التداولية فقد عرّفه **سبربر** و **ولسن** أنه: «**جزء صغير من المحيط المعرفي لفرد ما في لحظة ما، فهو كذلك ليس أمرا معطى دفعة واحدة إنّما يتشكل قولا إثر قول، يتشكل السياق من المقدمات المنطقية انطلاقا من مصادر شتى كالمعارف الموسوعية وإدراك المقام وتأويل الأقوال السابقة**».[2]

فالسياق عبارة عن وحدات صغرى متتالية مرتبطة بالشروط الاجتماعية وكذلك الشروط الثقافية والمعارف المسبقة لدى المرسل والمرسل إليه، فالسياق هو: «**إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية، ومقياس تتصل بواسطته الجمل فيما بينها وتترابط وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدّمها النص للقارئ، ويضبط السياق حركات الإحالة بين عناصر النص فلا يفهم معنى كلمة أو جملة إلا بوصلها بالتي قبلها أو بالتي بعدها في إطار السياق**»[3] وما هو واضح في هذا التعريف أنه تناول السياق من جانبه اللغوي لا غير دون أن يهتم بالجانب الثاني الذي هو السياق أو كل ما يحيط بالعملية التخاطبية من ظروف اجتماعية ونفسية والمعارف المشتركة، ونجد **فان دايك** يعرّف السياق بأنه: «**عبارة عن تجريد عالي الصورة المثالية مأخوذة من موقف ما وهو ما يحتوي فقط على أحداث تعين على نحو مطرد مناسبة العبارات المتواطئ عليها وجزء من مثل هذه السياقات قد يكون على سبيل المثال أفعال كلام المشاركين وتكوينهم الدّاخلي ومعرفتهم واعتقاداتهم وأغراضهم ومقاصدهم كما قد تكون الأفعال المنجزة ذاتها وبنياتها والصفة الزمانية والمكانية للسياق حتى يمكن وضعها في محل من عالم ممكن التحقق** »[4]

إننا نجد **فان دايك** يضع بنية عامة يتألف من خلالها السياق بحيث يقرُّ أنّ أي موقف تواصلي يجب أن يكون فيه أشخاص فاعلين على أقل تقدير هما: متكلم ومخاطب ينتميان إلى نفس الجماعة اللغوية، لهما نفس اللغة التي تربطهما مع بعض من اجل القيام بفعل الإنجاز، فالسياق هو كل متكامل بالنسبة لتحليل النصوص أو

[1]– محمد يوسف حبلص: "البحث الدلالي عند الأصوليين"، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991، ص 28.

[2]– ينظر آن روبول وجاك موشلار: "التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، تر سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، ط1، يوليو 2003، ص 77.

[3]– د. عبد الرحمان بودرع: "أثر السياق في فهم النص القرآني"، مجلة الإحياء، المغرب، ع 25، 2007، ص 73.

[4]– فان دايك: "النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي"، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000، ص 17.

العمليات التخاطبية، حيث تقوم بدراستها من خلال بنيتها الداخلية وبنيتها الخارجية ومن حيث العملية التواصلية.

ويأتي السياق في نوعين **سياق لغوي**[1] و **السياق غير اللغوي**[2] (مقامي)، فالأول هو الذي يعطي الكلمة أو العبارة معناها الخاص في الحديث أو النص فهو يزيل اللبس عن الكلمة.

بينما السياق غير اللغوي أو الحالي أو المقامي فيزيل اللبس عن الجمل والنصوص.

والسياق بهذا المفهوم يتعدّى ما هو معروف من حيث أنه تتابع للأصوات والألفاظ ليشمل فضلا عن ذلك الجو البيئي والنفسي المحيط بكل من المتكلم والسامع، ودراسة النص اللغوي وفهمه فهما عميقا يحتاج معرفة بالعوامل السياقية وفي مقدّمتها الثقافة والبيئة والوسط الاجتماعي.

1 – النظرية السياقية:

أول من كان السّباق إلى النظرية السياقية في الغرب هو العالم **مالينو فسكي*** انطلاقا من محاولته ترجمة بعض النصوص لمجتمعات بدائية، فلما عجز تفطن إلى أن الكلام الملفوظ لا يكون له معنى إلاّ إذا سيق لهذا قال: «**إنّ اللغة أسلوب وعمل وليس توثيق فكر وليست وظيفتها إيصال الأفكار بل هي نشاط اجتماعي متسق**»[3] فالكلمة تصبح بلا معنى كالشجرة الجوفاء إذا أخرجت عن سياقها، فاللغة متأصلة في ثقافة المجتمع وعاداته لذا لا تتضح إلاّ بالرجوع الدائم إليه.

اتضح **تأثر فريث*** بـ **مالينو فسكي** في التناول الاجتماعي للظاهرة اللغوية من خلال مصطلح سياق الحال الذي يعدّ ركيزة النظرية السياقية ومن المعروف أنّ مقولات مالينو فسكي كانت منطلق النظرية السياقية عند **فيرث** الذي أقرّ بدينه له، ويشير **بالمر** palmer إلى رأي مالينو فسكي الذي يذهب فيه إلى أنّ: «**اللغة المستخدمة في الكتب ليست القاعدة العامة وإنما تمثل وظيفة اشتقاقية لا تمثل القاعدة العامة للغة تمثيلا**

---

[1]– خلود العموش: "الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق"، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 26.

[2]– المرجع نفسه: ص 26.

* ميلينو فسكي: (1884– 1942) عالم بولندي مختص في علم الإنسان، حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة عام 1908،. ينظر:

https://ar-wikipedia.org/wiki-mlinofski

[3]– ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: "دلالة السياق"، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1423هـ، ص 18.

* فيرث: لغوي وباحث صوتي انجليزي توفي سنة 1960، من أهم أعماله: أصوات وظواهر نغمية في 1949، مقالات في اللسانيات سنة 1957، عن الطيب دبة: "مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستيمولوجية"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص 135.

صحيحا فاللغة ليست في الأصل مرآة عاكسة للفكر، ولكنها –كما أكّد– أسلوب في الحركة وليست إمضاء فكرة»[1]

أكد **فيرث** تأكيدا كبيرا على الوظيفة الاجتماعية للغة وعدّ مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي معاني عناصر اللغة لأنّ المعنى عنده: «**هو العلاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي بحيث تتحدد معاني تلك العناصر وفقا لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة**»[2]، ومعنى الكلمة في النظرية السياقية هو استعمالها في اللغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه، ولهذا فالمعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة.

جاءت هذه النظرية كردّ فعل على النظريات السابقة وخاصة النظرية البنيوية التي عزلت النص أو العمل الأدبي عمّا يحيط به من ملابسات واعتبرت معناه قارٌ في بنيته الداخلية فقط من كلمات وجمل وتراكيب أي في نسيجه الدّاخلي دون الرجوع إلى الظروف السياقية للنص، فلقد جعل **فيرث** السياق إطارًا منهجيا يطبق على الأحداث اللغوية، وعليه فالكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي تقع فيه بل يتحدّد معناها تبعا لتوزيعها اللغوي، فقد حاول **فيرث** إثبات صحة مقولة: «**المعنى وظيفة السياق**»[3] ؛ لأن اللغة تُدرس في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها كونها من العادات والعرف والتقاليد «**عندما يتكلم الفرد فإنه يضم كل هذه العوامل في خلق فعلي ملفوظي**»[4] ولهذا يصرُّ **فيرث** على دراسة اللغة كجزء من المسار الاجتماعي.

ولقد اقترح **فيرث** الأنواع الآتية: [5]

- الملامح المتوقعة للشركاء أو الأشخاص فيتكون من الفعل اللفظي للشركاء في عملية التواصل اللغوي والفعل غير اللفظي للشركاء.
- الأغراض المتوافقة.
- آثار الفعل اللفظي.

[1]– عيد بلبع: "التداولية–البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، بلنسية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009، ص 195.

[2]– ردة الله بن ردّة بن ضيف الله الطلحي، "دلالة السياق"، ص 81.

[3]– مراد حاج محند: " السياق ودوره في استنباط الأحكام النقدية التراثية"، إشراف مصطفى درواش، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير، تخصص لغة وأدب عربي فرع نقد وبلاغة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 32.

[4]– المرجع نفسه: ص 32.

[5]– عيد بلبع: "التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، ص 197.

إذ يمر تحليل النصوص عند فيرث بتحليل لغوي الذي هو عبارة عن الأصوات والصرف والتركيب ثم سياق الحال وهو عبارة عن كل الظروف والملابسات المحيطة بالموضوع والأغراض المتوافقة التي هي عبارة عن غرض النص وآثار النص، وآثار الفعل اللفظي وهو كيفية تلقي السامع للنص.

بهذه الطريقة يمكن جمع سياق النصوص وتصنيفها وهذا الأمر أساسي في حالة التحليل اللغوي، لذلك يعلق **بالمر** «**أنّ فيرث رأى سياق الموقف جزءًا من أدوات عالم اللغة بوصفه محددا أساسيا للمعنى الذي لا يمكن أن تقف عليه بالوقوف على المعاني الحرفية للتراكيب النحوية**»[1] ومن خلال هذا التعليق يتضح جليا التلاقي بين نظرية السياق والتداولية، فسياق الموقف يعدّ من الطرق المستخدمة في معالجة اللغة، وبما أنّ التداولية تهتم بالملابسات والظروف المحيطة بالعملية التواصلية فالسياق يعدّ من أهم مباحثها لأنها تأخذ كل من العناصر السياقية والملابسات المختلفة في حسابها في عملية تحليل الخطاب والتداولية أيضا تتلاقى مع الأبعاد السياقية الخارجية أو ما أطلق عليه سياق الموقف، حيث ربط بينهما **جيف فيرستشرين** حين قال: «**يجب عليك فقط أن تتخيل الحاجة لفصل المعنى السياقي والمعنى غير السياقي في جملة (أنا متعب) فنجد هذا مستحيل من ناحية علاوة على ذلك فإن محاولة الفصل هذه تنتهك نظرتنا للتداولية وتعيد إدخالها في مجموعة المكونات التقليدية لنظرية اللغة...**»[2]

فالوقوف على المعنى الحرفي للاستعمال لا يوصلنا إلى المعنى والكلمة لا يكون معناها إلا في حدود علاقاتها مع غيرها من الكلمات بالإضافة إلى سياقها التداولي الذي هو مجموع الظروف المحيطة بالعملية التلفظية، فالعلاقة وطيدة جدًّا بين السياق والتداولية لأن هذه الأخيرة تبحث في مختلف المؤثرات السياقية وغير السياقية اللغوية المستعملة في العملية التواصلية.

2 – **عناصر السياق:** حدّدها الدكتور طه عبد الرحمان في ثلاثة عناصر:

أولا: العنصر الذاتي: ويشمل معتقدات المتكلم، مقاصده، اهتماماته، ورغباته.

ثانيا: العنصر الموضوعي: يشمل كل الوقائع الخارجية (الظروف الزمانية والمكانية).

ثالثا: العنصر الذواتي: ويشمل المعرفة المشتركة بين المخاطبين أو ما يسمى بالأرضية المتحركة، وهي معرفة معقدة التركيب.[3]

---

[1]– عيد بلبع: "التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"،ص 198.

[2]– المرجع نفسه: ص 194.

[3]– دليلة قسيمة: "استراتيجيات الخطاب في الحديث النبوي"، إشراف: محمد بوعمامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص لسانيات الخطاب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011– 2012، ص 58.

ولقد أولت التداولية الحديثة اهتماما كبيرا لعنصري (المتكلم والمخاطب) باعتبارهما ركنين أساسيّين ومهمين في العملية التخاطبية.

3 – مستويات السياق:

يعد تصنيف السياق هو أيسر الطرق لتصنيف التداوليات إلى عدّة أنواع، إذ يقسم السياق إلى أكثر من قسم.

أ – السياق اللغوي الداخلي:

وهو السياق اللغوي أو سياق النص، وهو محدود بحدود النص «**ويبدأ ببنية الكلمة المفردة بوصفها سياقا للحروف والأصوات والجملة بوصفها سياق للكلمات والجمل بوصفها سياق للجملة**»[1]

يتعلق السياق النصي بتحليل الوحدات اللغوية الكبرى في الخطاب من أجل اكتشاف دلالتها بالنسبة للمتلقي وهو مرتبط بدوره بنحو النص وتحليل الخطاب «**إذا لم يتجاوز النحويون في التركيب حدّ الجملة، في تحليلاتهم من البنيويين والتوزيعيين حتى النحو التحويلي عند تشومسكي من بعد...في حين قدّم نحو النص وتحليل الخطاب بعض آليات لتحليل الوحدات اللغوية الكبرى مثل: العبارة، أجزاء الخطاب في المحادثات والمحاورة، وكذلك النماذج الحجاجية في بعض نماذج الخطاب...فأعادوا بناء تماسك النص بوصفه نظاما أكبر في النحو ليمكن المرسل إليه من اكتشاف دلالة هذه الوحدات الكبرى...**»[2]

فبداية الأمر كان الاهتمام منحصرًا حول الكلمة إلى الجملة فقط في مختلف التحليلات اللغوية ثم انتقل من حدود الجملة إلى العبارة، وفي الأخير وصلوا إلى النص بوصفه أكبر نظام لغوي تنتمي إليه كل من الكلمة والجملة والخطاب حتى يتمكن المرسل إليه من فهم دلالات الوحدات الكبرى انطلاقا من وحداته الصغرى، ومن هنا يمكن حصر السياق اللغوي في أنه: «**مجمل العلاقات بين الكلمات في النص**»[3] فالسياق اللغوي الخالص يشمل «**كل العلاقات وهي كل العلاقات التي تتخذها الكلمة داخل الجملة...**»[4] فالسياق اللغوي هو الاعتماد على الوحدات الدلالية وتجاوزها في تركيب ما بحيث لا يحدد معنى وحدة دلالية معينة ما لم يتم النظر إلى ما صاحبها في التركيب لأن الكلمات حين تدخل في تركيب ما تشكل نسيجا لغويا يعتمد كل جزء على الآخر.

[1]– عيد بلبع: "التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، ص 204.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 42.

[3]– عيد بلبع: "التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، ص 204.

[4]– المرجع نفسه: ص 204.

ب – السياق الخارجي –سياق الموقف– ويسمونه أيضا سياق الحال وهو: «**متعلق بالظروف والملابسات غير اللغوية المصاحبة لإنتاج القول موضوع التأويل أو التحليل**»[1] حيث يعنى بالمواقف الخارجية التي يمكن أن تقع فيه الكلمة ويدخل ضمن هذا كل ماله علاقة بالكلام من ظروف اجتماعية ونفسية وثقافية، حيث يعبّر المرسل عن أفكاره بتعبيرات لغوية والسياق المقامي يوفر جزئيا بعض العوامل أو المحددات التي تسهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية "فالمقامات بوصفها سياق، هي صنف متأصل في المحددات الاجتماعية"[2]، فالسياقات قد تكون محددة في إطار مكاني محدد أو إطارًا للمؤسسات كالمدرسة البلدية، أو أوضاع الحياة اليومية، وغيرها من السياقات.

ج – السياق الثقافي: وهو سياق يقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، فالسياق الثقافي غير السياق الخارجي، حيث أنّ «**السياق الثقافي يضم جميع الخلفيات المعرفية والثقافية والدينية والعادات والتقاليد، هذه السياقات تكوّن ذلك في مجتمع معين فقط وهذه الملابسات تسهم في عملية إنتاج الظاهرة اللغوية وتأويلها والسياق الخارجي عبارة عن العناصر السياقية لا الفاعلة في تكوينها**... »[3] فالثقافات تختلف باختلاف المجتمعات فلكل مجتمع خصائص معينة لا تتوفر إلاّ في ثقافة ذلك المجتمع، وكل لغة كذلك لها خصوصيتها اللغوية والثقافية، بحيث يستحيل ترجمتها إلى غيرها من اللغات ما لم يتم الإحاطة بالسياق والخصوصية لذلك المجتمع، لذلك فإن تحديد الدلالات يستلزم تحديد المحيط الثقافي والاجتماعي الذي تستخدم فيه الكلمات والعبارات والجمل أو إنتاج النص في مجمله.

ويعدّ السياق الثقافي الركيزة الأساسية في عملية الترجمة خاصة إذ لا يمكن الاستغناء عنه، فلكي تكون الترجمة صحيحة وتؤدي نفس معنى النص المترجم يجب الإحاطة بالسياق الثقافي وظروف وملابسات النص الأصلي.

د – السياق النفسي: تقف مقاصد المرسل وراء إقامته للاتصال وبالتالي وراء انجازه للأفعال اللغوية نتيجة استخدامه اللغة لصالحه ذلك أنّ «**الفعل اللغوي قصد مشروط يقود إلى دمج الحالات الذهنية والنفسية في نظرية تداولية اللغة، لتصبح المقاصد والرغبات حالات ذهنية مسؤولة عن برنامج الفعل والتفاعل وهذه الحالات هي مناط اهتمام الوصف والتفسير التداولي بوصفها السياق النفسي لإنتاج اللغة وفهمها كما**

[1]– عيد بلبع: "التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، ص 210.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 43.

[3]– ينظر: عيد بلبع: "التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، ص 209.

تقتضي صلتها بالتداولية من خلال الاقتصار على ذلك الجزء من النشاط الذي يجسد ذاته فقط من خلال الأنظمة النحوية المحدّدة في إنتاج التسلسلات اللغوية وفهمها...»[1]، إذ يجب على الباحث اللغوي أن يتفطن إلى أن المعاني الموضوعية والمعاني المرتبطة باللفظة الانفعالية التي يعيشها المتكلم، وكل انفعال يصدر منه تعبير خاص، فالسياق وحده هو الذي يوضح لنا الحالة النفسية والعاطفية لمستخدمي اللغة وتكون مشحونة بحالته النفسية والعاطفية والانفعالية.

هـ – السياق الإدراكي: يركز هذا النوع من السياق أساسا «**على فهم النص، بحيث يجب أن يستوعب مستعمل اللغة أو الكلمات أو الجمل ومن ثم متتاليات الجمل**»[2] فسياق الفهم مرتبط ارتباطا شديدا بتحليل المعلومة المنقولة بواسطة كلمات النص لتصبح معلومة مفهومة، فلا يتم التوصل إلى فهم النص إلاّ بالاعتماد على المكتسبات المعرفية السابقة الموجودة في الذاكرة، يشير **فان ديك** إلى مجموعة من المعطيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار توضيح سياق الفهم أو سياق التلقي.

- استعانة المستعمل بمعرفته للعلم انطلاقا من مكتسباته المعرفية المخزونة في الذاكرة.
- وصل المعلومات المخزنة في الذاكرة بالمعلومات الجديدة من أجل تسهيل عملية الفهم.
- من اجل فهم النص فمن المهم جدًّا أن تكون كميات المعلومات الكبرى التي يمكن استخلاصها من نص ما منظمة ومبنية ومختصرة؛ لأن القارئ لا يستطيع أن يكرر النص كلمة كلمة.

● وإجمالا فكل مستويات السياق متداخلة ومترابطة فيما بينها فلا يستغنى أي منها عن الآخر، وبهذا يصبح المنهج التداولي كافيا لأنه يشير إلى وجهات نظر معينة وتوجه معروف نحو اللغة والعلامات الأخرى، فالسياق هو الدليل المرشد حتى لا نتوه في العمليات التواصلية التخاطبية وحتى في قراءة النصوص، وتأويلها والوصول إلى المقصود منها.

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 44.

[2] – علي آيت أوشان: "السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة"، ص 83.

المطلب الثاني: نظرية أفعال الكلام:

جاءت نظرية أفعال الكلام للفيسلسوف الانجليزي **أوستين** (Austin)* من خلال محاضراته الإثنا عشر التي ألقاها في جامعة **هارفرد** (Harvad) في كتابه Ho to do thinks ined words والذي ترجم إلى الفرنسية عام 1970 بعنوان Quand dire c'est Faire[1]، لتجسد موقف مضاد للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي الذين أبوا على تحليل معنى الجملة المجرّدة من سياق خطابها اللغوي المؤسساتي إضافة إلى ما وصفه **أوستين:** «الاستحواذ **أو التسلط المنطقي القائل أن الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية وما عداها من أنماط مختلفة للجملة هي مجرّد أشكال متفرّعة عنها** »[2] وتأتي أهمية هذه النظرية في كونها غيّرت النظرة التقليدية للكلام التي كانت تنحاز بشدة للاستعمال المعرفي والوصفي ونظرت إلى اللغة في بعدها الدينامي باعتبارها قوة فاعلة في الواقع ومؤثرة فيه، وهي بهذا ألغت الحدود القائمة بين الكلام والفعل، حيث أن أي: «**معلومة تسعى إلى تحقيق هدف ما وهي حلقة ضمن سلسلة التبادل الكلامي**» [3] فانطلاقا من مفهوم التداولية المبني على أساس أنها نظرية تبحث في علاقة العلامة بمستعمليها متجاوزة بذلك استعمال اللغة إلى الإنجاز، فإن الحديث عن التداولية يحيل مباشرة إلى الحديث عن أفعال الكلام.

فالفعل اللغوي هو: «**كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي انجازي تأثيري وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعال قولية لتحقيق أغراض إنجازيه (كالطلب والأمر والوعد والوعيد) وإلى غايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقّي كالرفض أو القبول ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعل تأثيريا أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم انجاز شيء ما**»[4]

---

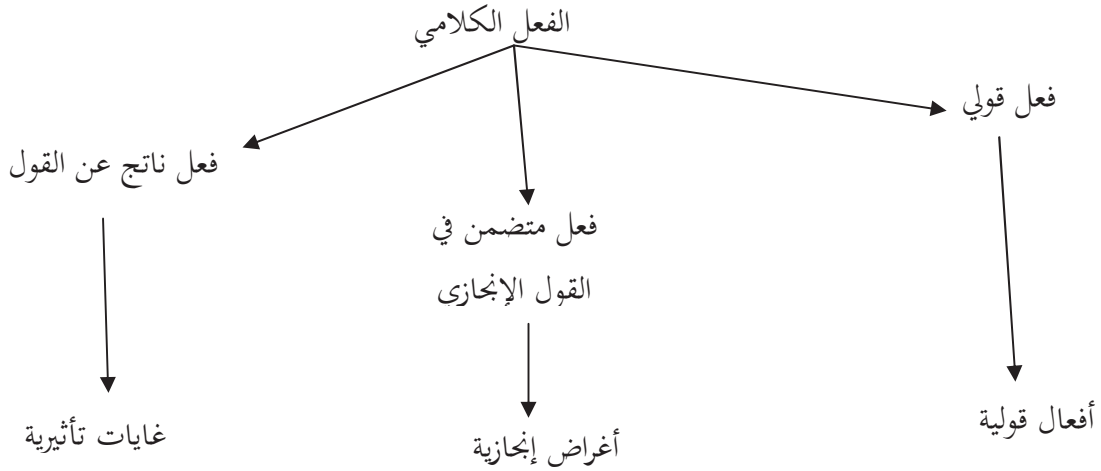
[1] – ينظر: آن ريبول وجاك موشلار: " التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، ص 56.

* أوستين: (1911- 1960)، كان فيلسوف لغة بريطانيا، وهو واضع نظرية أفعال الكلام، وكان أستاذا في الفلسفة الأخلاقية بجامعة أكسفورد 2 أبريل 2017، سا 6:28. https ://ar :wikipedia-org.wiki-Austin

[2] – موسى جمال: "تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير الرازي لسورة المؤمنون نموذجا"، إشراف: د.مفتاح بن عروس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اللسان، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 38.

[3] – نصيرة غماري: "نظرية أفعال الكلام عند أوستين"، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية معهد اللغة العربية، جامعة الجزائر، عدد 17، جانفي 2016، ص 80.

[4] – مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب، دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 40.



فبواسطة طرح **أوستين** تطورت النظرة للأفعال الكلامية في البعد الاجتماعي الذي تحمله الصياغات اللغوية المنتجة من طرف الأفراد في إطار التواصل وهو بعد مهم في نظره بالنسبة للوظائف اللغوية.

فدورها ينحصر في نقل الأخبار والوقائع وتوصيلها إلى متلقي عن طريق العلامات الصوتية، بل أن هناك أفعالا تنجز في الواقع وتأثيرات مختلفة لدى متلقيها، وتبدل قناعات الأفراد واعتقاداتهم بمجرد التلفظ بها، حيث اعتبر الفعل الكلامي بأنه: «**إحداث التلفظ هو انجاز لفعل و إنشاء لحدث**»[1]

ولقد حدد **دومنيك مانغو Domunique.M** الفعل الكلامي بقوله: «**المقصود به الوحدة الصغرى التي بفضلها تحقق اللغة فعلا بعينه** (**أمر، طلب، تصريح...**) **غايته تغيير حال المتخاطبين، وإن المتلفظ المشارك لا يمكنه تأويل هذا الفعل إلاّ إذا اعترف بالطابع القصدي لفعل المتلفظ**»[2] فمفهوم الفعل الكلامي مرتبط بالأثر الذي يحدثه لدى متلقيه وكيفية تجسيده لهذا الفعل.

I.**تصنيف أوستين:** هو التصنيف الذي جاء ردّا على التصنيفات السابقة للفلاسفة، حيث ميّز بين نوعين من الأقوال.

[1]– جون أوستين: "نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلمات"، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د ط، 1991، ص 17.

[2]– دومينيك مانغونو: "المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب"، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص 07.

- **النوع الأول:** هو تلك الأقوال التي تصف حالا معينا لشيء أو شخص ويسميها **الأقوال التقريرية**[1]، وقد سماها العرب بالأساليب الخبرية، وهي أن الكلام يحتمل الصدق والكذب لذاته، بحيث نستطيع أن نقول لقائله أنك صادق أو كاذب فالصدق والكذب يكون بمطابقتهما للواقع.
- **النوع الثاني:** فهي لا تصف ولا تخبر ولا تمثل ولا هي خاضعة لمعيار الصواب وهي **الأقوال الإنشائية الأدائية** وهي: «**الجمل التي تنجز أفعالا بمجرد النطق بها**»[2] وهذا النوع كثير في استعمالنا اليومي مثل: **أشكرك على زيارتك، أرجو منك المغادرة، أنا آسف**....فالنطق يمثل هذه الجمل لا يكون قولا بل ينجز فعل كلامي.

فهذا النمط من الجمل الإشارية إن كان لا يخضع لمعيار الصدق أو الكذب إلاّ أن هناك شروط لها لكي تكون موفقة فحدّد **أوستين** لها نوعين من الشروط هما الشروط الملائمة والشروط القياسية.

1/ **الشروط الملائمة:** [3] وهي:

- وجود إجراء عرفي مقبول وله أثر عرفي معين كالزواج والطلاق مثلا.
- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة.
- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.
- أن يكون التنفيذ صحيحا.
- أن يكون التنفيذ كاملا.

2/ الشروط القياسية: وهي:

- أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره ومشاعره.
- أن يكون المشارك صادقا في نواياه.
- أن يلتزم بما يلزم نفسه به. [4]

ولقد اعتبر **أوستين** الشروط التكوينية مهمة جدًّا مقارنة بالشروط الأخرى القياسية فبتحقق الأولى يكون الفعل الأدائي موفق جدا أما إذا كان العكس فهو إخفاق صريح.

---

[1]- عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003، ص 155.

[2]- أوستين: "نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلمات"، ص 16.

[3]- محمود أحمد نحلة: "آفاق في البحث اللغوي المعاصر"، ص 44-45.

[4]- المرجع نفسه: ص 45.

أمّا بالنسبة للشروط القياسية فهي غير ضرورية مقارنة بالأولى.

ثم قام **أوستين** فيما بعد عندما ميّز بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية وهي:

أ/ فعل قولي locutoire: يقابل التلفظ بالأصوات (فعل صوتي) والتلفظ بالتراكيب (فعل تركيبي)، واستعمال التراكيب حسب دلالاتها (فعل دلالي). [1]

ففعل القول عبارة عن مجموعة من الأصوات اللغوية مركبة تركيب نحوي صحيح ينتج عنها معاني محددة.

ب/ فعل إنجازي (القول الفاعل illocutoire) [2] : ويحصل بالتعبير عن قصد المتكلم من أدائه فهو يعدّ ويخبر، يعجب، يُنذر...، وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي.

ج/ الفعل التأثيري (الاستلزامي serlocutoire) [3] : يحصل حين يغيّر الفعل الانجازي من حال المتلقي بالتأثير عليه، كأن يرعبه أو يجعله ينفعل، ويتميّز كل فعل من هذه الأفعال بتوفره على قوة انجازيه أو عبارة أخرى بقصد الفعل التأثيري «**الأثر الذي يحدثه الفعل الانجازي في السامع**»[4] أو بعبارة أخرى: «**هو السبب في نشوء آثار في العواطف والأفكار كالإقناع والإرشاد**»[5]، كما قدّم أوستين تصنيفا للأفعال الكلامية من حيث معناها إلى مجموعات وظيفية معتمدا في هذا التصنيف على معيار **القوة الإنجازية**[6]، فميّز بين خمسة أنواع من الأفعال الكلامية:

1/ الأفعال الدالة على الحكم: وهي الأفعال التي تبث في بعض القضايا بناء على سلطة معترف بها رسميا أو سلطة أخلاقية ولا يشترط أن تكون دائما إلزامية، فهي قد تدل على التقييم أو التقويم أو الملاحظة، وتشمل على سبيل المثال: أفعال التبرئة، الحكم والتقدير...وقد شبّه **أوستين** فعل الحكم بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي والتنفيذي الذي يدخل ضمن مجموعة أفعال الممارسة.

---

[1]- خليفة بوجادي: "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي"، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط2، العلمة، الجزائر، 2012، ص 78.

[2]- المرجع نفسه: ص 78.

[3]- المرجع نفسه: ص 78.

[4]- محمود أحمد نحلة:" آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 46.

[5]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 42.

[6]- عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، ص 159.

2/ أفعال الممارسة: وهي الأفعال التي تجلي ممارسة الحق ولها القوة في فرض واقع جديد مثل: الانتخاب، التعيين...

3/ أفعال الوعد: وهي الأفعال الكلامية التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل ما معترف به من قبل المخاطب، فالمتكلم يتفوّه بالكلام فيؤسس وجوب القيام بمحتوى جديد قوله، مثل: الوعد، الضمان، الرهان...

4/أفعال السلوك: وهي الأفعال الكلامية التي تحمّل المتكلم على اتخاذ الموقف المنصوص عليه في القول إزاء المخاطب، وبعبارة أخرى هي ردود الأفعال الناتجة لحدث أو مثير ما كالاعتذار، الشكر... [1]

5/ أفعال العرض: وهي تدخل في علاقة ما يقوله المتكلم عند الحديث عن طريق الحجاج، وعادة ما يستخدم في إيضاح وجهات النظر والآراء، مثل: الإثبات والتأكيد، النفي، الوصف، الشرح، التوضيح...

من خلال هذه التصنيفات السابقة يتضح أنّ: «**الفعل الانجازي يتعلق بالمرسل، أما الفعل التأثيري فإنه يتعلق بالمرسل إليه لأنه يتوجه إليه، وقد لا تكتمل دائرة التأثير فيه إلا عند حدود ردّة فعل من المرسل إليه مثل: الاستجابة للأمر**»[2]

يتضح لنا أن الحكم على الأفعال الكلامية لم يعد مرتبطا بمعيار الصدق والكذب كما كان سابقا بل أصبح مقترنا بالأثر الذي يُحدثه الفعل أو القول في المخاطب فبقدر الاستجابة من طرف المخاطب يكون نجاح الفعل ، كما يفشل بفشل التأثير في المخاطب، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف العالم **أوستين** في محاولة دراسة الأفعال الكلامية وتصنيفها في إطار نظرية عامة وشاملة إلاّ أنّه لم يصل إلى تصنيف واضح وفق معايير معينة وهو ما أدّى إلى وجود مخلط وتداخل بين بعض التصنيفات.

ومما يؤخذ أيضا على **أوستين** أنه «لا يصنف أعمالا بل أفعالا» فما توصل إليه يعدّ نقطة الانطلاق الأولى لتأسيس نظرية أفعال الكلام ويعتبر نقطة البداية لتلميذه **جون سورل*** في محاولة وضع أسس منهجية لهذه النظرية.

II. تصنيف سورل: ينطلق سورل في تحديده لمفهوم الفعل الكلامي من مقولة: «القول هو العمل، والقول حسب وجهة نظره هو شكل من أشكال السلوك الاجتماعي الذي تضبطه قواعد، ويتم من خلال إنجاز أربعة أفعال في

[1]- عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، ص 159.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخاطب"، ص 75.

* جون سورل (1932): فيلسوف أمريكي معاصر، مختص في فلسفة اللغة وفلسفة الذهن، أسهم في إغناء نظرية أفعال اللغة وأفعال الكلام.
ينظر:سورل https ://ar.wikipedia.org/wiki/ ، 2017/02/28، على الساعة 22:00.

نفس الوقت هي: فعل القول، فعل الإسناد وفعل الإنشاء، وفعل التأثير »[1]ففعل القول يتمثل في التلفظ بكلمات وجمل، وفعل الإسناد يسمح بربط الصلة بين المتكلم والسامع، أمّا مع الفعل الإنشائي وهو القصد المعبّر عنه في القول، فقد يكون القصد هو التحذير أو النصيحة أو الأمر، وهو ما يتجسّد في فعل التأثير لدى المتلقي، وقد حدّد سورل مجموعة من الشروط التي بمقتضاها يكون العمل المتضمن في القول ناجحا من خلال تطويره لشروط الملائمة المتحكمة في الفعل الانجازي، نُجملها فيما يلي:

1/ شروط المحتوى القضوي: [2] وتتشكل من القواعد الترتيبية والدلالية التي توجه القوة الإنجازية لملفوظ ما، فالمحتوى القضوي للوعد مثلا يستلزم أن المتكلم سينجز فعلا ما مستقبلا.

2/ الشرط التمهيدي: ويتحقق إذا كان المتكلم قادرا على إنجاز الفعل فمن الضروري أن يشترك المتخاطبين في المعارف القبلية، لكي يكون من الواضح عند المتكلم والمخاطب أن الفعل المطلوب سوف يُنجز أو لا يُنجز.

3/ شرط الإخلاص: وتحدّد هذه الشروط حالة المتكلم النفسية من حيث اعتقاداته ونواياه أثناء التلفظ بالفعل فعندما يخبر المتكلم فمن المفترض أن يكون حديثه صادقا مخلصا في أداء الفعل ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع فعله.

4/ الشرط الأساسي: ويتحقق هذا الشرط عندما يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل.

لقد قدّم **سورل** تصنيف بديلا عما قدمه **أوستين** قائم على ثلاثة أسس منهجية هي: »الغرض الإنجازي، اتجاه المطابقة، شرط الإخلاص«[3]

كما قام **سورل** باقتراح خمسة أصناف هي: [4]

أ- **الاخباريات:** التي يكون الهدف منها تطويع المتكلم، حيث أن الكلمات تتطابق مع العالم والحالة النفسية هي الصدق مهما كانت درجة القوة.

ب- **الطلبيات:** والتي يكون الهدف منها جعل المخاطب يقوم بأمر.

---

[1]- عيسى تومي: "الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني"، إشراف دليلة مزوز، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية، تخصص اللسانيات واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص 12.

[2]- جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 92-93.

[3]- المرجع نفسه: ص 93-93.

[4]- محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 49.

ج- الوعديات: حيث يهدف منها جعل المتكلم ملتزما بانجاز عمل.

د- الإفصاحيات والتعبيريات: وهدفها التعبير عن الحالة النفسية، فالمتكلم يحاول أن يجعل كلامه مطابق للكلمات، مثل: الاعتذار والشكر...

هـ- التصريحات: والهدف منها إحداث واقعة بحيث يكون التوافق بين الكلمات والعالم المباشر.

بالإضافة إلى هذا ميّز **سورل** بين نوعين من الأفعال الكلامية وهي:

1- **الأفعال الكلامية المباشرة:** وهو ذلك الفعل «**الذي يطابق قوته الإنجازية مراد المتكلم؛ أي أن يكون القول مطابقا للمقصد بصورة حركية تامة**»[1]، ولقد عرّفها كذلك ستانلي فيش في كتابه: «**هل يوجد نص في هذا الفصل**» بـ «**أفعال الكلام مباشرة وغير مباشرة ويتأسس هذان النوعان على بنية الجملة، حيث تكون العلاقة بين التركيب والوظيفة التوصيلية في كل جملة: خبر، استفهام، أمر، فإننا نكون أمام فعل إنجازي مباشر**»[2]

فالفعل الذي يتلفظه المتكلم في خطابه وهو يعني ما يقول، فالمتكلم يكون قاصدًا أن يُنتج أثرا إنجازيا على المتلقي، بمعنى أن الأعمال الكلامية المباشرة تشمل الأقوال التي تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول، باعتبار أن المتكلم كثيرًا ما يستعمل عبارات وأساليب صريحة ومباشرة خالية من الغموض وظاهرها واضح لا يخالف القصد الذي يصبو إليه.

2- **الأفعال الكلامية غير المباشرة:** وتعرّف بأنها: «التي تخالف فيها قوّتها الإنجازية مراد المتكلم»[3]، وهي الأقوال التي لا تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول، وبعبارة أخرى يكون ظاهر القول يخالف المعنى الذي يسعى المتكلم الوصول إليه وتبليغه إلى المتلقي، وتعدّ الأفعال الكلامية بأنها «**إستراتيجية لغوية تلميحيّة يعبّر بها المتكلم عن القصد بما يغاير معنى الخطاب الحرفي لخطابه، فيعبّر عنه بغير ما يقف عند اللفظ مستثمرا في ذلك عناصر السياق**»[4]

---

[1]- علي محمود حجّي الصراف: "في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص 98.

[2]- المرجع نفسه: ص 98.

[3]- محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 11.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب"، ص 370.

فالفعل الكلامي غير المباشر غير صريح ومقصده ضمني بين ثناياه وعلى المتلقي أن يقوم بعمليات استدلالية لفهم المعنى، وأيضا الفعل الكلامي غير المباشر متمركز حول سياق وحيثيات إنشاءه، حيث يلجأ المتكلم لاستخدام هذا النوع من الأفعال باستثمار عناصر السياق التي تساعد المتلقي على الوصول إلى الفهم الصحيح.

وخلاصة القول أنّ نظرية **الأفعال الكلامية** تعدّ من أهم محاور الدرس التداولي، فهي ظهرت كنظرية لها أسسها الفلسفية وضوابطها المنهجية على يد **أوستين** وقام **سورل** بتطويرها.

ومن أهم ما توصلت إليه: اعتبار القول أنه انجاز عمل، وأيُّ عملية إنتاجية للكلام إنّما تعمل من أجل تحقيق غايات وأهداف معينة.

المطلب الثالث: الإشاريات:

ما دامت اللغات الطبيعية مؤدية للوظيفة التداولية المباشرة بين الأفراد فهي ليست بمعزل عن معطيات السياق بل على العكس فالسياق هو الذي يتيح لنا فهم العملية التواصلية، واللغة بدورها تحتوي على عناصر إشارية متنوعة لها أهمية كبيرة في الخطاب عندما يغيب المشار إليه في الكلام وتنوب عنه ضمائر لذلك عجزت النظريات الدلالية عن فهم تلك التراكيب لتظهر التداولية والتي عدّت الإشاريات من أهم مباحثها.

ليست الإشاريات مبحثا جديدا في حقل الدراسات اللغوية، فلقد تناوله النحاة الأوائل والفلاسفة واللسانيون أيضا محاولين وضع قواعد واضحة والكشف عن أبعاده المختلفة وتعميق الفهم بالقضايا التداولية باعتبار الإشاريات مبحثا هاما من مباحث التداولية، هذا ما نستشفه من خلال تعريف **موريس** للتداولية بأنها: «تبحث في العلاقة بين العلامات ومؤوليها»[1]، ولقد أرسى معالم هذا المبحث الباحث السيميائي **بيرس**[2] مع الذكر أن هناك عدّة باحثين تناولوا هذا المبحث ضمن درجات التداولية في تصنيفاتهم، وعدّو الإشاريات ضمن الدرجة الأولى عندما عرّفوها بأنها «**دراسة رموز التعبيرات المبهمة ضمن ظروف استعمالها**»[3]، وتعتمد هذه التداولية على المخاطبين ومعطيات الزمن والمكان، فالعملية التواصلية تحمل ألوانا عديدة من مظاهر التعبير ولا يمكن فهم خصوصية التعبير دون الوقوف على دلالته، والإشاريات لها بالغ الأثر في ربط حبال التواصل بين المشاركين لتحقيق الغاية من التواصل حينما يوظفها المخاطب تماشيا مع السياق الواردة فيه، ومن خلالها أيضا تتم معرفة مقاصد المخاطِب ومدى تأثيره على المخاطَب وبذلك يتم تحقيق البعد البراغماتي في العملية التواصلية.

---

[1]- جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 76.

[2]- محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، درا المعرفة الجامعية، مصر، دط، 2002، ص 134.

[3]- خليفة بوجادي: "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي"، ص 64.

فالإشاريات بمختلف أنواعها من العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلاّ من خلال السياق الذي ترد فيها فلها دور مهم في الإحالة إلى المعلومات التي ترتبط بالسياق المتكلم، فكل «**فعل لغوي يكون ناجحا إذا علم المخاطب قصد وإحالة العبارة، وإذا كان المتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب هذه المعرفة**»[1]، فالإشاريات: «**تقترن بفعل الإشارة إلى موضوع ما وتنطبق على زمرة من الوحدات التركيبية والعوامل الدلالية غير المنفصلة عن سياقات إنتاج الملفوظ**»[2]، فالإشاريات بذلك عبارة عن علامات غير منفصلة عن سياقات إنتاج الملفوظ، فهي العلامات اللغوية التي لا يمكن الوصول إلى مرجعها الذي تحيل إليه من خلال التحكم في السياق التداولي الذي قيلت فيه لأنها لا تشمل على معنى في ذاتها وإنما معناه مجدد بسياقها فهي غامضة غير محددة بشكل واضح لأن المرجع والسياق هو الثابت والمستقر لذلك يجب اللجوء إلى ملابسات وظروف الخطاب التادولي، فضمير المتكلم **"أنا"** يظل مجرّدًا مبهما ما لم يتصل بسياق معلوم لدى المتخاطبين وكذلك الحال مع **"الآن"** و**"هنا"** وغيرها، فلا يقف دور الإشاريات في السياق التداولي عند الإشاريات الظاهرة بل يتجاوز إلى إشاريات أخرى، وهي مستقرة في بنية الخطاب العميقة عند التلفظ به لأنه تلفظ يحدث بسمات معينة في مكان وزمان معينين هما: مكان ولحظة التلفظ إذ تجتمع في الخطاب الواحد على الأقل ثلاث إشاريات هي: **الأنا – الهنا– الآن**.

- **الأنا:** متعلقة بالمخطاب والمتلفظ للخطاب في سياق تداولي معين.
- **الهنا:** مرتبطة بمكان التلفظ.
- **الآن:** متعلقة بالزمن واللحظة.

وعليه تكون «**الإشاريات هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساسي بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات البعيدة عنه**»[3]

وتتصف الإشاريات بأنها عاجزة عن الدلالة إلاّ إذا كانت على صلة بموضوع تمثله سواء أكان هو موضوعا واقعيا أم خياليا، فهي إذن تقابل ما يسميه **بيرس** بال**مؤشر** «**المؤشر هو الحركة التي تدلّ بواسطتها على شيء موضوع ما**»[4] فالمؤشر لا يدل على أي شيء لمفرده ولا يحدد مفهومه إلاّ إذا كان على علاقة بالموضوع أو الشيء

[1]– جان سارفوني: "الملفوظية"، تر: قاسم مقداد، منشور اتحاد الكتاب العرب، دط، دب، 1998، ص 27.
[2]– جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 76.
[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 79.
[4]– جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 77.

الذي يحيل إليه، فالإشاريات تلعب دورًا هامًّا جدًّا وحيويًّا في تحقيق التواصل وهي فاعلية بدورها في تحقيق الإحالة إلى موضوعات ذات مرجعية معلومة بالنسبة لأطراف التواصل، وتبقى الكفاءة التواصلية للمخاطب أكبر سند يساعده في الفهم الصحيح لما قيل أو ما يقال وما سيقال.

ولقد قسم الدّارسون الإشاريات إلى:

1- **الإشاريات الشخصية:** وهي بشكل عام الإشاريات الدالة على المتكلم (انا-نحن) وضمائر المخاطب (أنت-أنتم)، أو ضمائر الغائب فهذه الضمائر تعدّ ظاهرة نحوية عالمية وهي من وسائل اختصار الكلام، وقد ذهب **تينيار** إلى: «**أنها أشبه ما تكون وظيفتها بالمصباح تستمد ضوءها من المحتوى المعجمي للوحدات التي تحيل إليها**»[1]

فالذات المتلفظة، تدل على المرسل في السياق فقد تصدر خطابات متعددة عن شخص واحد، فالذات المتلفظة تتغير بتغير السياق الذي تلفظ فيه، وهذه الذات هي محور التلفظ في الخطاب التداولي لأنّ الأنا قد تحيل على التلفظ «**ولهذا فالمرسل لا يضمنها خطابه شكلا في كل لحظة لأنه يعوّل على وجودها بالقوة في كفاءة المرسل إليه، وهذا ما يساعده على استحضارها لتأويل الخطاب بطريقة صحيحة**»[2] إذن فالكفاءة التواصلية للمخاطب هي المعنية باستنتاج الأنا على الرغم من عدم تواجده على البنية السطحية للخطاب، والإشاريات الشخصية لها قواعد حيّة في توطيد العلاقات الاجتماعية، فالضمير **نحن** عندما يساق في الكلام دليل على حضور الطرف الآخر حتى لو كان غائبا عينيا ليحقق التواصل بينه وبين المرسل إليه، ولقد تطرق النحاة لموضوع الإشاريات الشخصية من خلال باب الضمائر حين عرّفوها أنها «**عبارة عن الاسم المتضمن الإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره**»[3]، فالضمير يقترن بالإشارة التي تربط السابق باللاحق، ويكون كل من المخاطب والسامع على دراية بها، لذلك قال سيبويه «**وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تُضمر اسما بعدما تعلّم أنّ من يحدث قد عرف من وما تعني وأنّك تريد شيئا تعلمه**»[4]، فالإضمار هنا يذهب إليه المتكلم لأجل تحقيق أغراض محدّدة مع السياق الكلامي الذي يجب أن يكون المخاطب على عمل ودراية بها حتى لا يقع الإبهام.

---

[1]- بوقرة نعمان: "المدخل إلى التحليل اللساني للخطاب الشعري"، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2008، ص 47.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 82.

[3]- جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 78.

[4]- المرجع نفسه: ص 78.

وتعدّ كذلك الضمائر المستترة ضرب من الإشاريات التي تدرك الإحالة إليها من السياق.

أضحت الضمائر مكوّن مهم جدًّا في إضفاء البعد التداولي على استعمال اللغة، فالضمائر لا معنى لها إذا عزلت من مرجعيتها وسياقها، ولكن تلعب دورا هاما في الخطاب، وأضاف أيضا فلاسفة اللغة بعدا آخر يتمثل في شرط الصدق، فإذا قالت امرأة مثلا: أنا **أم نابليون** فليس بكاف مرجع الضمير هو تلك المرأة بل لابدّ من التحقق من مطابقة المرجع للواقع وتكون هذه المرأة **أم نابليون** بالفعل، ويجب أن تكون الإشاريات محدّدة المراجع حتى تتحقق العلاقة الوجودية بين العلامة وما تدُلُّ عليه.

2- **الإشاريات الزمانية:** [1] شغل الزمن حيّزًا مهما في دراسة الإشاريات سواء تعلق الأمر بزمن الفعل أو بظروف الزمن...

فالإشاريات الزمانية كلمات تدل على زمن محدد يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم الذي يعدّ مركز الإشارة الزمانية في الكلام، ففي عدم معرفة زمان التكلم التبس الأمر على السامع، فإذا قال أحدهم: **موعد زواجي يوم الخميس** فيتبادر إلى الذهن: **أي خميس يقصد؟** و**أي خميس يقصد: الأسبوع الراهن، أم بعد شهر، أم بعد سنة،** فالسياق هو الذي يتكفل بتحديد الإشارية الزمانية، ومنها كلمات مثل: **أمس، غدا، الآن، الأسبوع الماضي، السنة المقبلة**...كلها لا يتضح معناها إلاّ بالإشارة إلى زمان معين بالقياس إلى زمن المتكلم، ومن أجل ذلك قد يواجه القارئ مشكلة بجهله مرجع الزمان في كتابٍ فكثيرًا من الروايات تذكر أحداثا تاريخية دون الإحالة إلى زمن بعينه فيضطر إلى تتبع السياق التاريخي وتاريخ نشر الكتاب حتّى يُفهم المراد منها.

والإحالة الزمن قد تستغرق المدة الزمانية كلها كأن يقال: **اليوم الجمعة،** وقد تستغرق الإحالة إلى الزمان مدّة محدّدة كأن نقول: **صلاة الجمعة؛** فصلاة الجمعة لا تستغرق اليوم بأكمله وإنما لها وقت محدّد، وهناك بعض الاستعمالات: **جيل اليوم، جيل الغد** فإنها تتبع الإحالة لتستغرق العصر المعيش أو العصر المستقبل وهذه الاستعمالات خاضعة إلى السياق الذي تستخدم فيه هذه العناصر الإشارية إلى الزمن، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العناصر الإشارية قد تكون دالة على الزمن الكوني الذي هو مقسّم سلفا إلى سنوات: فصول، أشهر، أيام، ساعات، و قد تكون دالة عل الزمن النحوي الذي قد لا يطابق الزمن الكوني كما هي الحال في فصل الفعل ودلالته الزمانية يدل على الماضي أي المضي، وصيغة المضي للدلالة على الاستقبال فينشأ بينهما صراع لا يحله إلاّ المعرفة بسياق الكلام ومرجع الإشارة، فالزمن النحوي لا يطابق الزمان الكوني في كثير من أنواع الاستعمال.

[1]- ينظر: محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 20.

3- **الإشاريات المكانية:** ما قيل عن الإشاريات الزمانية يقال أيضا على نظيرتها المكانية إذ أنها لا تحيل دلالتها في ذاتها، فالمرسل لا ينفك عن المكان عند تلفظه بالخطاب فهي تختص: «بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي وتقاس أهمية التحديد المكاني بشكل عام انطلاقا من الحقيقة القائلة أنّ هناك طريقتان رئيسيتان للإشارة إلى الأشياء هما: إما بالتسمية أو الوصف من جهة أولى، وإمّا بتحديد أماكنها من جهة أخرى»[1]، وهذا يعني أنّ هذا النوع يشمل جميع أسماء الإشارة وظروف المكان.

وتحديد المرجع المكاني مُرتكز مهم ومعرفة المواقع، تستلزم شيئين هما: معرفة مكان التلفظ واتجاه المتكلم لأنه عند استعمال الإشاريات المكانية في غياب الدقة في التحديد عند التلفظ يقودنا إلى اللبس والغموض وعدم الفهم، ويجدر بنا الوقوف عند أسماء الإشارة باعتبارها وحدات معجمية ذات طابع إحالي، فقد عرّفها أبو **حيان الأندلسي** فقال: «**اسم الإشارة هو الموضوع لمعين في حال الإشارة، فالموضوع لمعين جنس يشمل المعارف وفي حال الإشارة فصل يخرج سائر المعارف يخص اسم الإشارة** »[2].

وما يتوصل إليه من هذا القول أنّ اسم الإشارة يستعمل للدلالة على مشار إليه سواء أكان شخصا أو شيئا يوجد بمعزل عن لفظه لذلك، فأسماء الإشارة تكون مبهمة واستخدامها يفرض أن يتصل بها ما يرفعه عنها، وقد أشار النحاة العرب إلى ظروف استعمالات أسماء الإشارة: «**فرأى الجمهور على أن المشار إليه له ثلاث مراتب: قربى، وسطى، وبعدى، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا، لام، كهذا، وهذه، وإلى الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: ذاك، وإلى البعدى ما فيه كاف ولام نحو: ذلك**»[3] فالعرب لم تكن لتستعمل هذه لمطابقة المنطوق للمشار إليه إلاّ أنّ المرسل في الاستعمال يبادل بين أسماء الإشارة خصوصا بين اسمي الإشارة القريب والبعيد، فيشير إلى البعيد بما يشير للقريب والعكس، وهذا ما يؤكده **سيبويه** حينما قال: «**أن ذاك بمنزلة هذا إلاّ إنك إذا قلت دلك فأنت تنبه لشيء متراخ وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذلك وتلك بمنزلة ذاك**»[4]

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب"، مقاربة لغوية تداولية، ص 84.

[2]- جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 81.

[3]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004، مج1، ص 223.

[4]- سيبويه: "الكتاب"، تح: عبد السلام محمد بن هارون، مكتبة الخفاجي، مصر، ط3، ج2، 1998، ص 78.

ويوجد أيضا **هنا** و**هناك** وهما من ظروف المكان التي تحمل معنى الإشارة للقريب أو للبعيد وسائر الظروف المكانية الأخرى، مثل: فوق، تحت، أمام، خلف...الخ، وكلها عناصر يشاربها إلى مكان لا يتحدّد إلاّ بمعرفة موقع المتكلم واتجاهه، ومن العناصر الإشارية أيضا –**الْ– التعريف،**[1] والتي هي في الأصل ليست للتعريف فقط بل هي أداة للإشارة أيضا فالمتأمل في عبارات من مثل: **اليوم والليلة** يجدها تحمل بُعدًا إشاريا تقديره: **في هذا اليوم أو في هذه الليلة،** فالمعرفة بأسماء الإشارة المكانية يسهل عملية التواصل والفهم الصحيح للخطاب التواصلي.

4- **إشاريات الخطاب:** قد تلتبس إشاريات الخطاب بالإحالة إلى سابق أو لاحقٍ لذلك أسقطها بعض الباحثين من الإشاريات، ولكن هناك من ميّز بين النوعين فرأى أنّ الإحالة يتحدّد فيها المرجع بين ضمير الإحالة وما يُحيل إليه، ومثال ذلك: **زيد كرم** وهو **ابن كرام** أيضا، فالمرجع الذي يعود إليه **زيد** هو واحد أمّا إشاريات الخطاب فهي لا تحيل إلى ذات المرجع بل تخلق مرجعًا آخر، وأبسط مثال لذلك: عندما نكون نروي قصّة ما فتذكرنا بقصة أخرى نقوم بالتوقف والإشارة إليها، ولكن نقول تلك قصة أخرى فالإشارة هنا تكون إلى مرجع جديد، وأيضا في هذا النوع من الإشاريات نقوم بتوظيف واستعارة إشاريات الزمان والمكان لاستعمالها في إشاريات الخطاب كقولنا: **الأسبوع الماضي، أو الرأي السابق، أو تلك القصة...الخ،**[2] لكن هناك إشاريات خاصة للخطاب من العبارات التي تذكر في النص مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم **كترجيح رأي على رأي، أو الوصول إلى اليقين من مناقشة أمر،** فيقول: ومهما يكن من أمر.

وأيضا تستعمل عبارتي **لكن** و**بل** اللتان تفيدان الاستدراك، وأيضا عبارة الإضافة كأن يقول: فضلا عن ذلك وغيرها من العبارات، وهذه كلّها إشاريات خطابية خالصة لا تزال في حاجة إلى الدراسة وتبيين كيفية وطرق استخداماتها كإشاريات خطابية.

5- **الاشاريات الاجتماعية:** [3] الاشاريات الاجتماعية هي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتخاطبين والمتكلمين، وتستعمل في العلاقات الرسمية أو غير الرسمية كعلاقات الأُلف والمودة.

- والعلاقات الرسمية كصيغ التبجيل في مخاطبة من هم أكبر سنا كاستخدام الضمير **أنتم** للمفرد المخاطب تبجيلا له أو مراعاة للمسافة الاجتماعية بينهما، وأيضا استعمال نحن للمفرد المتكلم وتشمل ألقاب مثل: **فخامة الرئيس، جلالة الملك، فضيلة الشيخ، السيد، السيدة، الآنسة،** بالإضافة إلى **حضرتك، سعادتك، وجنابك.**

[1]- ينظر: محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 22.

[2]- المرجع نفسه: ص 24.

[3]- المرجع نفسه: ص 25.

- أما الاستعمال غير الرسمي فهو مُنفك القيود وينعكس هذا في استعمال بعض الضمائر الدّالة على المفرد، كالنداء بالاسم المجرّد، أو التحيات ذات الطابع الحميمي مثل: صباح الخير، صباح العسل...وهناك بعض الاستخدامات للاشاريات الاجتماعية يكون خاصا بطبقة اجتماعية بعينها، فكل طبقة اجتماعية تكون فيها ألفاظ خاصة بها.
- وفي نهاية المطاف نذكر أنّ للإشاريات أهمية كبيرة لا يُستهان بها في مسألة التأويل، حيث تساهم في مساعدة المتلقي على معالجة وفهم وتأويل الملفوظات بطريقة صحيحة بمعنى أنه تمكنه من الوصول إلى التفسير الحقيقي والقصد الصحيح، تحت الصياغات والعبارات اللغوية في سياقها التداولي، فهناك الكثير من ألفاظ اللغة ما لا يفسر إلاّ بمعرفة السياق المادي للمتكلم الذي لا يمكن الوصول إليه، إلاّ من خلال الرجوع إلى الإشاريات وأنواعها المتواجدة على الخطاب المتلفظ به.

كما أنّ للإشاريات وظيفة هامة تكمن في تماسك الخطاب وصلابته حتّى يغدو كتلة صلبة لا تقبل التجزئة والانقسام.

المطلب الرابع: الاستلزام الحواري

تعد نظرية الاستلزام الحواري من أكثر النظريات في الدراسات التداولية المطبقة على الخطابات، ويرجع الفصل في نشأتها إلى المحاضرات التي ألقاها **غرايس*** **Hp.Grice** في جامعة **هارفارد** سنة **1967**م، فقدم فيها تصوره لهذا الجانب من الدراسة والأسس المنهجية العامة التي يقوم عليها. [1]

الحوار في مبدئه هو عبارة عن تبادل الحديث في إطار عملية تواصلية، حيث يمكن اعتباره أنه علاقة كلامية تشترط وجود طرفين: «**متخاطبين لديهما نية التعبير عن شيء ما والتأثير في بعضهما بشكل متبادل**»[2] ويعتبر الطرف الأول في هذه العلاقة هو المتكلم والطرف الثاني فيها وهو المستمع الذي يقوم بردّ الفعل وهذا ما يسمى **بالمسلمة الحوارية**، ومقتضى هذه المسلمة «**أن لا كلام مفيد إلا بين اثنين لكل منهما مقامان هما مقام المتكلم ومقام المستمع**»[3]

* غرايس: (1913م- 1988م) ولد بـ: بيير مينغهام بإنجلترا وتوفي بباركلي تخصص في مجال فلسفة اللغة، وهو من اللسانيين البارزين في اللسانيات والتداولية وفي تداولية الحوار.

[1]- أحمد محمود نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 26.

[2]- فرانسواز أرمينكو: "المقاربة التداولية"، ص 90.

[3]- طه عبد الرحمان: "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، ص 97.

ولقد قام **غرايس** ببلورة مبدأ واحد سماه **مبدأ التعاون Coopérative principes** ويقصد به ذلك «**المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل إليه في تأويله وفهمه**»[1] وعليه تعتبر هذه النظرية بمثابة ضابط للعملية التواصلية تفرضها إملاءات على أطراف الخطاب ، يجب أن يراعيها كل متكلم قاصد إلى تبليغ معنى، ما يؤدي إنجاز الفعل بنجاح.

ولقد اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من الأسس التي تنظم العلاقة الحوارية بين المتخاطبين الذين يدخلون في الحوار بناءً على «**عقد ضمني يحدد إسهام كل واحد من المتحاورين في تنمية العملية التخاطبية باعتبار أن أهم مبدأ في هذه النظرية يسمح بإتاحة الفرصة لكل طرف في الحوار أن يتوقع من الآخر أن يلتزم بجملة من المواصفات أثناء كلامه**»[2]

وتلقي هذه النظرية بظلالها على البعد الذي يعنى بمراعاة المتلقي وتطلعاته «**فالمتكلم يراعي المخاطب ويسخّر في ذلك ما قد يعين في التبليغ من تعبير بالإشارة والملامح...ليجد من المخاطب نفسه تعاونا متمثلا في الإصغاء ومحاولة الفهم والانتباه وقوة التركيز وغيرها من العوامل المساعدة في التلقي الجيّد**»[3] فعلى المتكلم أن يراعي الظروف النفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالعملية التواصلية لكي يوصل رسالته إلى المتلقي، ويتمكن من ترجمتها بالشكل الصحيح، فإن فهم الملفوظات وتأويلها لا يعتمد فقط على معنى الجملة والسياق الواردة فيه، بل يرتكز أيضا على ما يبذله المتحاورون من مجهودات من أجل إنجاح التواصل.

فرّع **غرايس** مبدأ التعاون إلى مجموعة من المبادئ أطلق عليها مصطلح مسلمات Mascimes وهي: [4]

1- **مسلمة القدر Quantité**: وتخص قدر (كمّية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية وتتفرع إلى مقولتين:

أ/ اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب/ لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

2- **مسلمة الكيف Qualité** : لا تقل ما تعتقد أنه كاذب ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.

3- **مسلمة الملاءمة Pertinence:** وهي عبارة عن قاعدة واحدة متمثلة لتكن مشاركتك ملائمة.

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب"، ص 96.

[2]- ينظر: جورج براون وجورج يول: "تحليل الخطاب"، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض، 1997، ص 101.

[3]- نواري سعود أبو زيد: "في تداولية الخطاب الأدبي للمبادئ والإجراءات" ، ص 34.

[4]- ينظر: مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب" دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 33-34

4- **مسلمة الجهة Modalité** : التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية: 1. الابتعاد عن اللبس، 2.تحرّ الإيجاز، 3.تحرّ الترتيب.

تعدّ هذه القوانين التي صاغها **غرايس** أساسية في كل حوار بين المتحاورين في المجتمع، وقد وقع التركيز على هذه القوانين لأن أي كلام هو في حقيقته ذو بعد حواري بالأساس ويشمل هذا البعد جميع أنواع الخطابات المنطوق منها الشفهي أو المكتوب.

وهذا الطرح يعتبر أن هذه المبادئ تمثل الضابط المتحكم في استخدامات المتكلم للغة أثناء المحادثة، كما أنه يعتبر هذه الضوابط كفيلة «**بوصف أنواع الدلالات التي يمكن للمتكلم أن يوحي بها في حالة عدم التزامه بأحد هذه الضوابط**»[1]، بمعنى أن ظاهرة الاستلزام الحواري متعلقة بخرق إحدى المبادئ الأربعة ويتولد عن هذا الخرق معان صحيحة ومعان ضمنية[2] لا تمكن المتلقي من إدراكها من خلال البنية السطحية للجملة، بل لابد من الاستعانة بالسياق، وتشمل ما يلي:

- **معاني عرفية:** وهي تلك الدلالات التي تتعلق بالجملة وتلازمها في مقام معين مثل معنى الاقتضاء.
- **معاني حوارية:** وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة مثل الدلالة الاستلزامية.

ولإثبات هذا التصوّر قدّم لنا **غرايس** بعض الأمثلة التي تبين بدقة كيف ينشأ المعنى الضمني الملتزم على إثر الخروقات أو عدم الالتزام بضابط من الضوابط الأربعة، ونقدّم المثال التالي لتبسيط هذه القواعد، وهو عبارة عن حوار بين أستاذين (أ) و(ب).

- الأستاذ (أ) هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟.
- الأستاذ (ب) إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

إذا تأملنا الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ (ب) وجدنا أنها تدل على معنيين اثنين في نفس الوقت أحدهما حرفي وهو أن الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين، والمعنى الآخر المستلزم هو أن الطالب المذكور ليس مستعدا لمتابعة الدراسة في قسم الفلسفة.

[1]- جورج برون، وجورج يول: "تحليل الخطاب"، ص 41.

[2]- ينظر: مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب"، ص 34.

يوجد في هذه العملية الحوارية خرق واضح لإحدى المسلمات التي أقرها **غرايس** وهي قاعدة الملاءمة التي توصي بخلق تلفظ ملائم مع المقام الذي يفرض نفسه في التخاطب، ذلك أن هناك جواب غير ملائم للسؤال المطروح: هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟ وهكذا بالنسبة للمسلمات الأخرى فإذا تم خرق مسلمة الكيف أو الكم أو الجهة نتج عن هذه الخروقات معاني ضمنية مستلزمة. [1]

ولقد كان هدف **غرايس** من وضعه لقواعد مبدأ التعاون أن يجعلها بمثابة الضوابط التي تضمن في كل عملية تخاطبية التبليغ الواضح بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معان صريحة وحقيقية، إلا أن طرفي الخطاب قد يخالفان بعض هذه القواعد مع الحفاظ على مبدأ التعاون، وإذ وقعت هذه المخالفة انتقلت العبارة من ظاهرها الصريح إلى الدلالة المستلزمة.

وعلى الرغم من ذلك لم يحصر **غرايس** توصياته في المسلمات المذكورة سابقا بل لمح إلى ضرورة الأخذ ببعض القواعد والمبادئ الأخرى حتى وإن لم يفصّل فيها يقول: «**هناك –بالطبع– أنواع لكافة القواعد الأخرى (جمالية، أخلاقية، اجتماعية)، مثل (لتكن مؤدبا) التي يراعيها المشاركون عادة في تبادلاتهم التخاطبية والتي قد تولد مستلزمة غير عرفية** »[2] فمراعاة الجوانب الجمالية والاجتماعية عادة في التبادلات الحوارية يؤدي إلى خرق هذه القواعد، وإذا كان الجانب التهذيبي لم يحظ باهتمام غرايس فإن جهود الباحثة **روبين لاكوف**[3] قد سلّطت عليه الضوء عندما فصلت في هذا الأخير وتناولته في مقالتها الشهيرة "**منطق التأدب**"، وذلك أن المتخاطبين خلال تبادلاتهم الحوارية يحرصون حرصا شديدا على الالتزام بقاعدتي التأدب وهما كن واضحا Be clear وكن مؤدبا Be polite، ولقد تفرعت عن القاعدة الثانية ثلاث[4] قواعد:

1. **قاعدة التدفق:** وفحواها أن على المتكلم تجنب العبارات التي تلزم المخاطب بأمرها أو تعطيه انطباعا بأنه يكرهه.
2. **قاعدة الشكيك:** وفحواها أن يجعل المخاطب يختار بنفسه وإتاحة مجال له من الخيارات.
3. **قاعدة التودد:** فعلى المتكلم إظهار الود للمخاطب من خلال عبارات وجمل تفحص عن التقدير والاحترام.

[1]– ينظر: مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب"، ص 33.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب"، ص 97.

[3]– العياشي أدراوي: "الاستلزام الحواري في التداول اللساني"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011، ص 117.

[4]– المرجع نفسه: ص 119.

إن مختلف ما بسطه **غاريس** في نظريته من مبادئ وقواعد يجعل منها نظرية توطر الخطاب وترسم للمشاركين في الحوار ما يجب عليهم أن يقوموا به لكي تتم العملية التحاورية بالطريقة المثلى القائمة على التعاون والفعالية، أما **لايكوف** فأضافت مبدأ التأدب على اعتبار أنه يجمع بين الجانبين التبليغي والتهذيبي للخطاب.

مبدأ التواجه:

لقد أتاح الباحثان **براون P.Brown** و**ليفنسون S.hevenson** انتشار مفهوم التأدب وتداوله على نطاق واسع، فمستعملي لفظ التواجه في معناه اللغوي هو «مقابلة الوجه للوجه فقد ورد مضمون هذا المبدأ عندهما في دراستها المشتركة "الكليات في الاستعمال اللغوي: ظاهرة التأدب ويمكن أن نصوغ هذا المبدأ على النحو الآتي "لتصن وجهك"»[1] وهو يقوم على مفهومين هما:

1. **مفهوم الوجه:** وهو عبارة عن ذات الشخص التي تتحدد بها قيمته الاجتماعية لا التفاعل الفيزيولوجي وهو على نوعين:

- **وجه سلبي (دافع):** ويتحدّد في دفع الاعتراض بأن يريد المرء أن لا يعترض الغير سبيل أفعاله.
- **وجه إيجابي (جالب):** ويتمثل في جلب اعتراف الغير؛ أي: أن يريد المرء أن يعترف الغير بأفعاله ويكون الحوار عندئذ هو السبيل الذي يسعى فيه المتحاور إلى حفظ وجهه بحفظ وجه مخاطبه.

2. مفهوم التهديد: يرى الباحثان شيئا في هذا المفهوم أن من الأقوال ما ينزل منزلة الأعمال فيهدد الوجه تهديدا ذاتيا، وهي الأقوال التي تعوق بطبيعتها إرادات المتكلم أو المستمع في دفع الاعتراض وجلب الاعتراف.

ويذكر الباحثان بعض الخطط الحوارية للتخفيف من آثار التهديد، يستعمل منها المتكلم ما يراه ملائما لقوله ذي الصبغة التهديدية من هذه الخطط: [2]

1- أن يمتنع المتكلم عن إيراد القول المهدد.

2- أن يصرح بالقول المهدد من غير تعديل يخفف من جانبه التهديدي.

3- أن يصرح بالقول المهدد مع تعديل يدفع عن المستمع الإضرار بوجه الدافع.

4- أن يصرح بالقول المهدد مع تعديل يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الجانب.

5- أن يؤدي القول بطريق التعريض تاركا للمستمع أن يتغير أحد معانيه.

---

[1]- طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 243- 244.

[2]- العياشي أدراوي: "الاستلزام الحواري في التداول اللساني"، ص 120.

- **مبدأ التأدب الأقصى:**

ورد هذا المبدأ عن **جوفري لينش** (G.Leech) في كتابه مبادئ التداوليات والذي يعد مكملا لمبدأ التعاون ويصوغه في صورتين [1]

صورة سلبية: قلل من الكلام غير المؤدي.

صورة إيجابية: أكثر من الكلام المؤدب.

وتتفرع عن مبدأ التأدب الأقصى قواعد هي: [2]

- **قاعدة اللباقة:** قلل من خسارة الغير وأكثر من ربح الغير.
- **قاعدة السخاء وصورتها:** قلل من ربح الذات وأكثر من خسارة الذات.
- **قاعدة الاستحسان:** قلل من ذم الغير وأكثر من مدح الغير.
- **قاعدة التواضع:** قلل من مدح الذات وأكثر من ذم الذات.
- **قاعدة الاتفاق وصورتاها:** قلل من اختلاف الذات والغير وأكثر من اتفاق الذات والغير.
- **قاعدة التعاطف:** قلل من تنافر الذات والغير وأكثر من تعاطف الذات والغير.

ويرى **ليتش** أن هذه القواعد هي بمثابة الخطط التي تعمل على إبعاد كل ما يمكن أن يعيق التعاون أو يؤدي إلى النزاع، بحيث يقدم مبدأ التأدب الأقصى على مبدأ التعاون في حالة وقوع تعارض بينهما، لأنه أحفظ للصلة الاجتماعية التي هي شرط التعاون.

[1]- طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 240- 246

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب"، ص 109.

المطلب الخامس: متضمنات القول: Les Implicites

مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة، وهي نوعان:

أ/ الافتراض المسبق:

يعدّ الافتراض المسبق من المفاهيم الإجرائية التي يتقفاها الدرس التداولي لأهميته، وهو متعلق برصد الظواهر المختصة بالأبعاد الضمنية للخطاب، أورد مفهومه **ستالنكار** Stalanker «**أن عمليات الافتراض هي ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلمًا بها لدى كل أطرف المحادثة**»[1] فالافتراض المسبق هو ما يلغى عند فهم المتلقي مقصدية المتكلم، هو يفرض نفسه في كل تواصل لساني، حيث ينطلق المشاركون في الخطاب من افتراضات مسلّم بها، فعندما يوجه الباث حديثه إلى المتلقي فهو ينطلق مما يفترض سلفا أنه معلوم له.

وعلى هذا الأساس تغدو الافتراضات المسبقة بمثابة الخلفية التواصلية الضرورية لإنجاح العملية التخاطبية انطلاقا من السياقات والبنى التركيبية العامة في أي عملية معينة، يتم التوصل إليه بواسطة العلامات اللغوية، يقول في هذا الصدد **ديكرو Ducrot**: «أنه العنصر الدلالي الخاص بالقول أو تحويله إلى الاستفهام هل (أ) أو إلى النفي لا (أ)، وهذه الصياغات هي التي تسهل إدراك الدلالة في التواصل»[2]، مثال ذلك: انقطع زيد عن الدراسة.

إذا ما حولناها إلى صيغة الاستفهام: هل انقطع زيد عن الدراسة؟.

والنفي: لم ينقطع زيد عن الدراسة.

نستنتج من هذه التغيرات الثلاثة أنّ زيد كان يدرس، وهذا يعد افتراضا مسبقا، وهو المعنى الذي يربط في طياته الجمل الثلاثة السابقة.

كما يذكر **مسعود صحراوي** هذا المثال [3] لتسهيل استيعاب هذا المفهوم

(1) أغلق النافذة (2) لا تغلق النافذة.

[1]- جورج بول وجورج براون: "تحليل الخطاب"، ص 37.

[2]- عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، ص 113.

[3]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب"، ص 31.

في الملفوظين كليهما خلفية افتراض مسبق مضمونها أن النافذة مفتوحة

وترى **أوركيوني**: «**أن المعلومات وإن لم يفصح عنها (غير مصرح بها) فإنها وبطريقة آلية واردة ومدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا، بغضّ النظر عن خصوصيته في إطار الحديث الذي يتجلى فيه**»[1] ومعنى هذا أن كل ما يدور بين المتكلم والمتلقي من خطابات يفترض المتكلم أن السامع قد افترض مسبقا ما ينوي أن يقوله حتى قبل التلفظ به، وحتى وإن لم يصرح بها بشكل مباشر فهذه الافتراضات والمعطيات تمثل أرضية التخاطب وخلفية التواصل لإنجاح العملية التخاطبية.

يرى التداوليون أن الافتراض المسبق له أهمية قصوى في عملية التواصل وفي **التعليمية** didactique تم الاعتراف بدوره، حيث «**لا يمكن تعليم الطفل معلومات جديدة إلا بافتراض وجود أساس يتم الانطلاق منه والبناء عليه**»[2]

فمن خلال هذا القول تتضح أهمية الافتراض المسبق وما يؤديه من وظيفة لإنجاح العملية التخاطبية وتحقيق التواصل.

قد ميّز بعض الباحثين بين نوعين من الافتراض: **الافتراض الدلالي السابق والاقتضاء entailment**[3] والاقتضاء علاقة بين جملتين أو قضيتين يقتضي صدق الأولى منها صدق الثانية، فإذا كانت الجملة **أرى حصانا صادقة** لَزَمَ أن تكون الجملة أرى حيوان صادقة أيضا. [4]

أما الافتراض التداولي السابق فلا دخل له بالصدق أو الكذب، فالقضية الأساسية يمكن أن تنفي دون أن تؤثر في الافتراض السابق، فمثلا إذا قلت **سيارتي جديدة**، ثم قلت **سيارتي ليست جديدة** فعلى الرغم من التناقض في القولين، فالافتراض السابق هو أن لك سيارة لازالت قائمة في كلتا الحالتين.

ويجب الذكر أن الافتراض السابق من المفاهيم التي تدخل ضمن إطار علم الدلالة، ولكن المعاني والمحتويات التي تأخذها الافتراضات السابقة في سياقات مختلفة هو الذي أضفى عليها الطابع التداولي الاستعمالي، تقول في هذا الصدد **أوركيوني**: «**إن الافتراض المسبق التداولي هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام والتي ترتبط**

[1]- عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي"، ص 114.
[2]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب"، ص 32.
[3]- محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص 26.
[4]- المرجع نفسه: ص 26.

بشروط النجاح، التي لابدّ أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلا لأن يفضي من الناحية التأثيرية»[1] فنجاح الفعل الكلامي مرهون بإلقاء ظلاله التأثيرية على المتلقي، كأن يجعله يتعاطف مع أمر معين أو ينحاز إلى رأي ما، أو يقلب اعتقاده إلى اعتقاد آخر، فعل هذا مرهون بوجود الافتراضات المسبقة.

ب/ الأقوال المضمرة:

وهو يشكل النمط الثاني من متضمنات القول، ويرتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساسا معطيات لغوية، تقول **أوركيوني**: «**هو كل المعلومات التي يمكن الكلام أن يحتويها ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث**»[2]، فالقول المضمر لا يتحقق في الواقع إلا وفق خصوصيات وظروف ملابسات سياق الحديث الذي يرد فيه ومثال ذلك: قول أحدهم: "إنّ السماء ممطرة"، ربما من خلال السياق يفهم السامع ما يلي: المكوث في البيت أو الإسراع حتى لا يفوته موعد العمل، أو عدم نسيان المظلة.

ونظرا لأن القول المضمر يحتمل مجموعة من التأويلات «**بما أنّ محلل الخطاب شأنه في ذلك شكل المخاطب لا يملك طريقة مباشرة للوصول إلى المعنى المقصود من طرف المتكلم عن تلفظه بالقول، فهو في الغالب يحتاج إلى عملية الاستنتاج تمكنه من الوصول إلى فهم المقولات** »[3]، يتضح من خلال هذا القول أن القول المضمر رهن بالسياق الوارد فيه وفهمه لا يكون إلا بربط الخطاب مع ما يحيط به من ملابسات، فهو مجرد عملية استنتاجية يتمكن من خلالها المتلقي الوصول إلى الحقيقة لتستمر العملية التواصلية.

وللقول المضمر مميزات[4] تتمثل في:

1. أنه غير مستقر أي يصعب تحديده.
2. أن المتكلم يمكنه أن يتخفى وراء المعنى الحقيقي الذي يريده هروبا من ردة فعل المتلقي إذا كان قد انزعج منه، ومثال ذلك: عندما تقول لصديقك: "تحرّ الصدق" إمّا أنك تحاول أن تشير إلى أنّك لا تحب الكذب، أو

[1]- عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي"، ص 118.
[2]- المرجع نفسه: ص 118.
[3]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب"، ص 32.
[4]- جورج براون وجورج يول: "تحليل الخطاب"، ص 32.

تريد الدقة في الخبر، أو أنك تكره صفة الكذب فيه، ربما قد ينزعج لاعتقاده أنك تصفه بالكذّاب عندها تضطر الاختفاء وراء المعنى الآخر لم أقصد هذا وإنما قصدت التأكد من صحة الخبر.

3. أن القول المضمر يعرف عن طريق عملية استنتاجية، ولكنها لا تتوقف على محتوى الكلام بل تتدخل فيها سياق الحديث.

يعد أهم فرق جوهري يفصل الافتراض المسبق عن القول المضمر في أن الأول هو نتاج للسياق الكلامي، أي يمكن أن نستشفه من خلال الملفوظات ذاتها، أمّا في الثاني فهو وليد الملابسات المحيطة بالعملية التواصلية، بمعنى أن الافتراض المسبق مفهوم يؤخذ ويستنبط من الجملة ذاتها، أمّا الأقوال المضمرة فهي المعلومات والمعاني التي لا يمكن الوقوف عليها إلا من خلال القبض على سياقها الحقيقي.

المطلب السادس: الحجاج

إن الحديث عن الحجاج في اللغة هو حديث عن نمط من العمليات التخاطبية التي تدخل ضمن تفسيرنا للغة على أساسا كونها نشاطا كلاميا يتحقق في الواقع وفق معطيات معينة من السياق، ولقد شكل الحجاج في العصر الحديث حلقة وصل بين علوم شتى تتجاذبه، منها البلاغة والتداولية اللتين اهتمتا بالحجاج من منظور زاويتين مختلفتين كان لكل واحد منهما طريقته وآلياته الخاصة في الدراسة المستندة إلى وجهة النظر للموضوع والمنطلق سواء أكان تداوليا أم بلاغيا، مما جعل الحجاج ينحصر ضمن هذين العلمين –البلاغة والتداولية–

فكيف حدد مفهوم الحجاج لغة واصطلاحا؟.

1 – مفهوم الحجاج:

تدور معاني الجذر اللغوي لكلمة حجاج (ح ج ج) كالآتي: «**الحجة ما وقع به الخصم، ورجل محجاج أي جدل، التحاجج: التخاصم واحتج بالشيء: اتخذه حجة....حجّة يحجّه حجّا: غلبه على حجّته...فأنا حجيجه أي محاجّه ومغالبه بإظهار الحجّة عليه...والحجّة الدليل والبرهان...**»[1]

أو جاء في معجم الصحاح: «**الحجة: البرهان، تقول حاجّه فحجّه أي غلبه بالحجة، وفي المثل لجّ فحجج، وهو رجل محجاج أي جدل والتحاجّ، التّخاصم**»[2]

[1] – ابن منظور: "لسان العرب"، مج2، ص 288.(مادة حجج)

[2] – الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1990، مج1، ص 304.

أمّا **الجرجاني** فقد عرّف الحجة في معجمه التعريفات بقوله «**الحجّة ما دلّ به على صحة الدعوى وقيل الحجة والدليل واحد**»[1]

وممّا سبق من تعريفات أصحاب المعاجم يتضح دوران معنى الجذر (حَ جَ جَ) داخل كثير من الصيغ الصرفية الدالة على المشاركة كالمخاصمة والمجادلة والمنازعة.

والمدافعة والمغالبة والتي في النهاية توصلنا إلى أن الحجاج عملية تشاركية تخاطبية بين المتكلم والسامع حول قضية معينة يحاول كل واحد منهما الغلبة على خصمه بتقديم الحجة والبرهان.

وفي هذا الإطار يعرف الأستاذ **طه عبد الرحمان** الحجاج بأنه «**كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها**»[2]، فلقد وقف عند الحد الشكلي الظاهري للحجاج؛ أي التلفظ ومن ثم مجرد إلى الإفهام والتواصل ولكنه لم يتجاوز ذلك إلى الغرض التداولي من الحجاج بغية حصول الإقناع.

والمقصود بالحجاج «**هو تقديم الحجج والأدلة اللغوية المؤدية إلى نتيجة ما ويتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب أو إنجاز متواليات من الأقوال بعضها هو بمثابة حجج والبعض الآخر بمثابة النتائج التي تستنتج منها**»[3] .

فموضوع نظرية الحجاج هو «**درس تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم**»[4] فالحجاج يطلق على العلم وموضوعه؛ أي على النظرية وعلى المحاجة أيضا.

ويطلق لفظ الحجاج على معنيين **المعنى العادي**[5] يعني طريقة عرض الحجج وتقديمها ويستهدف التأثير في السامع، فيكون بذلك الخطاب ناجحا فعّالا، وهذا المعيار أقل لتحقيق السمة الحجاجية، غير أنّه معيارا كافيا، إذ يجب ألا تهمل طبيعة السامع المستهدف، فنجاح الخطاب يكمن في مدى مناسبته للسامع ومدى قدرة التقنيات الحجاجية من أجل تحقيق التأثير المطلوب.

---

[1]– علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: "كتاب التعريفات"، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د ط، 2004، ص 73.

[2]– طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 226.

[3]– ينظر: حمو النقاري: "التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ، ط1، 2006، ص 57.

[4]– عبد الله صولة: "في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات"، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2011، ص 13.

[5]– صابر الحباشة: "التداولية والحجاج مداخل ونصوص"، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص 20.

أما الحجاج **بالمعنى الفني**[1] يدل على صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية والخاصية الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون درجية أو قابلة للقياس بالدرجات؛ أي أن تكون واصلة بين سلالم.

ويمكن تصنيف الحجاج إلى صنفين: **الحجاج التوجيهي**[2] وذلك باعتبار استحضار حجاج المرسل إليه من عدمه سواء الحجاج السابق أو المتوقع، فقد يكتفي المرسل بإنتاج خطابه دون تفكير فيما لدى المرسل إليه من حجج قد يواجهه بها وأن يضع تلك الحجج المفترضة أو المتوقعة في حسابه فتصبح أساسا قد يبني عليه حجاجه، أمّا **الحجاج التقويمي**[3]، فيقوم على مراعاة المتكلم في خطابه الحجاجي لشيئين هما: الهدف المراد تحقيقه (الإقناع) والحجج التي يمكن أن يعارضه بها المخاطب، والتي يضعها في الحسبان في أثناء بناء خطابه ويستحضرها في حججه فيقوم بتنفيذها بحجج معارضة قبل ان يطرحها عليه المخاطب أو يتوقع منه أن يعارضه بها.

ولقد تبلور الاهتمام بالدراسات الحجاجية المعاصرة على يد العديد من العلماء، فكل واحد منهم جسّد نظرته للحجاج في أعماله اللغوية، حسب وجهات نظر مختلفة.

- مفهوم **تولمين للحجاج** B.Toulmin: [4] حيث يمكن استخلاص مفهوم الحجاج عنده من خلال بحثه المقدم عام 1985 بعنوان the uses of argument الذي يهدف إلى دراسة الأدوات الحجاجية ليس مجرّد تتابع للقضايا بل تفاعلا بين الأطراف المسهمة في المحادثة.

- الحجاج عند **بيرلمان وتيكا** Perlman et Tyteca [5] : حيث أسهمت بحوثها في كشف جوانب عميقة من البلاغة بوصفها تأملا في اللغة والفكر لا سيما من خلال كتاب **شايم بيرلمان** 1458 بعنوان البلاغة الجديدة وكتاب آخر ألفه بالاشتراك مع تيتيكا بعنوان دراسة الحجاج الذي درس فيه التقنيات التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بالموضوعات المعروضة عليها أو تزيد في درجة ذلك التسليم.

- الحجاج عند **أوسكمبر وديكرو**[6] Anscombre et Ducrot : حيث عرضا مفهوم الحجاج وآلياته من خلال كتابهما l'argumentation dans la langue في 1983، ويختلف مفهومهما للحجاج عن المفاهيم السابقة

[1]- صابر الحباشة: "التداولية والحجاج مداخل ونصوص"، ص 21.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 470.

[3]- المرجع نفسه: ص 472.

[4]- عبد الله صولة: "الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية"، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 29.

[5]- خليفة بوجادي: "اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 86.

[6]- عبد الله صولة: "الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية"، ص 33- 34.

حيث اعتبروا نظرية الحجاج نظرية لسانية تهتم بدراسة الوسائل اللغوية وإمكانات اللغات الطبيعية التي يملكها المتكلم وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، لأنها تنطلق من فكرة قصد التأثير في المتلقي.

فقد اختلف الحجاج ومفهومه من شخص لآخر ومن وظيفة لأخرى وذلك حسب المنطلقات، التي تبنى عليها تلك النظريات المختلفة وحسب آراء أصحابها وخلفياتهم المعرفية.

2 – السلالم الحجاجية:

يُعرّف السلم الحجاجي بأنه «مجموعة غير فارغة من الأقوال مزوّدة بعلاقة ترتيبية ومستوفية للشرطين التاليين:

- كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال الأخرى.
- كل قول في السلم كان دليلا على مدلول معين كان ما يعلوه مرتبة دليلا أقوى»[1]

وأهم قوانين السلم الحجاجي ثلاثة[2] هي:

- **قانون النفي (تبديل السّلّم)**: إذا كان القول دليلا على مدلول معين فإن نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله.
- **قانون القلب**: إذا كان احد القولين أقوى من الآخر في التدليل على مدلول معين، إن نقيض الثاني أقوى من نقيض الأول في التدليل على نقيض المدلول.
- **قانون الخفض**: إذا صدق القول في مراتب معينة من السلم، فإن نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها.

فالحجاج من المنظور التداولي يعتبر أساسه العملية الحوارية وما تتطلبه من عمليات إقناعية تتنوع وتتباين بتنوع أنماط التحاور، فهو يعد من أهم المباحث التداولية كونه يعد عاملا فاعلا في العملية التواصلية التي تهدف بالأساس إلى التأثير في المتلقي وإقناعه بالحجج والبراهين.

[1] – طه عبد الرحمان: "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، ص 105.

[2] – ينظر: أبو بكر العزاوي: "اللغة والحجاج"، منتديات سور الأزبكية، الدار البيضاء، 2006، ص 22.

الفصل الثاني: البعد التواصلي للمصطلح التداولي في مجلة الخطاب.

المبحث الأول: المقومات التواصلية للخطاب.

المطلب الأول: نظرية التواصل.

المطلب الثاني: مفهوم الخطاب.

المبحث الثاني: إسقاطات التحليل التواصلي للمصطلح التداولي في مجلة الخطاب.

المبحث الأول: المقومات التواصلية للخطاب.

المطلب الأول: نظرية التواصل

تمهيد:

من المعلوم أن الإنسان أرقى أنواع الكائنات، وأوسعها إدراكا، وبسعة إدراكه كثرت حاجاته كثرة لا يستطيع الاستقلال بها لوحده، فاحتاج إلى التعاون بين بني جنسه، ولكن هذا التعاون يحتاج إلى واسطة للتواصل، فكانت هذه الواسطة هي اللغة.

تعد اللغة نشاطا إنسانيا يتطور بالممارسة وفق الإمكانات المتاحة، وهي تؤثر بطريقة طردية في عملية الاتصال والإبلاغ من خلال عاداتها وأساليبها في الكلام، وبذلك تصبح اللغة جزءا مهما في تلك العملية، وهي العملية التي يتفاعل فيها المرسل والمرسل إليه من خلال مضامين اجتماعية معينة، يتم فيها نقل الأفكار والأحاسيس والتخيلات وغيرها. ومن هنا نطرح السؤال التالي:

ما المقصود بالتواصل؟ وكيف تناول القدماء ظاهرة التواصل؟ وماذا أضاف المحدثون لمفاهيمه ومقوماته؟.

1 – مفهوم التواصل:

أ– لغة:

التواصل اسم مشتق من الفعل وَصَلَ، وجاء في **أساس البلاغة** أن «**وصل الشيء بغيره فاتصل، ووصل الحبال وغيرها توصيلا، ووصل بعضها ببعض، ومنه قوله تعالى: «وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمْ الْقَوْلَ»** [القصص 51]... **ووصلني بعد الهجر وواصلني... ووصلت شعرها بشعرِ غيرها... لعن الله الواصلة والمستوصلة...**».[1]

كما وَرَدَ تعريفه في **لسان العرب**: «**الوصل: ضده الهجران والتواصل ضده التصادم... وتوصل إليه: انتهى إليه وبلغه، وواصَلَه مواصلةً ووِصالاً ومنه المواصلة بالصوم وغيره...**».[2] ومن التعريفين نستخلص أن الجذر– وَصَلَ– يعني الصلة والربط وبلوغ الغاية أما بالنسبة لمصطلح **التواصل** في المعاجم الغربية فقد عرف في **معجم تحليل الخطاب** بـ: «**أخذت هذه الكلمة (communication) من المشتق اللاتيني communicatio، ويعني: الاشتراك في شيء، تبادل قول، إبلاغ**».[3] فالاشتراك يكون بين اثنين وكذلك بالنسبة لتبادل القول أي يكون بين باث ومتلق.

ب– اصطلاحا:

للتواصل معاني وتعريفات اصطلاحية عديدة نذكر منها انه: «**نقل خبر ما من شخص إلى آخر وإخباره به واطلاعه عليه، ويعني إقامة علاقة مع شخص ما، كما يشير إلى إرسال شيء ما لشخص ما، ويدل كذلك على ما يساعد الانتقال من مكان إلى آخر كما يراه به كل علاقة ديناميكية تتدخل في عمل ما**»،[4] ومنه فالتواصل هو عملية نقل وتبليغ وتبادل المعلومات بين طرفين هما المتكلم، ويعد المصدر الرئيسي للمعلومات إلى المستمع؛ وهو هدف العملية التواصلية.

---

[1]– أبي قاسم جار الله محمود بن عمر أحمد الوخشري: "أساس البلاغة"، مادة، وصل، ص339.

[2]– ابن منظور: "لسان العرب"، مادة: وصل، ص726.

[3]– باتريك شارودو ودومنيك منغونو: "معجم تحليل الخطاب"، تر: عبد القاهر المهيري وحمادي صمود، دار سيناتر، المركز الوطني للترجمة، تونس، د ط، 2008، ص109.

[4]– حسين بدوح: "المحاورة– المقاربة تداولية– "، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 2012، ص21.

وتتم عملية التواصل الإنساني في توصيفها الفيزيولوجي والآلي وصولا إلى العمليات الإدراكية عبر مراحل تتمثل في: «**المرحلة الرئيسية الأولى هي مرحلة تكوين الرسالة وإطلاقها أصواتا، وهذه تخص المتكلم والمرحلة الثانية هي تلك التي تنتقل فيها الأمواج الصوتية عبر الهواء إلى أن تدق طبلة الأذن عند المستمع ثم تنتقل إلى دماغه، أما المرحلة الثالثة فهي التي يقوم فيها المستمع بفك رموز تلك الرسالة الصوتية والتوصل إلى تركيبها الصوتي والصرفي والنحوي ويستخلص منها المعنى الذي يقصده المتكلم، فهي كالمرحلة الأولى من أعصى المراحل على التحليل والوصف، لأنها تتم كلها داخل الدماغ**».[1]

من خلال التعريف تتبين كيفية تطبيق العملية التواصلية، فهي تتكون من ثلاث مراحل: تكون المرحلة الأولى في الدماغ، وهي عملية ذهنية إدراكية، والمرحلة الثانية تتمثل في انتقال الأمواج الصوتية وهي مرحلة فيزيائية، آلية. أما المرحلة الثالثة فتكون ذهنية إذ يتم من خلالها فهم محتوى الرسالة وهي شبيهة بالمرحلة الأولى يقوم بها المستمع من أجل فك شفرة الرسالة وإحداث الفهم.

وعرفت **أوريكيوني– c k orecchioni**– التواصل بأنه: «**نشاط الكلام، يمر بين شخصين [إذن نفصل التمييز بينهما اصطلاحيا، مرسل نحو مستقبل متكلم نحو مخاطب، عارض نحو معترض]**».[2] ويتضح من أن الكلام يمر بين اثنين هما المرسل والمرسل إليه أو كما ذكرته أوريكيوني المستقبل ويمكن تسميتها ب: متكلم/ مخاطب، وعارض/ معترض، مادام التواصل يكون بين اثنين فيشترط فيه نقل الخبر، وهذا ما صرح به **ديكرو ducrot**: «**ليس هناك تواصل إلا إذا وجد هناك إيصال لشيء ما**».[3] أي نقل وتبليغ معنى ما.

- وللتواصل مجموعة من الخصائص تتمثل في:[4]

1- إنه نشاط مشترك، يتمكن به الناس من تأسيس علاقتهم أو المحافظة عليها، ويتمثل الاشتراك في التواصل في اشتراك عُنْصُري المكان والزمان.

2- إنه يتم باللغة الطبيعية، وقد يتم بالعلاقات السيميائية الأخرى.

3- إن التواصل ليس فعلا عشوائيا، بل هو فعل مخطط له، وموجه لتحقيق أهداف معينة.

---

[1]- عبد الجليل مرتاض: "اللغة والتواصل- اقترابات لسانية للتواصليين الشفهي والكتابي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د س، ص37.

[2]- ك- أوريكيوني: "فعل القول من الذاتية إلى اللغة"، تر: محمد نظيف، منتديات سور الأزبكية، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2007/ ص18.

[3]- ذهبية حمو الحاج: "التداولية وإستراتيجية التواصل"، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص120.

[4]- رومان جاكبسون: "قضايا الشعرية" تر: محمد الولي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص10.

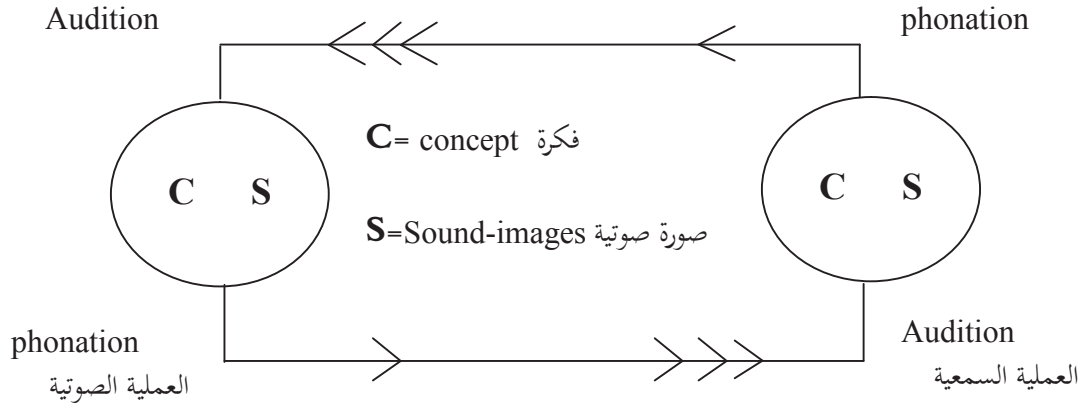
4- أن التواصل يكون وفقا للأعراف الاجتماعية، مع أنها تختلف من شخص لأخر.

وبالنسبة للتواصل عند علماء العرب نجد **ابن جني** يعرف اللغة بقوله «أما **حدها فأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**».[1] فقد يكون قد أعطى اللغة سمة الجماعية، وهي سمة من سمات التواصل، إذ لا تكون اللغة لغة إلا إذا توفر فيها ملقٍ ومتلقٍّ، وتكون صالحة للتعبير عن الأغراض التواصلية.

2 – التواصل والنظريات اللسانية الغربية:

إن نظرية التواصل من أهم النظريات اللسانية الحديثة كان ظهورها الأول مع فريناند دو سوسير.

حيث يرى أن العملية التواصلية الكلامية تقتضي وجود شخصين (أ) و(ب) يتحدثان إلى بعضهما فيقول: «**إن بداية الدائرة تكون في دماغ (أ)، حيث ترتبط الحقائق الفكرية بما يمثلها من الأصوات اللغوية (الصور الصوتية) التي تستخدم للتعبير عن هذه الأفكار**».[2] وضح رأيه في الرسم الآتي:[3]



–رسم يمثل الدائرة التواصلية عند دو سوسير–

من المخطط نستنتج أن العملية التواصلية تكون بين اثنين حيث أن فكرة التواصل تنطلق عند دوسوسير من التصور الذهني concept لدى المرسل، ويترجم هذا التصور إلى كلام منطوق يخرج من فم المرسل وهي عملية عضوية فيزيولوجية، تنتقل في شكل أمواج صوتية عبر القناة الناقلة المتمثلة في الهواء (مجال فيزيائي) لتصل إلى أدن

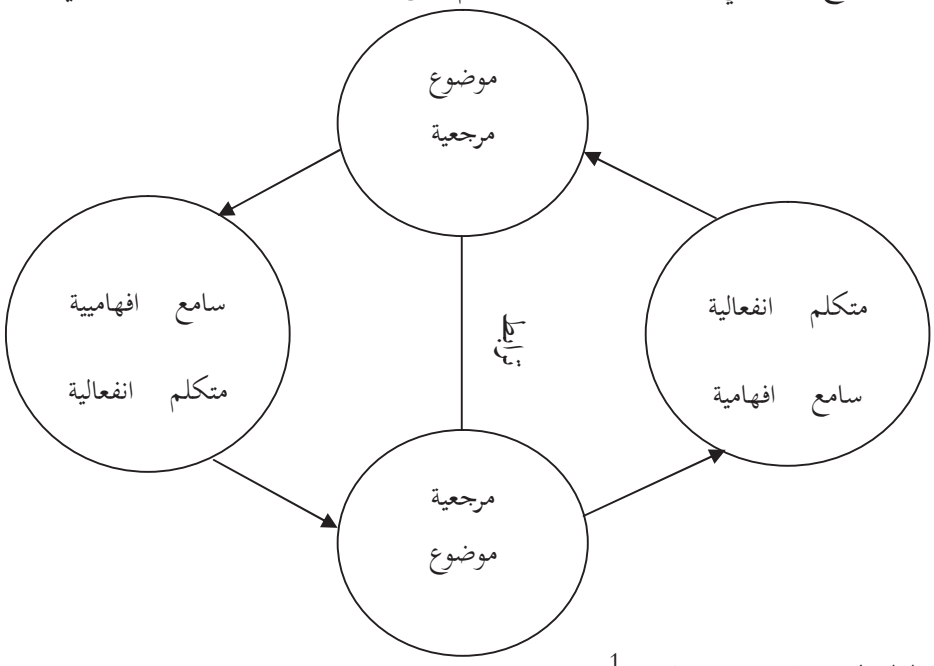
[1]– ابن جني: "الخصائص"، تح: محمد علي التجار مطلعة دار الكتب المصرية، د ط، د س، ج1 ص33.

[2]– فيرديناند دو سوسير: "علم اللغة العام"، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار أفاق عربية، الأعظمية– بغداد، د ط، د س، ص30.

[3]– المرجع نفسه: ص30.

السامع، وهذا الأخير يقوم بعملية عكسية حيث تنتقل الرسالة من الأذن إلى دماغه (السامع)، وفي دماغ المرسل إليه تترجم الصورة السمعية، ويتم الربط بين الصورة السمعية والفكرة والتصور الذهني ويحدث الفهم، وبعدها يتكلم المرسل إليه يكون رد فعل جديد من فم المرسل إليه إلى أدن المرسل وتكتمل الدارة التواصلية.

- أما بالنسبة للنموذج التواصلي عند **كارل بوهلر** القائم على تبادل الأدوار فقد وصفه كالآتي:



- مخطط التواصل عند بوهلر- [1]

من خلال هذا المخطط نقول إن عناصر التواصل لدى بوهلر تتمثل في: المتكلم، والسامع، والموضوع ولكل عنصر وظيفة، فوظيفة المتكلم الفعالية، وظيفة السامع افهامية، ووظيفة الموضوع مرجعية.

- وجاء بعدهما **رومان جاكبسون*** حيث تأثر بهما ، إذ يعد المنظر الحقيقي لنظرية التواصل بما أنها تنسب إليه وضح رومان جاكبسون هذا التأثر بقوله في كتابه قضايا الشعرية: «**إن قول النموذج التقليدي للغة كما وضحه على وجه الخصوص "بوهلر"، يقتصر على ثلاث وظائف: انفعالية، افهامية ومرجعية، وتناسب القمم الثلاثة لهذا النموذج المثلث: ضمير المتكلم أي المرسل- ضمير المخاطب أي المرسل إليه وضمير الغائب**

[1]- الطاهر بومزبر: "التواصل اللساني والشعرية– مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون" ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007، ص21.

[*] **رومان جاكبسون Roman Jakobson (1896- 1982):** من أهم رواد الشكلانية الروسية الذين اهتموا بنظرية الأدب تنظيرا وتطبيقا، ويعد من أهم المفكرين اللسانيين في القرن 20، من مؤلفاته: أبحاث في اللسانيات العام، قضايا الشهرية، منهجه علمي وصفي في دراسة الأجناس الأدبية.
ينظر: د/ جميل حمداوي: رومان جاكبسون، "بين قضايا اللسانيات وأسئلة شعرية"، في: www.adabfan.com ، يوم 2017/03/22، على الساعة 17:00.

بأصبح التعبير– أي "شخص ما" أو "شيء ما" نتحدث عنهما، وانطلاقا من هذا النموذج الثلاثي أمكننا مسبقا أن نستدل بسهولة، على بعض الوظائف اللسانية الإضافية».[1] يتبين أن رومان جاكبسون أسس نظريته التواصلية على أنقاض نظرية بوهلر، حيث نجد نموذج بوهلر التواصلي يتكون من مرسل ومرسل إليه وموضوع، ولكل واحد ما يقابله من وظيفة وهي: انفعالية وافهامية، ومرجعية، وهذه عناصر التواصل لدى رومان جاكبسون لكنه أضاف إليها ثلاث عناصر أخرى لتصبح ستة عناصر وهي: المرسل .المرسل إليه، الرسالة، السياق، القناة، والسنن.

3 – عناصر التواصل:

التواصل له عناصره التي تتفاعل فيما بينها لتشكل نسقه العام تتمثل في:

أ– المرسل: destinotaire

هو شخص أو مجموعة من الأشخاص أو هيئة علمية أو سياسية...، تود أن تتصل بالآخرين وفق طريقة من طرائق الاتصال لغوية أو غير لغوية وحتى يتمكن المرسل من إنجاز رسالته بشكل ناجح لابد من التحكم في أنظمة اللغة إضافة إلى مراعاة المحيط الاجتماعي، ويعتبر المحرك للمرسل إليه لأنه: «**مصدر الخطاب المقدم إذ يعتبر حيويا في الدائرة التواصلية، وهو الباعث الأول على إنشاء خطاب يوجه إلى المرسل إليه في شكل رسالة**»،[2] ومنه فالمرسل هو الذي ينجز الخطاب، ويعد المكون الحيوي في العملية التواصلية، فهو الذي يبعث الرسالة ويحركها إلى المرسل إليه، وعرّف أيضا بأنه: «**الذات المحورية في إنتاج الخطاب لأنه هو الذي يتلفظ به من اجل التعبير عن مقاصد معينة وبغرض تحقيق هدف معين**»،[3] يتضح أن المرسل عنصر فعال في إنتاج الخطاب فهو الذي تنطلق منه الرسالة في شكل تلفظ، واللغة الطبيعية لا يمكنها أن تتجسد وتمارس دورها الحقيقي من دون المرسل، حيث يبرز من خلال الضمائر الواردة في الخطاب وتبرز أيضا مقدرته في إخضاع اللغة وتوظيفها بمختلف مستوياتها (الصوتية، الصرفية النحوية، التركيبية) من خلال إنتاجه للخطاب

وتنتفي خصوصية التواصل إذا لم يكن موجها إلى شخص آخر: «**فالكلام كلاما حقا حتى تحصل من الناطق على إرادة توجيهية إلى غيره ما لم تحصل هذه الإرادة لا يمكن أن يعد متكلما حقا حتى يكون**

[1]– رومان جاكبسون:" قضايا الشعرية"، ص30.

[2]– الطاهر بومزبر: "التواصل اللساني والشعرية– مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون"، ص24.

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص45.

ألقى إليه بما يتلقف مقصودا بمضمونه هو، أو مقصودا به غيره بوصفه واسطة أو أقل حتى يدرك رتبة المتلقي»،[1] فيجب أن يتوفر في صاحب الخطاب شروطا حتى يكون متكلما، والأمر نفسه بالنسبة للطرف الثاني فالقصد في القول هو الذي يحدد معنى الكلام الذي يتلفظ به، فالمتكلم هو الذي وضع الكلام بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقدير، فمن المهم جدا أن يتوفر في المتكلم إرادة تظل ركنا مهما أساسيا في التداولية.

ب– المرسل إليه: destinataire

هو القطب الثاني في عملية التواصل، وهو متلقي الرسالة، حيث يتلقى ما يوجهه إليه المرسل، ثم يقوم بعملية فك رموزها، باعتماد الإشارات المخزونة في ذاكرته، مستعينا في ذلك بثقافته، وتجاربه... التي ينفرد بها عن غيره، ويعرفه **الدكتور طه عبد الرحمان** في قوله: «**المتلقي هو عبارة عن المتلقف الذي قصده الملقي بفعل إلقائه**».[2] فالمرسل حين ينتج الخطاب ويرسله أو يوجهه إلى المرسل إليه، فهو يفرض الخطاب على المرسل إليه، ومنه الخطاب يمارس سلطة على متلقيه، إذن المرسل والمرسل إليه أهم عناصر التوصل بالإضافة إلى:

ج– الرسالة: message

هي ثمرة العملية التواصلية بين الطرفين، حيث تتخذ عدة أشكال قد تكون كلاما شفاهيا، أو إيحائيا عن طريق الإشارة وقد تكون كتابة، إذن هي النص الشفوي أو الكتابي أو الإيحائي، وهي «**الجانب الملموس في العملية التخاطبية حيث تتجسد عندها أفكار المرسل في صورة سمعية، لما يكون التخاطب شفاهيا**»،[3] ومن هنا تكون الرسالة شفاهية فالمرسل يتكلم والمرسل إليه يستمع حيث يتجسد الجانب الملموس المتمثل في السمع.

د– السياق: contxte

ويتضمن كل المكونات الثقافية والاجتماعية والنفسية والفكرية التي يكتسب عملها المرسل والمرسل إليه مهارات وخبرات تسمح لهما بالتفاهم والتفاعل فبدونه قد يتعثر المعنى بينهما، كما انه يعني «**البواعث الاجتماعية**

[1]– طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، ص214.

[2]– المرجع نفسه: ص214.

[3]– الطاهر بومزبر: "التواصل اللساني والشعرية– مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون"، ص27.

الفاعلة في الخطاب الحواري... فهو يهتم بالمناسبات الاجتماعية والثقافية التي تؤطر الحوار وتسير به إلى التقابل La symetrie، أو التكامل La complementaire»[1].

السياق هنا يتمثل في العوامل الخارجية عن الخطاب، وهذه العوامل تفوق الحوار بين المتخاطبين وتؤدي إلى الفهم، ومن بينها العوامل النفسية، والعوامل الاجتماعية وكذلك العوامل الثقافية.

ومن هنا يبرز الدور الفعال للسياق في إنتاج العملية التواصلية وتحقيق المقاصد.

هـ- القناة: canal

تعد القناة الوسيلة التي تنتقل عبرها الرسالة، من المرسل إلى المرسل إليه، «**فكل رسالة تتطلب قناة اتصالية، وهي إما فيزيائية وإما فيزيولوجية بين المرسل والمرسل إليه، ذلك لإقامة الاتصال والحفاظ عليه**»،[2] ومنه فالقناة عنصر أساسي في التواصل لا يمكن الاستغناء عنها فهي تحافظ على انتقال الرسالة التواصلية، وتعد لغة القناة التي تنقل الرسالة، وقد تكون هذه القناة غير اللغة مثل: الهاتف أو مكبر الصوت وهي عبارة عن أجهزة اتصال، وكذلك الهواء فيعد قناة فيزيائية تكر من خلاله الرسالة.

و- السنن: code

يتمثل في مواضعة بين شخصين أو أكثر من أجل إقامة التواصل، وهو نظام ترميز مشترك بين المرسل والمتلقي: «**فمنه ينطلق الباث عندما يرسل مرسلته الخطابية حيث يعمل على الترميز (codage)، وإليه يعود كذلك عندما يستقبل مرسلة ما، فيفكك رموزها بحثا عن القيمة الإخبارية التي شحنت به (décodage)**»[3]، إذن يشترط في الشفرة أن تكون مشتركة بين المرسل والمرسل إليه، إن المرسل عندما يبعث رسالته يقوم بالترميز والمرسل إليه يفك الترميز، أما إذا كان السنن غير مشترك فيصعب على المرسل إليه فك الترميز وهنا يدخل دور الاختلاف المعجمي يتعثر التواصل بين المتكلم والسامع.

ولكل عنصر وظيفة تمثله تفصلها فيما يلي: [4]

---

[1]- د/ محمد نظيف: "الحوار وخصائص التفاعل التواصلي"، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2010، ص83.

[2]- ليلى زيان: "عملية التواصل اللغوي عند رومان جاكبسون"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث/ ع1، 15 مارس 2016، ص95.

[3]- المرجع نفسه: ص94.

[4]- ينظر: رومان جاكبسون: "قضايا الشعرية"، ص28 إلى 29.

❖ **الوظيفية التعبيرية الانفعالية: fonction expressive ou emotive**

تحدد هذه الوظيفة العلاقة بين الرسالة والمرسل، حيث تظهر في الرسائل التي تتمحور على المرسل وتشير بصورة مباشرة إلى موقفه من مختلف القضايا التي يتكلم عنها، وهي تنزع إلى تقديم انطباع عن انفعال معين صادق أو خادع.

❖ **الوظيفة الإفهامية: fonction cognitive**

وهي وظيفة تضمنية أو أمرية تحدد العلاقات بين الرسالة والمستقبل لأن غاية كل تواصل هي الحصول على رد فعل أو استجابة من هذا المستقبل.

❖ **الوظيفة المرجعية: fonction référentielle**

هي أساس كل تواصل، إذ تحدد العلاقات القائمة بين الرسالة والموضوع الذي ترجع إليه، هذه الوظيفة مرتبطة بالسياق وترتكز عليه.

❖ **الوظيفة الإنتباهية: fonction phatique**

تهدف هذه الوظيفة إلى ضمان تحقيق عملية التواصل بين المتكلم والسامعين وتؤدي إلى التبادلات التي تؤكد على مواصلة الحوار، فهي تحافظ على سلامة جهاز الاتصال والتأكد من استمرار مرور سلسلة الرسائل الموجهة إليه على الوجه الذي أرسلت به.

❖ **وظيفة ما وراء اللغة: la fonction métalinguistique**

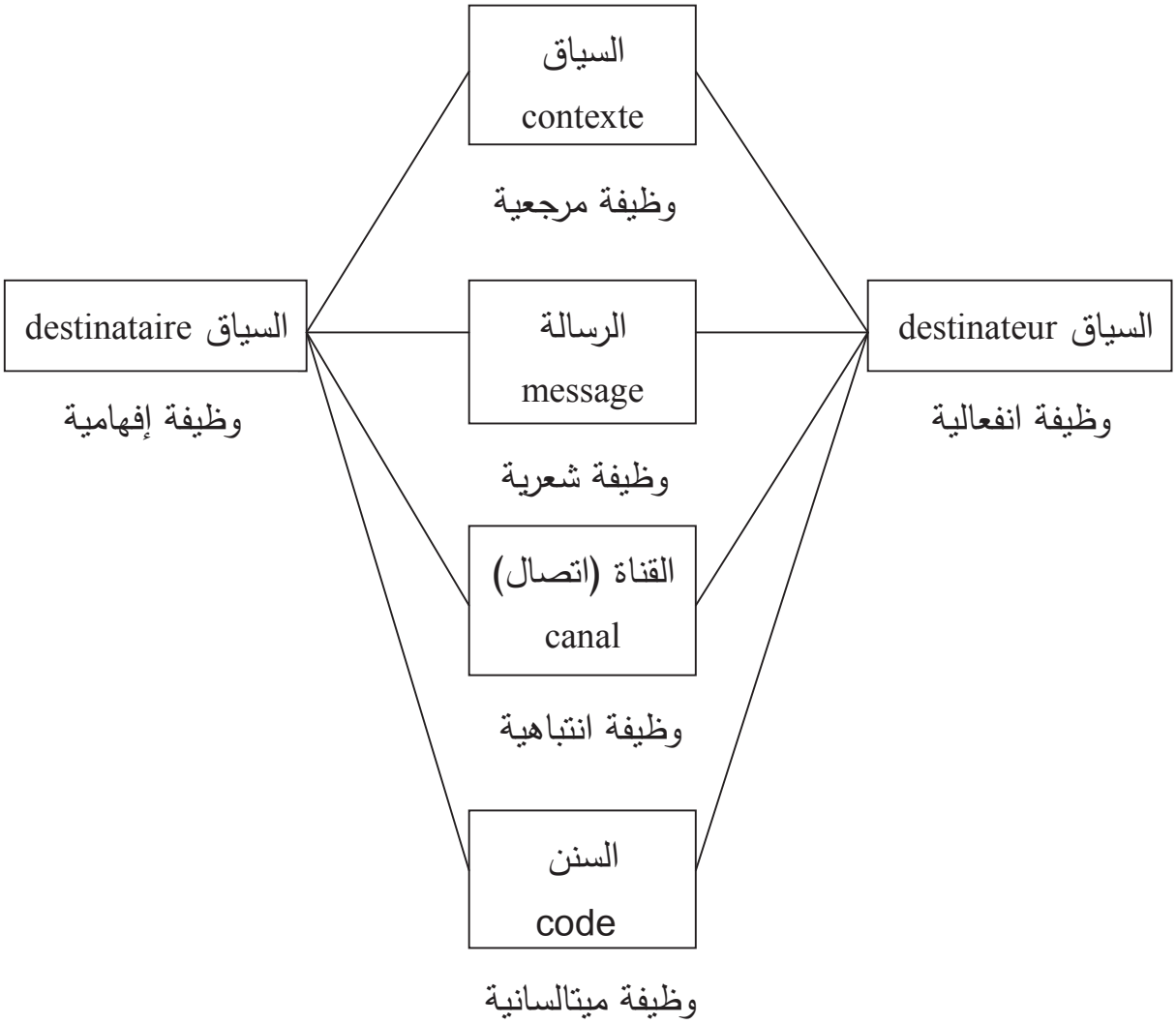
تقوم هذه الوظيفة بدور أساسي في لغة كل يوم ففي كل مرة يرى المرسل أو المستقبل أنه من الضروري التحقق من أنهما يستعملان بصورة جيدة تنظيم الرموز نفسه.

❖ **الوظيفة الشعرية: la fonction poétique**

تهتم بالرسالة في حد ذاتها حيث تحدد العلاقة القائمة بين الرسالة وذاتها، وتسمى أيضا بالوظيفة البلاغية «**فهي تظهر بمجرد أن يكون للدال أهمية أكبر من المدلول**»،[1] وهذا ما يجعل الترجمة ظالمة للنص الشعري لأنها تقوم بإحلال دول محل دوال أخرى، لخص رومان جاكبسون عناصر التواصل والوظائف اللسانية التي تقابلها في الشكل الأتي:[2]

[1]– محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي: "دفاتر فلسفية (نصوص مختارة)– اللغة– "، دار توبقال منشر، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005، ص63.

[2]– رومان جاكبسون: "قضايا الشعرية"، ص33.



– عناصر التواصل والوظائف التي تمثلها عند رومان جاكبسون –

مما سبق يتضح أن المرحلة التأسيسية الأولى لنظرية التواصل كانت مع العالم السويسري دوسوسير وبوهلر إذ حدد دوسوسير عناصر التواصل المتمثلة في: المتكلم المستمع، أما بوهلر فحددها ب: متكلم، سامع، وموضوع وانبثقت عنهم الوظائف التالية: متكلم (وظيفة انفعالية)، وسامع وظيفة افهامية، والموضوع وظيفة مرجعية وجاء بعدهما رومان جاكبسون فتأثر بعملهما وأضاف إليه العناصر التالية: المرسل، المرسل إليه، الرسالة، السياق، القناة، السنن. كما تولدت عنها الوظائف الستة التالية: الوظيفة الانفعالية، الإفهامية، الشعرية، المرجعية، الإنتباهية، وظيفة ما وراء اللغة أو المتالسانية.

إذن يعد التواصل وسيلة إيصال للمعنى والرسالة، وهو وسيلة لحل المشاكل، والتفسير والشرح...، ويعتبر أداة لتحقيق الأهداف، فلابد للفرد أن يتواصل مع المجتمع لأن الحياة مبنية على التعاون وتبادل الخبرات والمهارات بين الناس، وهو وسيلة لفهم الناس.

المطلب الثاني: الخطاب

يعتبر الحديث عن الخطاب من أهم المواضيع المهمة في الدراسات الأدبية واللغوية، فضبط مفهومه يساعد على بناء التصور الأمثل لطبيعة التواصل البشري، والإحاطة بأهم خصائصه وقوانينه هي دأب كل متخصص في هذا العصر، لذلك اتجهت كل الأبحاث إلى محاولة الإلمام به، وصار بالإمكان أن نسمي كل ما يدخل في إطار التواصل البشري نوعا من أنواع الخطابات، سواء أكان ذلك أصواتا ملفوظة أو إشارات أو كتابات أو رسوما أو صورا، فالخطاب من المفاهيم التي أثبتت جدارتها وفرضت نفسها على الحقلين الأدبي والنقدي، وازدهر مفهومه بقوة بظهور مباحث علم اللسانيات وما تلا ذلك من تطورات منهجية ونقدية امتدت لتشمل حقولا معرفية متنوعة، جعلت من تحليل الخطاب عمدة أساسية لفهم وتحليل ومناقشة النصوص وفق ما تمليه حدود التلقي والتأويل والتداول وكذا آفاق الحوار والتواصل.

ونظرا للاهتمام به فإنه قد تباينت تعريفات النقاد والباحثين والمنظرين لهذا المصطلح كل حسب منطلقاته، سنحاول أن نأتي على بعض منها:

1/ الخطاب لغة:

ما يساعد على معرفة دلالة الخطاب هو العودة إلى المعاجم التراثية، ويعدّ معجم **لسان العرب** أهمها.

حيث جاء في مادة **خَطَبَ**: «**الخطب الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن والحال، والخطابة والمخاطبة: مراجعة الكلام وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان، الخطبة اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب، الكلام المنثور المسجع ونحوه، والخطبة مثل الرسالة التي لها آخر، والمخاطبة مفاعلة من الخطاب والمشاورة**»[1]

[1]- ابن منظور: "لسان العرب": مج1، ص 360، مادة (خ.ط.ب).

أما صاحب معجم "**مقاييس اللغة**" فقد أورد ملاحظة جدّ هامة تؤكد ما استخلص من لسان العرب حيث يقول في مادة **خطب**: «**الخاء والطاء والباء أصلان: إن الخطاب كلام يتبادل بين متخاطبين ومن ثمّ فهو تفاعل بينهما**»[1]

وجاء في مفهوم الخطاب في "**المصباح المنير**" **للفيومي** معناه: «**(خاطبه) مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسامع ومنه اشتقاق الخطبة بضم الخاء وكسرها...فيقال في الموعظة خطب القوم...وجمعها خُطبٌ...فهو خطيب والجمع الخطباء، وهو خطيب القوم إذا كان هو المتكلم عنها**»[2]

هذا فيما يخص مفهوم الخطاب في المعاجم القديمة، أمّا في المعاجم الحديثة، فقد جاء في المعجم الوسيط «**خاطبه مخاطبة وخطابا كالمه وحادثه وخاطبه وجّه إليه كلاما والخطاب الكلام**».[3]

أما في "**معجم الكافي**" **لمحمد الباشا** فجاء فيه: «مصدر خاطب، المواجهة بالكلام، ويقابلها الجواب (الرسالة)، والخطابة مصدر خطب؛ أي عمل الخطيب حرفته، والخطب مصدر خطب: الحال والشأن...والخطبة مصدر خطب ما يخطب به من الكلام»[4]

فدلالة لفظ الخطاب لم تتغيّر بين المعاجم القديمة والحديثة، رغم أنّ الألفاظ مع مرور الوقت تكتسب دلالات جديدة غير دلالتها القديمة، أمّا قاموس **إلياس العصري** فقد حدد لفظ الخطاب بأنه «**مصطلح ألسني حديث في الفرنسية Discours، وفي الإنجليزية Discourse، وتعني حديث، محاضرة، خطاب، حادث ألقى محاضرة، تحدّث إلى...**»[5]، فمن هذا القول يعتبر الكلام الذي يقال في حلقة دراسية يمثل خطابا بمعنى عمليّة تبادل للأفكار، عن طريق اللغة، أو أنّ الخطاب يحتوي حمولة دلالية تواصلية.

[1]– ابن فارس: "مقاييس اللغة"، ص 368. مادة (خ.ط.ب).

[2]– علي الفيومي: "المصباح المنير"، تح: يحي مراد، مؤسسة المختار، مصر، ط1، 2008، ص 106.

[3]– مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، ص 243.

[4]– محمد الباشا الكافي: "معجم عربي حديث"، المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، دط، 1992، ص 144.

[5]– إلياس أنطوان إلياس: "قاموس إلياس العصري"، دار الجيل، بيروت، دط، 1972، ص 191.

2/ الخطاب في الدرس الأصولي:

لقد ورد لفظ الخطاب في القرآن الكريم في عدّة مواضع، وبصيغ متعدّدة، من ضمنها صيغة الفعل في قوله تعالى: «وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ » (هود 37).

وقوله تعالى أيضا: «وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ٦٣ » (الفرقان 63)

وبصيغة المصدر في قوله تعالى «رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا ٣٧ » (النبأ 37).

وقوله تعالى «وَشَدَدۡنَا مُلۡكَهُۥ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ »(ص 20).

وكذلك قوله تعالى: «إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ » (ص 23).

قال بعض المفسرين في قوله "وَفَصْلَ الخِطَابِ" هو أن يحكم بالبيّنة أو اليمين، وقيل معناه أن يفصل بين الحق والباطل ويميّز بين الحكم وضدّه، وقيل: فصل الخطاب: بمعنى الفقه في القضاء.[1]

أمّا **الزمخشري** فقد فسّرها كما يلي: "**شددنا ملكه أي قويناه الحكمة: الزبور وعلم الشرائع، وقيل كل كلام وافق الحق فهو حكمة، الفصل: التمييز بين الشيئين، وقيل الكلام البيّن: فصل بمعنى مفصول لأنهم قالوا كلام ملتبس وفي كلامه لبس والملتبس المختلط، فقيل في نقيضه فصل، أي مفصول بعضه من بعض، فمعنى فصل البيّن من الكلام الملخص الذي يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، ومن فصل الخطاب وملخصه: أن لا يخطئ صاحبه مظّان الفصل الوصل**"[2]، وجاء في تفسير فتح الرحمان في تفسير

[1]- ابن منظور: "لسان العرب"، ص 360. مادة (خ،ط، ب).

[2]- الزمخشري: "الكشاف"، ج5، ص 251.

القرآن بأنّ معنى الآية : «**والخطاب قول بينهم منه من سمعه شيئا مفيدا**»[1] أمّا في تفسير آية «وعزّني في الخطاب» يقول **الزمخشري**: «**وعزّني: غلبني: يريد جاءني بحجاج لم أقدر أن أردّ عليه ما أردُه، وأراد بالخطاب: مخاطبة المحاج المجادل، أو أراد خطبة المرأة وخطبها هو فخاطبني خطابا، أي غالبني في الخطبة وغلبني، حيث زوجها دوني: وقرئ: عازني من المعازة وهي المغالبة** »[2]

أمّا **الثعالبي** فقال: «**وعزّني معناه غلبني ومنه قول العرب،...من عزّ بزّ، أي من غلب سلب، ومعنى قوله: في الخطاب: أي كان أوجه منّي، فإذا خاطبته كان كلامه أقوى من كلامي، وقوّته أعظم من قوّتي**»[3]

ويتضح من خلال التفاسير السابقة التي وضعها المفسرون للآيات القرآنية التي وردت فيها لفظة "**الخطاب**"، أنّ المفهوم القرآني للخطاب يحيل على الكلام، ولا تختلف دلالة هذا اللفظ في المعجم العربي عن هذه الإحالة، ذلك إنّ الإحالة المعجمية استمدت دلالتها من دائرة التفسير القرآني وذلك لأن مفهوم الخطاب يشترط عاملي الإقناع والتأثير.

لم يغفل علماء الأصول عن الاهتمام بالخطاب بتعريفه، حيث أنّ لفظ " **الخطاب**" ورد كثيرا عندهم لأنّه يعدّ الأرضية التي استقامت أعمالهم عليها، بل كان محور بحثهم، فقد عرّفه **الآمدي**: «**اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه**»[4]، لذلك فإنه يشترط في الخطاب الاصطلاح (التواضع) على اللفظ المستعمل، لإنجاح فعل التواصل، عندما يكون هناك متقبّل للرسالة.

كما يعطي **علي ابن السبكي** تعريفا للخطاب يقول فيه «**هو ما وجّه من الكلام نحو الغير لإفادته**».[5]

حيث تعدّ الفائدة شرطا أساسا في بناء الخطاب.

[1]– الإمام القاضي مجير الدين بن محمد العليمي: "فتح الرحمان في تفسير القرآن"، تح: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2009، ص 13.

[2]– الزمخشري: "الكشاف"، ج5، ص 254.

[3]– عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي: "تفسير الثعالبي"، تح: عبد الفتاح أبو سنّة، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج5، ص 63.

[4]– علي بن محمد الأمدي: "الإحكام في أصول الأحكام"، دار الصميعي للنشر والتوزيع، دب، ط1، 2003، ص 123..

[5]– علي بن عبد الكافي السكّي: "الإبهاج في شرح المنهاج"، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1995، ص 11..

ونجد أيضا **الزركشي** يقول «**عرّفه المتقدّمون بأنّه الكلام المقصود منه إفهام من هو متهيئ للفهم**»[1]

ونجد كذلك **الجويني** يعطيه تعريفا بقوله «**إنّ الكلام والخطاب والتكلم والتخاطب، والنطق واحد في حقيقة اللغة، وهو ما يصير به الحيّ متكلّما**»[2]، فمن خلال هذه التعاريف يظهر لنا أنّ الخطاب عند الأصوليين يشتمل على عناصر تحدّد معالمه نجملها فيما يلي:

- الألفاظ المتواضع عليها بين المرسل والمرسل إليه.
- القصد من الخطاب هو ما يتعلق بالمرسل لأنه الطرف الأول الذي يريد إيصال نواياه ومقاصده إلى المتلقي عن طريق الخطاب.
- استعداد المتلقي وقابليته للفهم.
- حصول الفائدة من الكلام والوصول لقصد المتكلم.

ولقد لخّص الكفوي ما سبق عندما حدّد الخطاب بأنّه «**اللفظ المتواضع عليه المقصود إفهام من هو متهيئ لفهمه احترز "باللفظ" عن الحركات والإشارات المفهمة "بالمواضعة" و"بالمتواضع عليه" عن الألفاظ المهملة و"بالمقصود به الإفهام عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع فإنه لا يسمّى خطابا وبقوله لمن هو متهيئ لفهمه**»[3]

فالكفوي في هذا التعريف يضع حدودا كاملة لعناصر حلقة الخطاب، حيث أورد الشروط اللازمة للخطاب، منها ما هو لغوي وما هو غير لغوي نلخّصها فيما يلي:

1- **المواضعة**: اللغة المستعملة متواضع عليها.

2- **القصد**: فالكلام تكون الغاية وراء الخطاب إيصال رسالة ما والإفهام.

3- **حضور المخاطب**: أي أن الكلام موجة بطريقة مباشرة وتكون لدى المستقبل قابلية لفهمه.

وبهذا يكون الأصوليون قد أصّلوا للخطاب وتناولوه من خلال جوانبه التواصليّة المختلفة معتمدين على بعده التداولي بالدرجة الأولى.

---

[1]- بدر الدين الزركشي: "البحر المحيط في أصول الفقه"، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1992، ص 126.

[2]- الجويني: "القاضية في الجدل"، تح: فوقية حسين محمد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دط، 1979، ص 32، نقلا عن عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 36.

[3]- الكفوي: "الكليات"، ص 286.

3/ الخطاب في الدراسات الحديثة:

يعدّ مصطلح الخطاب من المصطلحات اللسانية والنقدية التي أخذت تتداول في العقود الأخيرة من القرن العشرين، نظرا لاستخدامه في مجالات معرفية مختلفة، لا سيما بدخوله مجال الدراسات الألسنية الحديثة مع ظهور التيار البنيوي في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وظهور التصورات والرؤى التداولية. ونظرا لهذا تعدّدت وتباينت مفاهيمه لدى الباحثين، وعُدَّ «**الخطاب مفهوم مائع متعدد الدلالات**»[1]

يمكن القول أنّ الجذور الأولى لمفهوم الخطاب تعود إلى **فرديناند دوسوسير** في مجال اللسانيات، وذلك من خلال ثنائية اللغة والكلام.

وببحث المنطلق نجد أن اللسانيات «**هو العلم الذي يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها**»[2]، وعرّف دوسوسير اللغة بأنها «**مجموع كلي متكامل ليس في عقل واحد بل في عقول جميع الأفراد الناطقين بلسان معين**»[3]

أما الكلام فهو «**فعل ملموس ونشاط شخصي مراقب يمكن ملاحظته من خلال كلام الأفراد أو كتاباتهم وهو مطابق لمفهوم الأداء عند تشومسكي**»[4]

فاللغة إذن ظاهرة اجتماعية متواجدة في كل العقول، ولهذا اختارها كمجال للدراسة اللسانية، أمّا الكلام فهو فردي، متغيّر من شخص لآخر فأهمله، لكن النظرية التوليدية التحويلية حيث اعتبرت أنّ الكلام عنصر فعال في العملية التواصلية.

قابل العديد من العلماء ثنائية اللغة والكلام بمصطلحات عديدة نذكر منها «**يلمسلف Helmsleve: الجهاز والنص (Systéme/Texte)، وعند نوام تشومسكي Noam Chomskyالكفاءة والانجاز (Compétence/performanance) وعند رومان جاكبسون Romane Jakobsonالدليل والرسالة (Code/Message) وعند غوستاف غيوم Gustave Guillaumeاللغة والخطاب (Langue, Discours)**»[5]

---

[1]- سعيد يقطين: "تحليل الخطاب الروائي –الزمن، السرد، التبئير"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1997، ص 13.

[2]- أحمد مومن: "اللسانيات النشأة والتطور"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص 122.

[3]- المرجع نفسه: ص 123.

[4]- المرجع نفسه: ص 124.

[5]- رابح بوحوش: "اللسانيات وتحليل النصوص"، عالم الكتب الحديث، أربيد الأردن، ط2، 2007، ص 84.

أما عند «**رولان بارث Rolan Barth فهو اللغة والأسلوب (Langue,Style)**»[1]، وبهذا أصبح الكلام خطاب ورسالة ونصا، تعرض **هاريس Harris*** لهذا المفهوم بقوله أن الخطاب «**ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية، شكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض**»[2]

فهاريس هنا يؤكّد على أن الهدف من الخطاب ليس البحث عن معناه وإنما هو ضبط العناصر اللغوية التي تشكّله.

أما **بنفنست** فعرفه: «**كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا وهدف الأول التأثير على الثاني بطريقة ما**»[3] فلقد ارتبط الخطاب من خلال هذا بالعملية التواصلية بين قطبيها والهدف منها تأثير المتكلم على المستمع.

ونجد كذلك **شارودو** يعرف الخطاب بكونه الملفوظ الذي يجب وضعه في سياق معين فهو «**ما تكون من ملفوظ أو حديث في مقام تخاطبي، وأن هذا الملفوظ أو الحديث يستلزم استعمالا لغويا عليه إجماع؛ أي قد تواضع عليه المستعملون للغة، وأن هذا الاستعمال يؤدي دلالة معينة**»[4] ، فالتلفظ بالخطاب مرتبط بالسياق وأن يكون الاتفاق حاصلا بين مستعملي اللغة حتى يتمكنوا من إخراج خطاب ملائم للسياق ومؤدّ لدلالة معينة لأن التلفظ بالجمل بصورة اعتباطية لا يمثل خطابا لأنها خالية من المعنى.

أما **ميشال فوكو** M.foucault فعرّف الخطاب بأنه: «**النصوص والأقوال كما تعطى في مجموع كلماتها ونظام بناءها وبنيتها المنطقية وتنظيمها البنائي**»[5]، وأضاف كذلك «**مجموعة كبيرة من الأقوال أو العبارات ويعني بها مساحات لغوية تحكمها قواعد**»[6] وما يتضح من هذين التعريفين أنّه عدّ الخطاب مظهرا لفظيا يحتكم بقواعد اللغة وبنيتها الداخلية.

---

[1]- رولان بارث: "الكتابة في الدرجة الصغرى"، تر: محمد نديم خشفة، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 2002، ص 17.

* هاريس (1909-1992) ولد في روسيا تحصل على دكتوراه سنة 1334، يعدّ الرائد الرئيسي في علم اللغة التوزيعي، من مؤلفاته: مناهج اللسانيات البنيوية، ينظر: wikipedia.org/wiki, le 14/01/2017, à 05 :14

[2]- عبد الواسع الحميري: "الخطاب والنص"، المفهوم- العلاقة -السلطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 90.

[3]- عبد الواسع الحميري: "ما الخطاب وكيف نحلله"، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 28.

[4]- بشير ابرير: "في تعليمة الخطاب العلمي"، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع3، جوان، 2001، ص 76.

[5]- ميشال فوكو: "حفريات المعرفة"، تر: سالم يافوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص 25.

[6]- المرجع نفسه: ص 93.

حظي مفهوم الخطاب باهتمام كبير من طرف اللسانيين والنقديين والتداوليين، فمن الناحية التداولية فقد عرف الخاطب أنّه «**حوارًا مونولوجيا شفويا أو كتابيا**»[1]، فالحوار يكون بين اثنين أو أكثر وبذلك يتحقق الانجاز الفعلي للغة في العملية التواصلية، أمّا المونولوج فهو عبارة عن حوار داخلي بين المخاطب وذاته.

ونجد **فان دايك** يعرّف الخطاب بأنّه «**في آن واحدٍ، فعل الإنتاج اللفظي، ونتيجته الملموسة، المسموعة والمرئية...أو بتعبير آخر الموضوع المجسّد أمامنا كفعل**»[2] وهذا التعريف يكشف البعد التداولي للخطاب بارتباطه بفعل القول وفعل إنجاز القول.

أمّا من الناحية النقدية فقد عُدّ الخطاب بأنه: «**فعل النطق أو فاعليته التقول ويصاغ في نظام ما يريد المتحدث قوله، فالخطاب إذن كتلة نطقية لها طابع الفوضى، وحرارة النفس، ورغبة النطق بشيء ليس هو تماما الجملة ولا هو تمام النص**»[3]، فالخطاب هنا عبارة عن فعل إنجاز الكلام وفق الظروف السياقية التي تُبث فيها الرسالة وحدّد الخطاب بأنه أكبر من الجملة و أصغر النص.

وبالانتقال من فضاء الدراسات الغربية لمصطلح الخطاب إلى فضاء الدراسات العربية، فإننا نجد مفهوم الخطاب اتخذ شكلا مغايرًا عمّا عرف لدى العرب القدامى، وهذا راجع إلى عامل المثاقفة مع الآخر، حيث أصبح مفهوم الخطاب يحمل دلالات المصطلح الغربي «**فمفهوم الخطاب مصطلح واضح الدلالة في الأصول، ولا يثير فيها دلالة وممارسة أية إشكالية، إنما تكمن الإشكالية الأساسية في اجتذابه خارج حقله وشحنه بدلالات غريبة عنه وذلك بتأثير مباشر من المحمول الدلالي لمصطلح الخطاب الذي تغلغل في ثنايا الشبكة الدلالية لمصطلح الخطاب العربي بحجّة تحديث دلالة المصطلح من جهة وما تقتضيه الثقافة الحديثة من جهة أخرى**»[4] فمصطلح الخطاب كان واضحا ومحددا وضيق الدلالة قديما، لكن مع تطور العلوم الغربية واحتكاك العرب بالغرب وظهور الترجمة أصبح المصطلح يُترجم من العلوم الغربية فتأثروا بها وتغيّرت دلالات بعض الألفاظ من أمثلتها مصطلح الخطاب.

---

[1]- عبد الواسع الحميري: "الخطاب والنص"، ص 93.

[2]- المرجع نفسه: ص 81.

[3]- رابح بوحوش: "الأسلوب وتحليل الخطاب"، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، د س، ص 85.

[4]- مهى محمود إبراهيم العتوم: "تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث"، دراسة مقارنة في النظرية والمنهج، إشراف: سمير قطامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2004، ص 12-13.

عرّف "**محمد مفتاح**" الخطاب «**أنّه حدث، بمعنى أنه مرتبط بزمان ومكان محدّد وقع فيه وهو على خلاف الحدث التاريخي لا يمكن أن يعاد**»[1]

وتعرفه **خلود العموش** قائلة «**نجد الخطاب كلمة تستخدم للدلالة على كل كلام متصل اتصالا يمكنه أن ينقل رسالة كلامية من المتكلم إلى الكاتب**»[2] ، حيث تنظر إليه من منظور تواصلي، حيث أنّه ينقل كلاما أو أخبارًا أو أفكارًا –الرسالة– ساء أكانت من متكلم إلى سامع أو من الكاتب إلى القارئ المتلقي، ويكون الخاطب هنا مكتوبا.

أمّا **طه عبد الرحمان** فيؤكّد في طرحه لمفهوم الخطاب، ارتباطه الوثيق بعملية الاتصال حيث يقول: «**حدّ الخطاب أصل كل تعامل كائنا ما كان، لكن ماهيته ليست في مجرّد إقامة علاقة تخاطبية بين جانبين فأكثر، لأن هذه العلاقة على قدرها وفائدتها، قد توجد حيث لا يوجد طلب إقناع الغير، بما دار عليه الخطاب، وقد يحصّل الجانبين القصدين المطلوبين في قيام هذه العلاقة وهما قصد التوجّه إلى الآخر وقصد إفهامه مرادًا مخصوصا...** »[3]، فمن خلال هذا التحديد الذي صدر عن طه عبد الرحمان نستشف مفهوم الخطاب –حسب تصوره– يأخذ منحى قصديا أي يعتمد على القصد وليس الهدف منه إقامة علاقة تخاطبية بين أطرف عملية التواصل بقدر ما يهدف إلى التّوجه إلى المخاطبين قصد إفادتهم أمرًا معينا.

بينما في مفهوم أحمد المتوكل يعدّ «**الخطاب كلّ ملفوظ مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات**»[4]

يُفهم من هذا التعريف ثلاثة أمور هي:

- تحديد الثنائية التقابلية جملة / خطاب
- اعتماد التواصلية معيار الخطاب.
- إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب حيث أصبح من الممكن أن يُعدُّ الخطاب نصا كاملا أو جملة.

[1]– نور الدين السدّ: "الأسلوبية وتحليل الخطاب"، دار هومة، ط1، د س، ص 96.

[2]– خلود العموش: "الخطاب القرآني"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2008، ص 24.

[3]– طه عبد الرحمان: " اللسان والميزان"، ص 255.

[4]– أحمد المتوكل: "الخطاب وخصائص اللغة العربية"، منشورات الاختلاف، المغرب، ط1، 2010، ص 24.

نخلص مما سبق التركيز الواضح على العملية التلفظية القائمة بين المرسل إليه وبين المخاطب وهو مفهوم أوسع وأشمل من الجملة، فالخطاب ذو طابع كلي وشمولي لا يتوقف على البعد اللساني أو النقدي أو التاريخي أو الاجتماعي أو البعد التداولي فالخطاب يشتمل عليها جميعا.

المبحث الثاني: إسقاطات التحليل التواصلي للمصطلح التداولي في مجلة الخطاب.

أولا: العدد 1: التحليل التداولي في الخطاب السياسي

الأستاذة/ ذهبية حمو الحاج:

ينكشف للباحث المتفحص للدراسات اللغوية الغربية أن الاهتمام كان منصبا حول الجملة، حيث أجريت جل المقاربات حولها، باعتبارها أساس للوصف والتحليل والدراسة، إلا أن حدث تغير في اتجاه هذه الدراسات، من الاهتمام بالجملة إلى الاهتمام بالخطاب فبعد أن قدمت تحليلات جزئية مهمة لبعض الجوانب الخاصة بالعلاقات بين أجزاء الجملة، عرف التحليل المتجاوز للجملة، أن هذه الأخيرة أغفلت كثيرا من الظواهر التركيبية بحيث لم تفسرها تفسيرا كافيا مقنعا، حيث تغيرت الحال وأصبحت هذه الظواهر توصف في إطار وحدة أكبر من الجملة وهو الخطاب أو النص.

وهكذا شرعت الأبحاث المتعلقة بدراسة الخطابات وتحليلها وكانت هذه المقاربات تسير سيرا يخالف في- بعض تمظهراته- خطى اللسانيات الوصفية التقليدية.[1]

ومما لاشك فيه أن هذا الاتجاه الجديد قائم على مبادئ وخصوصيات ترتبط بوثاق غليظ مع ما ذهبت إليه التصورات الفكرية الألسنية الجديدة حيث رأت من الضرورة التخلي عن الدراسات التقليدية، التي كانت عنايتها موجهة إلى فضاء أرحب يخرج من صلب الحياة الاجتماعية، وفي هذا السياق يرى **ديبوجراند Robert de Beougronde** **»اللسانيات مطالبة بضرورة متابعة الأنشطة الإنسانية للتخاطب، إذ أن صميم اللغة الطبيعية هو النشاط الإنساني ليتسنى له تحقيق الإفهام المقبول في إطار اتصال مزدوج«.**[2]

[1]- ينظر: سعيد حسن البحيري: "علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)"، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997، ص20.

[2]- ينظر: روبرت ديبوجراند: "النص والخطاب والإجراء"، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص126.

لذلك ارتأى تجاوز الدراسات اللغوية القديمة وهذا التحول أفضى إلى ظهور مجموعة من المناهج التي انتقلت في دراساتها من مستوى الجملة إلى مستوى الخطاب، وأوردت الباحثة مجموعة من المفاهيم التداولية في مقالها فتناولت **لسانيات الجملة، ولسانيات الخطاب** باعتبار أن الأولى جعلت الجملة محور دراستها من حيث لم تتجاوزها فقامت بتحليلها وفق مستويات مختلفة، والثانية تدرس الخطاب في مجمله من حيث ترابط جملة مع بعضها البعض تركيب ودلالة، حيث استندت إلى قول **بنفنست** في تعريف الخطاب بأنه: «**تتابع من الجمل المترابطة التي تقوم بصياغته على شكل رسالة لها بداية ونهاية**».[1] وأوردت تعريفا للجملة من الناحية اللسانية، محيلة إلى قول **أندري مارتيني** بأنها «**أصغر مقطع ممثل بصورة كلية وتامة للخطاب**».[2] ولقد وفقت الباحثة بين الجملة والخطاب عندما صرحت أنه توجد تماثلية بينهما، فيمكن أن تكون جملة ما خطابا رغم تحديده على أنه مجموعة من الجمل، فقد يصبح الخطاب جملة كبيرة تماما مثلما الجملة باستعانتها بمجموعة من المواصفات خطابا صغيرا وتستند الباحثة في تمييز الخطاب إلى مجموعة من التعاريف التالية:

1- إن الخطاب مرادف للكلام السوسيري.

2- إن الخطاب وحدة أكبر من الجملة أو هو ملفوظ أكبر من الجملة بمفهوم "جون ديبوا".

3- إن الخطاب ضمن نظريات التلفظ وأفعال الكلام هو الملفوظ الواقع في بعده التفاعلي وفي سلطة المتكلم الفعلية مع الآخرين، كما يدخل في إطار مقام الحديث/ موضوع الخطاب، المخاطِب، المخاطب، الزمان والمكان.[3]

ولقد ربطت الخطاب بالسياسة عندما عرفت الخطاب السياسي بأنه «**الخطاب الذي يهدف إلى التدخل في نقاش عام حول إشكالية حاضرة لإقناع مجموعة من الأشخاص ذات موقع سياسي محدد**».[4] فهو ينتج في إطار مؤسسة سياسية من طرف فاعل سياسي، ويجب أن يركز الخطاب على نقل الواقع الراهن الذي يعيشه كل من المتلفظ والمتلقي، فالخطاب السياسي مرهون بالتفاعل الحاصل في الخطاب بين كل من المخاطب والمخاطب ذلك من خلال الوصول إلى القصد التواصلي منه وهو التأثير في المخاطب.

[1]- ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، مجلة الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، ع1، ماي 2006، ص 235.

[2]- المرجع نفسه: ص 235.

[3]- المرجع نفسه: ص 237.

[4]- المرجع نفسه: ص240.

- **التواصل:** ليكون التواصل ناجحا لابد من توفر واجتماع الكثير من العوامل النفسية والاجتماعية والتاريخية الجمالية والتداولية وهذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض تحدد لنا التواصل، فالتواصل لم يعد إيصالا خطيا للمعلومات بمعناه القديم بل إيصال مرتبط بالمقصدية المباشرة للمتكلم بهدف منه التأثير على الآخر وجعل المتلقي غير خاضع ولكن مبادرا إلى العمل، وفاعلا مدركا، ومستعدا لاستقبال الرسالة ومعالجتها وإعادة صياغتها، فالمتلقي لا يبقى متلقيا فقط فإنه مشارك وفاعل في العملية التواصلية فتارة يكون متلقيا وتارة أخرى يكون باثا، وهذا ما أشارت إليه الباحثة عندما قالت: "**أنه يشكلها بالمصاحبة co- construire إذ أن النظر إلى المتلقي إدراكيا يؤدي إلى نتائج هامة على مخطط التواصل ذاته، وعلى وضع ودور الفاعلين المتواصلين**"،[1] فالتواصل مع ظهور اللسانيات الخطاب لم يبق محصورا في دلالته القديمة المتمثلة في الإيصال والإبلاغ ولكن أصبح لعبة للتفاوض negociation إضافة إلى عملية الترميز وفك الرموز التي تفقد بساطتها تدريجيا.

ولقد عرفت نظرية التواصل تطورا كبيرا حتى يومنا هذا وفق المؤشرات التواصلية التالية:

- لم يعد المتلقي ذلك الكائن الأبكم والمجهول.
- لم تعد اللغة ذلك الناقل الشفاف لمقاصد المرسل.

فالمتلقي لم يعد ذلك المستقبل فقط الذي تصله رسالة قصد تبليغه بشيء ما من خلال فك رموزها اللغوية ببساطة بل أصبحت الرسالة تحمل معان ضمنية أكثر من معانيها الصريحة والمتلقي يقوم بتحليلها واستنتاج المقصود منها وإعادة ترجمة كل ما يتوصل إليه إما بتغيرات في المواقف والسلوكات.

وبهذا يكون التواصل من أهم الظواهر الاجتماعية التي تندرج من تحتها كل الأنشطة التي يمارسها الإنسان ومن بين هذه الأنشطة الخطاب السياسي ووضعت الباحثة شروط للرجل السياسي باعتباره مرسلا متمثلة في: [2]

- ذلك الذي يجعل كلام مجموعته مستحسنا، أي الذي يتحدث إلى جمهوره بالكلام الذي ينتظره منه.
- ذلك الذي يحمل كلام المجموعة التي ينتمي إليها، الذي يقول كلاما يتعرف المتلقي من خلاله على نفسه.
- ذلك الذي يحمل كلاما مسموحا، ولكن في الوقت ذاته يصنع السلطة.
- ذلك الرجل الذي اختير من طرف أقرانه لتمثيلهم وذلك البطل الذي يقوم بتوجيههم.

[1]- ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، ص 236.

[2]- المرجع نفسه: ص 139.

- **التلفظ:** أو كما أوردته الباحثة التحدث الذي عرفته بأنه: «**تبادل المعلومات ولكن هو أيضا تأدية للفعل الذي تحكمه قواعد معينة... فهم الملفوظ هو تحديد لمحتواه الإخباري، وتحديد لتوجهه التداولي**».[1] فالمتلفظ هو الذي يوصل اللغة من وجودها بالقوة إلى الوجود بالفعل أي من كونها رموزا لغوية ونظاما من الأدلة إلى ميدان الفاعلية والنشاط ففعل التلفظ كما سمته الباحثة يعد النشاط الكلامي يخضع لشروط ذاتية موضوعية أهمها وجود شخصين متخاطبين للأول نية التأثير في الثاني ويتفاعلان ضمن سباقات الخطاب الزمكانية التي تتحكم في الملفوظ بشكل عام.

ولقد أقرت الباحثة أن معرفة هذه العناصر من أوليات الخطاب وأسمعتها بمصطلح **السياق** مدعمة رأيها بتعريف السياق **لفان دايك** «**بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب، وبحيث تستوفي خواص (الآن، وهنا) ومن الوجهة المنطقية والفيزيائية المعرفية**».[2] ولقد اعتبره **محمد خطابي** دا دور أساسي في انسجام الخطاب وتماسكه. لكن **جان سارفوني** أعطى تسمية أخرى للسياق سماها «**بمرجعيات الملفوظ ومجموعتها الأكثر تمثيلية، أنا، أنت، هنا، الآن**».[3]

وهي عبارة عن كلمات تشير من داخل الملفوظ إلى العناصر الأساسية المكونة للملفوظ وهي المخاطِب والمخُاطب، وزمان ومكان التلفظ والتواصل.

- أنا تشير إلى الفرد المتحدث.
- أنت تشير إلى المخاطب باعتباره الشخص الذي يتحدث إليه المتحدث.
- هنا والآن: تدلان على الإطار المكاني والزماني.

فالتلفظ في الخطاب السياسي التواصلي كما يقول **غجليون Ghiglion 1989** هو خطاب التأثير، حيث حددت الباحثة الهدف منه وهو التأثير على الآخر وجعله يبادر إلى العمل، ويفكر، ويعتقد...إلخ.

فالملفوظ في الخطاب السياسي لم يعد رهين الكتابات ووراء المحتويات فأصبح يتماشى وتطور التكنولوجيا والتقنيات أصبح الخطاب السياسي يسلط الضوء عليه أمام الكاميرات ومختلف الأجهزة الصوتية .

[1]- ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، ص 236.
[2]- المرجع نفسه: ص 237.
[3]- جان سارفوني: "المفوضية"، الصفحة27.

إلى جانب المفاهيم السابقة تناولت الباحثة في المقال كذلك مفهوما آخر من مفاهيم المباحث التداولية وهي:

الإشاريات: وهي الإشاريات الشخصية "أنا وأنت". أو كما سماها **بنفنست** **بالإشاريين** Les indicateurs معرفة إياها من خلال اعتبار **بنفنست:** «**بأنها دليلين فرعيين فارغين غير مرجعيين بالنظر إلى الواقع وغير قابلين لأن يملأ، إلا حينما يستعملها المتكلم في كل عملية من خطابه**».[1]

إن إنيّات استعمال (أنا) لا يشكل نوى مرجعيا ما دام لا يوجد موضوع محدد (أنا) بحيث يمكن أن ترجع إليه هذه الإنيات،[2] مضيفة كذلك تعريف مانغونو «**تبقى ضمائر الشخص الأكثر ظهورا أو الأكثر استعمالا من الضمائر**».[3]

تعد (أنا) و(أنت) من أهم الثنائيات في البحث التداولي إلى جانب الإشاريات الزمانية والمكانية، وموضوع الخطاب ذاته، وتحدد وظيفتها مثلما أكدتها الباحثة من خلال قول **أوريكيوني:** «**في استخلاص العمليات التي تسمح للملفوظ بأن يدخل في الإطار التلفظي**»،[4] وكذلك وظفت مفهوم **جون ديبوا** «**لإطار التواصلي الذي يشكله المخاطب والمخاطب للمقام التواصلي المتمثل في المعطيات المشتركة بين المرسل والمتلقي، والوضعية الثقافية والفنية والتجارب والمعلومات المتقاسمة بينهما**».[5]

فالإطار التلفظي هو ما يقابل السياق في العملية التواصلية في الإشاريات معناها لا يتحدد إلا عند الاستعمال انطلاقا من نقطة الارتكاز، التي يجسدها إلقاء القول لأنها حسب **ميلنر milner** «**تفتقد إلى الاستقلال الإحالي كونها لا تستطيع بمفردها تعيين مرجعها**».[6]

فبالرغم من أن ارتباط هذه الأخيرة بمرجع إلا أنه غير ثابت، فهو يتغير بتغير موضع التلفظ، لكنها تعد عاملا هاما في تكوين بنية الخطاب من خلال القيام بدورها النحوي ووظيفتها الدلالية، وهو ما يستثمره المرسل في

[1]- ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، ص 238.
[2]- المرجع نفسه: ص238.
[3]- المرجع نفسه: ص238.
[4]- المرجع نفسه: ص238.
[5]- المرجع نفسه: ص238.
[6]- آن روبول وجاك ومنوشلر: "القاموس الموسوعي للتداولية"، ص110.

خطابه الذي يتجاوز في كليته الجملة الواحدة ففائدتها تكمن في الإحالة إلى معلومات سابقة تلفظ بها أحد طرفي الخطاب والتي أصبحت جزءا من المعلومات المشتركة... وأوردت الباحثة أيضا أمرا مهما حول الإشاريات الشخصية.-**أنا**- و- **نحن**- حيث أن المخاطب السياسي يستعملها بكثرة في خطاباته حيث دعمت ذلك بقول **بنفنست**: «**أنه من الممكن أن تتطابق (أنا) و(نحن) في حال الخطاب**»،[1] وأوردت قول آخر مناقض للقول الأول **لأوركيوني** حيث قالت فيه «**لا يمكن أن يتطابق (نحن) مع (أنا)، الجمع إلا في حالات شادة ونادرة**»،[2] وأوردت قولا ثالثا مؤيدة به القول الثاني **لبيار أشار** حيث يقول: «**من الصعوبة بمكان أن تحدد مدى التطابق بين الضمير المجهول والضمير الشخصي (نحن) المستعمل في الممارسة الشفوية**»،[3] ولم تضيف الباحثة بعد هذه الأقوال أي تعليق.

- **فعل التأثير:**

فعل التأثير لا يأتي منعزلا عن الفعل التلفظي أو الإنجازي وهذا هو ما يتجسد في أفعال الكلام. فعندما نربط بين أفعال الكلام والخطاب السياسي تكون معظم الأفعال خطابية تؤدي بواسطة الخطاب وبما أن التداولية هي استعمال العلامات اللسانية وغير اللسانية من طرف المتخاطبين، بالإضافة إلى المعطيات السياقية يمكن تقسيم الخطاب السياسي حسب تقسيم أوستين إلى ثلاثة أقسام: [4]

1- المخاطب يقول شيئا (شيء له معنى) المستوى التلفظي.

2- المخاطب يفعل شيئا يقوله ما يقول المستوى الإنجازي.

3- المخاطب يترك أثرا في متلقيه المستوى التأثيري.

بينما يجمع **سيرل** القسمين الأول والثاني في فعل التلفظ والثالث يبقيه كما هو.

فالفعل الكلامي هو الفعل الذي يتحقق في عملية التواصل ولقد قامت الباحثة بتفضيل تسمية **فعل الإنتاج** على تسمية فعل التلفظ لتعدد تسميات هذا الأخير، ويحدد فعل الإنتاج عندها من خلال ثلاثة عناصر:

[1]- ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، ص241.

[2]- المرجع نفسه: ص241.

[3]- المرجع نفسه: ص241.

[4]- المرجع نفسه: ص240.

- **المنتج**: (المتلفظ/ المخاطب): الذي يكون مثل: هيئة ينبعث منها هذا النشاط، ويتعلق الأمر عادة بمنظومة إنسانية.
- **المخاطبون**: وهي العناصر البشرية المتواجدة خارج نشاط الإنتاج بمعنى أنها تدرك الإنتاج وتجيب عنه وتتابعه والمنتجون المصاحبون يتميزون عن غيرهم بمشاركتهم في الإنتاج الكلامي.
- **مكان وزمان الفعل الإنتاجي**: ما يقابل القناة في النظرية التواصلية وهو المجال الفيزيائي لعملية التواصل.

- متضمنات القول:

هي لا تتضح إلا بالكشف عن القوانين التي تميز الخطاب وتحركه لأن هناك قوانين تدخل في توظيف المعنى الضمني، فالمخاطب لا يلجأ إلى الأقوال الصريحة للتلفظ بل يسعى إلى توجيه المخاطب إلى التفكير في الشيء غير المصرح.

وقسمت الباحثة الخطاب إلى جانبين: **ظاهري وضمني**. فمتضمنات القول تلعب دورا فعالا وهاما في العملية التواصلية ففاعلية الخطاب تتضح باعتماد المخاطب عناصر تجعله يتوجه إلى التلميح وما على المتلقي إلا إدراك معنى الأقوال دون الإفصاح بدوره.

فمقاصد المتكلم تتحدد بما تحمله العلامات من دلالات لأن القدرة التواصلية للإنسان في جزئها الأكبر ضمنية لأنه ليس من الضروري أن يكون كل ما يلفظ به المخاطب واضح بالضرورة. وحددت الباحثة الجانب الضمني في الخطاب في مقولات **الافتراضات المسبقة présupposition والأقوال المضمرة soas-entendus** وهي تركز على التأويل بالدرجة الأولى. فإذا كان المتلقي لا يستطيع أن يكشف عن معارف المخاطب إلا ما يتضح على لسان هذا الأخير فإن جزءا كبيرا من تلك المعارف يبقى مجهولا لدى المتلقي وبالتالي يبقى غير مؤثر على تفكيره مما يجعله غير باحث عن المفاهيم الخفية ومكتفيا بما يصرح به المتكلم.

- الافتراض المسبق:

حددته الباحثة بأنه تماثل التضمين التحادثي ولكنها غير مفصولة عن القيم الدلالية للجملة،[1] فظاهرة الافتراض المسبق غير مقتصرة على الاعتبارات الدلالية للخطاب فقط بل يجب أيضا الاستعانة بالاستنتاجات السياقية لفهم افتراضات ملفوظ ما، ودعمت رأيها بما قدمه الباحث **ديكرو** عندما «**تبين أن الافتراض**

[1]- ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، ص، 242.

المعلومات في الملفوظات بدل من وضعها بشكل صريح يمكن أن يلعب دورا بلاغيا أو خطابيا كاملا»[1] وفائدة الافتراض تكمن في أنه حيلة لغوية تضع المتلقي في حيرة من جهتين: – الأولى: فك الافتراض يستلزم بعض الوقت لأنه يجب أن يستخلص من أعماق الملفوظ وإعادة تشكيله عن طريق الاستدلال الجيد – والثانية تتمثل فيما بينه **ديكرو** بأن للافتراض وظيفة تداولية تتمثل في جعل المخاطب في إطار حجاجي لا يسعه إلا تقبله.

فقد اكتفت الباحثة بإبراز فائدة الافتراض دون أن تحيل إلى ذلك من خلال أمثلة توضيحية أو مدعمة ذلك بآرائها ولكن أهمية الافتراض في البعد التواصلي تكمن في أنه يرتكز عليه في تماسكه العضوي محيلة بذلك إلى قول **أوركيوني**: «**يجب أخد الحذر عند زعم أن المحتويات المفترضة لا يمكنها أن تكون أساسا للترابط التخاطبي**»،[2] فالافتراض المسبق موجود في كل لغة ويلعب الدور الهام في ترابط عناصر الخطاب رغم أنه ذو طبيعة خفية تقول **أوركيوني** في هذا الصدد: «**سوف تعتبر الافتراض المسبق كل المعلومات غير المصرح بها والتي تنقلها بنية الملفوظ الذي يسجل في إطاره مهما تكن خصوصيته الإطار التلفظي**».[3]

والقول المضمر مجموع الأخبار القابلة لأن تكون محمولة بواسطة الخطاب تقوم على قصدية المتكلم وحدس المخاطب هذا الأخير الذي يلجأ إلى التأويل لفك رموز الخطاب. ويلجأ المخاطب إلى هذا النوع من متضمنات القول من أجل تمرير رسالة ما في مقام تواصلي إلى المتلقي لبلوغ غاية ما.

وكتعقيب على ما سبق فالافتراض المسبق هو ما يسمى عند البلاغيين العرب بالحذف وممن اهتموا به نجده "**عبد القاهر الجرجاني**" حيث عرفه بقوله: «**الحذف هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة ونجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما يكون بيانا إذا لم تُبِنْ**».[4]

فجميع المفاهيم التي وظفت في الخطاب السياسي يمكن أن توظف في كل خطاب يؤدي وظيفة تواصلية، فكما نجدها في الخطاب السياسي تكون أيضا في الخطاب الأدبي، الفني،التعليمي. فمباحث التداولية في مجملها مرتبطة بالنظرية التواصلية لذلك عرفت بأنها دراسة اللغة في الاستعمال.

[1]– ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، ص242.

[2]– المرجع نفسه: ص244.

[3]– المرجع نفسه: ص244.

[4]– عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز"، شرح: محمد التنحمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2005، ص106.

ثانيا: العدد 2: قوانين الخطاب في التواصل الخطابي

أ/ ذهبية حمو الحاج

تعد نظرية أفعال الكلام من أهم مباحث النظرية التداولية ومجال دراستها فهو ينبني على العلاقة التخاطبية بين شخصين فاعلين يتشاركان في إلقاء القول وإتيان رد الفعل متجاوزة بذلك المفهوم التقليدي للعلاقة الموجودة بين اللغة واستعمالاتها، بحيث تحدد المعارف المشتركة بين المتخاطبين قيمة استعمال الملفوظ في سياق معين. لذلك وجب وضع قواعد تحدد وجود الفائدة الإخبارية والتواصلية من استعمال اللغة.

يعد **غرايس Grice** أول من أشار إلى مثل هذه الإستراتيجية في المقال الذي نشره في 1975، وعرض فيه تحليلا تداوليا تطرف فيه إلى مجموعة من المبادئ التي تساعد المشاركين في المحادثة من الوصول إلى مقاصد المنشودة.

صاغ **غرايس** القوانين التي تحكم العملية التواصلية في مبدأ التعارن، فالناس في محاوراتهم يقصدون أكثر مما يقولون. وهذه الاعتبارات تؤدي مباشرة إلى إمكانية خرق مبدأ التعاون، ليتولد بذلك إلى الاستلزام الحواري ولأهميته تناولته الباحثة في هذا المقال محاولة التفصيل لأهم قوانينه، فأوردت مجموعة من المصطلحات التداولية متمثلة في:

1- **المؤول: L' interprétant**: حيث استندت الباحثة في تحديده إلى العالم اللغوي بيرس **peirce** عندما عد المؤول مركز تعريف التداولية من حيث: «**إنها تبحث في العلاقة بين العلامات ومؤوليها**»،[1] فهذا الأخير عبارة عن المتلقي أو المخاطب، فهو من يقوم بمحاولة فك الرموز اللغوية، والتي بواسطتها تنبني كفاءته التواصلية.

2- **الكفاءة التواصلية**: حيث عدتها الباحثة بأنها «**أساس الفعل الكلامي وكلما كانت هذه الكفاءة واسعة تقدم تفاعل أكبر بين بني البشر**»،[2] مضيفة إليها الكفاءة اللسانية على الرغم من عدم تقديم تحديدا أو تعريفا لها.

[1]- جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص15.

[2]- ذهبية حمو الحاج: "قوانين الخطاب في التواصل الخطابي"، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع2، ماي 2007، ص220.

واصطلاح **محمد يونس علي** تسمية أخرى لها في توصيفها **بالملكة التخاطبية** وعرفها بقوله «**هي المقدرة على استعمال اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها**»،[1] وما ينبغي التنبيه عليه أن الكفاءة التخاطبية تشمل بهمومها الكفاءة اللسانية ثم المقدرة على توظيفها بحسب ما يقتضيه سياق الاستعمال ومقامات إنجازه.

أما في النصوص القديمة فكانت الأفكار متشابهة، لأن العرب اهتموا كثيرا بدراسة المعنى وأكدوا على أهمية المتكلم في إنجاز الخطاب ووضعوا لها تسمية أخرى متمثلة في **القدرة الخطابية Compétence discursive** «**وهي التي تمكن المتكلم من إنجاز خطابه وتنظيمه تبعا لمتطلبات المقام ومقاصده فأشاروا إليها بالفصاحة...**».[2] ولقد دعمت الباحثة نظرتها إلى الكفاءة التواصلية وطرق اكتسابها بمثال **الطفل منذ ولادته وكيف يكتسب العناصر الأولى بشكل بسيط، فالاكتساب في حياته يكون عبر مراحل مختلفة.**[3] وكذلك مستندة إلى ملاحظات **سمينير وبيكر Smmenner et beker**،[4] الأطفال في سن الرابعة يستعملون صيغا أكثر تأدبا مع البالغين تتمثل في الطلب الغير مباشر والتشكرات.

3- **الكفاءة اللسانية:** وهي عبارة عن اكتساب اللغة ومعرفة قواعدها المختلفة، أما اللغويين السابقين فكانت تسمى **القدرة اللسانية Competence langagiere**،[5] وهي عبارة عن معرفة الألفاظ ومدلولاتها ودليل ذلك قول الجرجاني: «**إذا زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت لمعرفة بها معانيها في أنفسنا، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا الأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرف بها حتى كأنهم، لم يكونوا قالوا: "رجل" و"فرس" و"دار" لما كان يكون لنا علم بهذه الأجناس**».[6] فنجاح العملية التأويلية مرهون بالكفاءة اللسانية التي لها تأثير على الكفاءة التواصلية لأن هذه الأخيرة تتكون من الكفاءة اللسانية والاستعمال، بعبارة أخرى، هي اللغة في الاستعمال والتواصل. فالكفاءة التواصلية أشمل وأسبق من الكفاءة اللسانية، فمثلما يكتسب الطفل قواما لغويا متينا يمكن أن يفشل في ذلك، والشيء نفسه بالنسبة للكفاءة التواصلية حيث دعمت الباحثة هذا الرأي بقول الباحثة **أركيوني: G-K.**

[1]- محمد يونس علي: "المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة العربية"، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، ط2، 2007، ص148.

[2]- العياشي أدراوي: "الاستلزام الحواري في التداول اللساني"، ص23.

[3]- ذهبية حمو الحاج: "قوانين الخطاب في التواصل الخطابي"، ص221.

[4]- المرجع نفسه: ص221.

[5]-العياشي أدراوي: "الاستلزام الحواري في التداول اللساني"، ص23.

[6]- عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز"، ص541.

orecchioni في هذا الصدد «**تتطور الكفاءة التواصلية في مجموعها ويمكنها أن تنهار مثل الكفاءة اللسانية**».[1]

4- **قوانين الخطاب:**

حددتها الباحثة بمفهومها العام الذي هو «**مجموعة من المعايير التي يجب على المتخاطبين احترامها من اللحظة التي يشاركون في فعل التواصل الكلامي**»،[2] فالدخول في العملية التواصلية يستوجب منا احترام قواعدها، وهو ما يتحقق بعقد تصريحي، فهذه القواعد ليست إخبارية ولا واضحة مثل قواعد التركيب والصرف، ولكن عبارة عن مواصفات صريحة وقد أسماها اللغوي الأمريكي **جرايس بالبديهيات المتخاطبة** وأوردت تسمية أخرى لـ **أوسوالد ديكرو** و**بقوانين الخطاب** Lois de discours،[3] حيث تلعب هذه القوانين دورا هاما في تأويل الملفوظات.

أ- مبدأ التعاون: أقرت الباحثة أنه في العملية التواصلية يقوم المتخاطبون بعمليتين متوازيتين هما الإنتاج والتأويل حيث «**يؤول الإنتاج إلى التلفظ الذي يرتبط بالمتكلم بالدرجة الأولى، في حين يتطلب التأويل من المتلقي الاستناد إلى عدة وسائل لسانية وغير لسانية**»،[4] فهو يقوم عليه كل تفاعل لغوي وينبغي على المتخاطبين تقاسم المشاركة في إنجاح العملية التواصلية:

وضحت الباحثة قوانين مبدأ التعاون موظفة أمثلة للتوضيح:[5]

- **قانون الإفادة: L. De pertinence**:

أ- إن سيارتي فارغة من البنزين.

ب- هناك محطة لذلك في الشارع المجاور.

فإذا كان (أ) يفترض من أن (**ب**) يحترم مبدأ التعاون، فإن (أ) يستنتج أن المعلومة التي قدمها له (**ب**) مفيدة، أي أن المحطة مفتوحة والبنزين متوفر.

---

[1]- ذهبية حمو الحاج: قوانين الخطاب في التواصل الخطابي"، المجلة، ع23، ص 222.

[2]- المرجع نفسه: ص222.

[3]- المرجع نفسه: ص223.

[4]- المرجع نفسه، ص221.

[5]- المرجع نفسه: ص223.

- **قانون الكمية: Quantite**: بواسطة (أ) الذي يتضمن (**ب**) حيث يفترض المخاطب أن المتكلم قد احترم القانون الأول للكمية إذ أعطى المعلومة الأكثر قوة، ويستنتج أن العلم في المثال الموالي لا يحمل لونا آخر.

1- العلم أبيض.

2- العلم أبيض كاملا.

يعد البحث عن قوانين الخطاب يعني البحث عن إنجاح العملية التواصلية، بحيث كلما احترمت هذه القوانين كلما استطاع المشاركون الوصول إلى أغراضهم دون عوائق، حيث تعددت هذه القوانين إلا أن المشكل كامل في شروط تطبيقها إلى جانب تشابكها في بعض الخطابات، فأضافت الباحثة قوانين تمثلت في: [1]

- **الصدق والتواضع**: مثال ذلك "**أنني بخير شكرا**" هي الإجابة الصحيحة والطبيعية للسؤال كيف حالك.
- **الشمولية الإخبارية**: حيث أنه عندما تقرأ لافتة "**ممنوع التدخين، والأكل والشرب**" فلإشكال هنا في قانون الإخبارية فهو لا يوجهنا إلى ما هو ممنوع القيام به في ذلك المكان المحدد، فالتأويل هنا يبقى رهنا بالمتلقي فهو غير إخباري، وغير مفيد.
- **الشمولية والإفادة**: حيث يعتقد المخاطب في بعض الأحيان أن مخاطبه كان شاملا فيما يذهب إليه من أقوال، في حين لم يكن كذلك، إلا أن صفة الإفادة يمكن أن يتميز بها إلى جانب الإخبار، فقد يكون الملفوظ أكثر إفادة مع قليل من المعلومات مما يسمح للمخاطب بتعديل معارفه أو إثرائها، وهنا حددت الباحثة علاقة الإفادة بالإخبارية بحيث قالت: [2]
  - الإخبارية شرط ضروري للإفادة، ولكن غير كاف،
  - يمكن أن نكون إخباريين غير مفيدين.
  - لنكون مفيدين يجب أن نكون إخباريين.
  - الإخبارية محتواة في الإفادة يمكن أن تكون الإفادة محتواة في الإخبارية ويمكن أن تكون غير ذلك.

[1]- ذهبية حمو الحاج: "قوانين الخطاب في التواصل الخطابي "، ص224.

[2]- المرجع نفسه: ص225.

وتعد الإفادة ليست بشرط ضروري للإخبارية، ولكن لا يمكن تصور أي قانون بمعزل عن قانون الإفادة، فقد أيدت الباحثة هذه الفكرة مستندة إلى هذا القول: «**ارتباط كل الأحكام التحادثية بحكم الإفادة فهذا الأخير هو الأكثر دقة من الأحكام الأخرى**».[1]

وما يلاحظ هنا أن الباحثة لم تتناول جميع قواعد ومسلمات مبدأ التعاون فقد أغفلت قاعدة الجهة التي تنص على الوضوح في الكلام كما أوردها **غرايس**.

ب- مبدأ الواجهة: [2]

عدت الباحثة أنه من مصالح المخاطب المحافظة على واجهته وذلك باعتبار أن بعض الأفعال تشكل تهديدا على الواجهة السلبية أو الإيجابية للمخاطب فصنفتها إلى:

- **الأفعال المهددة للواجهة السلبية للمخاطب:** تتمثل في الأمر، الطلب، النصيحة، التهديد، العرض...
- **الأفعال المهددة للواجهة الإيجابية للمخاطب:** النقد، الإهانة، عشقه لذاته Narcissisme، سوء الاستقبال Rebuffade، التأنيب Réprimande...
- **الأفعال المهددة للواجهة السلبية للمتكلم نفسه:** الوعد، الاقتراح...
- **الأفعال المهددة للواجهة الإيجابية للمتكلم:** الاعتذار، الاعتراف، النقد الذاتي، الإهانة الذاتية...

ففي العملية التواصلية تكون هناك أفعالا تهدد الأوجه الأربعة في حالة التفاعل، ولكن يجب تَقَبُّلْ مبدأ عام يرمي؛ إلى البحث بالواجهة مما يؤدي إلى إنشاء قوانين سميت **بقوانين المواضعة** L. de convenance[3]، أو التهذيب أو اللياقة وقد قسمتها الباحثة إلى:

❖ **القواعد المتعلقة بسلوك المخاطب إزاء المخاطب:**

- الواجهة السلبية: تفادي تقديم أوامر عنيفة.

[1]- ينظر: ذهبية حمو الحاج :"قوانين الخطاب في التواصل الخطابي"، ص225.
[2]- المرجع نفسه: ص226.
[3]- المرجع نفسه: ص226.

- الواجهة الإيجابية: تفادي الاستهزاء بالمخاطب، فمن القبيح قول السوء عن الآخرين خاصة إذا تعلق الأمر بمشاركه في الخطاب، فقانون المواضعة يمنع بعض الملفوظات من الظهور وإن لم يحترم المخاطب مثل هذا القانون فإنه يقع في الخطأ وبذلك لم يحافظ على الواجهة الإيجابية للمخاطب.

❖ **القوانين المتعلقة بسلوك المتكلم إزاء المخاطب:**

حددت الباحثة أن الواجهة الإيجابية تفرض على المخاطب ألا يترك المجال لأن يهان في صورته وهذا ما أسمته بقانون الحذر La loi de prudence،[1] الذي يقتضي عدم طرح الأسئلة التي لا ترغب الإجابة عنها. [2]

قانون اللياقة: حيث يحاول المتكلم من خلاله تفادي الظواهر التخاطبية الأكثر كشفا للمقاصد أو القابلة لأن تصدم الآخرين انطلاقا من مضمونها الخاص أو من خلال صياغتها.

قانون الشرف: الذي يفترض احتفاظ الإنسان بشرفه مهما كانت الظروف وألا يتراجع عن مواقفه.

قانون التواضع: حيث يجب أن لا يكون المخاطب فخورا أو مغرورا بنفسه.والآثار الناتجة عن خرق هذه القوانين ستكون بعدم الإفهام، وكذلك عن خرق.

قانون البساطة: يؤدي ذلك إلى الغرور، ومثال ذلك الفنان الذي كتب على جداره "أنا أفضل فنان على الإطلاق" ففي هذه الحالة يحاول المخاطب أو المتلقي إنقاذ المتكلم بالاهتمام به بصفة غير جدية، وذلك لعدم تصديقه ولذهوله.

كما اقترحت الباحثة كذلك إلى جانب هذه القوانين سلوكات متنوعة يلتزم بها المتكلم أو المخاطب أثناء العملية التخاطبية منها عدم الإفراط في مدح الذات، لأن ذلك غير مرغوب فيه والاعتذار من حين إلى حين حسبما يتطلبه قانون اللياقة والأدب، فصيغة الاعتذار مثل تهدف إلى إصلاح ما وقع من إهانات أي خرق لقانون الخطاب، مثل: **أعتذر لهذه المقاطعة... لقد أحسست بالدوار لأنني، عذرا، أحسست بفقدان الوعي**... إضافة إلى الابتسامة القصيرة **le petit rire** التي تعدل اختراق قانون من قوانين الخطاب.

مما سبق يلاحظ أن الباحثة لم تقوم بنسب كل قانون إلى واضعه ما عدا قانون مبدأ التعاون الذي أقرت بأنه **لغرايس**، أما القوانين الأخرى فقد مزجت بينها وهي مبدأ التواجه أو الواجهة لصاحبيه **براون وليفنسون**

[1]- ذهبية حمو الحاج :"قوانين الخطاب في التواصل الخطابي"، ص227.

[2]- المرجع نفسه: ص228.

وأيضا مبدأ التأدب الأقصى لصاحبه **ليتش**، مع الذكر أنها لم تتطرق لمبدأ التأدب ومسلماته للباحثة **روبن لايكوف**

وفي الختام تكمن أهمية القوانين الخطابية في العملية التأويلية للدلالات الضمنية المتفرعة عن الدلالات الجانبية فهي تبين أن اللغة ليست وضع فقط، ويعد مبدأ التعاون أهم قوانين العملية التخاطبية لكونه يشتمل على كل القوانين السابقة فقوانين الخطاب ليست قواعد أخلاقية ولا بقواعد نحوية ولكن يسمح عملها بدراسة الدلالات الغير مصرح بها في العملية التواصلية.

ثالثا: العدد 02:

الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي –يمينة تابتي–

عرفت البلاغة الإنسانية مجموعة من المراحل منذ نشأتها في اليونان ضمن فضاء سياسي خطابي ديمقراطي وجماهيري، وقد انتقلت هذه البلاغة من فن الخطابة إلى فن الإقناع ففن الإمتاع، ثم فن الكتابة وفن البيان، ثم وصف الأسلوب والخطاب والصورة ثم استجلاء ملامح الحجاج والتداول.

ومن هنا يمكن الحديث عن بلاغتين: كلاسيكية وجديدة، فالبلاغة الكلاسيكية بلاغة تقليدية معيارية تربط فن البلاغة والاقناع والامتاع والبيان، أمّا البلاغة الجديدة فتتعامل مع الخطابات النصية المختلفة منذ منتصف القرن العشرين تعاملا وصفيا جديدا، فهي لم تقتصر على ما هو لساني في دراسة الصور والخطابات الفلسفية والأخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية، وكان ذلك مع **بيرامان** (C.perlman) وتيتكا (Iydeca)، وتتمثل أهدافها في: «**التخلي عن النزعة المعيارية، وهو تخلٍّ كان من أسبابه التغيّر العام الذي حصل في مناهج العلوم الإنسانية بصفة عامة واللغوية بصفة خاصة، كما رافقه من جهة أخرى انقلاب جذري في الأسس المعرفية المتصلة في النصين الفني والأدبي، حيث حلّت الاختيارية والنسبية محلّ الحتمية، والفلسفة الوجودية محلّ الفلسفة الكناية**»[1]، ومن هنا فالبلاغة الجديدة تهدف إلى تطوير المجتمع من خلال إقصاء الحتمية، والأخذ بالاختيارية والنسبية؛ أي أنّ المبدع لا يخضع لقوانين تحكمه، بل له حرية الاختيار، وكذلك بالنسبة للجانب الفلسفي فأهملت الماهية لتهتم بالوجودية، بالإضافة للكناية واهتمامها بالاستعارة.

ومن أهم المباحث التي اهتمت بها البلاغة الجديدة موضوع **الحجاج** حيث تناولته الباحثة **يمينة تابتي** في العدد الثاني في مجلة الخطاب بعنوان "**الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي**". [2]

[1]– محمد سالم محمد الأمين الطلبة: "الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 102.

[2]– يمينة تابتي: " الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع02، ماي 2007، ص 286.

تطرقت الباحثة لبعض المصطلحات التداولية نلخصها فيما يلي:

- **الحجاج**، عرفته بأنه «**يعدّ الحجاج حلقة ضرورية تمرّ عبرها كل العلوم**»[1]، فهي هنا تحدد أهمية الحجاج في تطوّر العلوم عبر مختلف العصور، كما أنها ترى بأنّه «**يقتضي تفاعل الذوات، فهو يقوم على مواجهة الخصم بكلامه أو بأفعاله كحجّة عليه**»[2]؛ أي لا بدّ من وجود الذوات وهما عنصرا الخطاب، ولكل واحد منهم أن يواجه الأخر بتقديم حجج مقنعة، وذهبت الباحثة للكشف عن دور الحجاج فقالت: «**ويتمثل دور الحجاج الذي يهدف إلى الإقناع بمختلف الأساليب** »[3]، وهذا يعني أن كل من المخطِاب والمخاطَب يعمل على إقناع الآخر أو بعضهما البعض، وذلك بمحاولة تقديم حجج تجعل الطرف الأخر يقتنع ويؤمن بالفكرة أو القضية المطروحة. [4]

ويعرّف الحجاج في كتاب اللغة والحجاج، بأنه: «تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في انجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب» ، وبعبارة أخرى: «**يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال، بعضها بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الأخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها** »[5]

فمن خلال التعريفين نستنتج أنّ الحجاج يُدرس ضمن البحوث التي تسعى إلى اكتشاف منطق اللغة؛ أي القواعد الداخلية للخطاب، وهو متتالية من الجمل؛ أي بنية نصية تقوم على استنتاجات يُربط بينها بالروابط اللغوية والحجاجية المختلفة.

أبرزت الباحثة بعض أنواع الحجاج، نوجزها فيما يلي:

- **حجج السلطة:** وجاءت بها من خلال رأي **بيرلمان وتيكتا** إذ قالت «**أنّ هذا النوع يدخل ضمن إطار إجرائي تعدّ فيه الفرضية إمّا موجبة وإمّا سلبية**»[6] لها غاية نفعته ملموسة وأخرى معنوية.

[1]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 287.
[2]- المرجع نفسه: ص 287.
[3]- المرجع نفسه: ص 288.
[4]- أبو بكر العزاوي: "اللغة والحجاج"، ص 16,
[5]- المرجع نفسه: ص 16.
[6]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 292.

وبحجة السلطة يتم السيطرة على الخطاب، وهي: «**حجّة تعذوها هيبة المتكلم ونفوذه وسطوته**»[1] إذا تحققت هذه الحجة السُلطوية تعد شاهد إثبات المتكلم وتقوّي من نفوذه، أمّا إذا فشلت فالمتكلم ليس له نفوذ ولا هيبة وكلامه غير مقنع، مثل: وعد الشرف.

- **حجج المشاركة:** تقول الباحثة في تعريفها: «**أنها حجج تعتمد على المواضع (les lieux)، القيم (valeurs)، والآراء المشتركة (Opinion Commune)**»[2] وتعدّ المواضع أماكن تخزن فيها الحجج، أمّا القيم فتتحدّد بأنها «**بالنسبة إلى مجالات القانون والسياسة والفلسفة بعدًا أساسيا: فهي التي يعوّل عليها في جعل السامع يذعنُ لما يُطرح عليه من آراء**»[3]

فمن خلال التعريف تتضح أهمية القيم في إقناع وانقياد المخَاطَب للآراء والأفكار التي تُطرح عليه، خاصة في مجالات القانون، والسياسة والفلسفة.

وتتمثل **الآراء المشتركة** عند الباحثة في الاستشهادات[4]، التي تكون معرفة بين المتخاطبين، ولا يمكن وجود طرفي خطاب لإتمام العملية التخاطبية إلاّ بوجود علاقة ومعرفة مشتركة بينهما، «**هي الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التواصل، إذ ينطلق المرسل إليه في تأويله وذلك حتى يتمكن من الإفهام والفهم والإقناع والاقتناع**»[5] فللمعرفة المشتركة تأثير على طرفي الخطاب ومساعدة لهما على حدّ سواء من حيث أنّها تحدّد له الطريقة الجيّدة لبناء وإنتاج خطابه، وأيضا للمرسل إليه بحيث تمكنه من فكّ شفرات الخطاب.

وذكرت الباحثة أيضا الحجج التأطيرية «**فالأطر لا تسمح لنا فقط بتأسيس مدار الحديث، وإنّما تحدّد مساره وغايته ووجهة النظر التي يتبناها**»[6]

فالتأطير يبين كيفية عرض الوقائع، وهو يساعد المرسل إليه على الفهم والتحليل وترتيب الأحداث والمعلومات، ومن آلياته: **التعريف والوصف، الحجج الشبه المنطقية، المخالفة، الموافقة**، فالتعريف حسب رأي الباحثة «**هو تحديد الظاهرة ويعرّفها وذلك عن طريق الوصف والمقارنة في تقديمها ويعدّ حجة**

[1]- عبد الله صول,: "في نظرية الحجاج"، ص 52.
[2]- يمينة تاتبتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 293.
[3]- عبد الله صولة: "في نظرية الحجاج"، ص 26.
[4]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 293.
[5]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية"، ص 48.
[6]- يمينة تابتي : "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 298.

للاقناع، ومن هنا تتحدّد الحجة التعيينية»[1]؛ أي لكل ظاهرة إطار عام له يتأسس على التعريف والوصف والمقارنة.

وتحدّثت كذلك عن **الحجج الشبه منطقية**، فهي ترى أنّها: «**تستعمل استدلالا قريبا من الاستدلال العملي، وتستعمل كذلك آليات لغوية تفيد التلميح وتستوجب العقل كاللحن، المخالفة والموافقة**»[2]، ومنه الاستدلال عنصر من عناصر المنطق يعتمد في التحليل من الجزء إلى الكل، وقد تكون هذه الحجج آليات لغوية تلمّحُ للمتلقي عن مفهوم مُضمر، يحاول من خلالها المتلقي الوصول إلى مقصود المتكلم، وجاء تعريفها في كتاب الحجاج في البلاغة المعاصرة كما يلي: «**يعتمد هذا النوع من الحجج بعضا من العلاقات الرياضية كعلاقة الجزء بالكل والأصغر والأكبر**»[3]، فالمقصود بعلاقة الجزء بالكل هنا هو الاستدلال الذي ذكرته الباحثة والذي يقوم على مبدأ الاحتمال الرياضي.

- **التامثل:** وترى الباحثة أنه «**الإتيان بعامل خارجي أو وضعية خارجية لا علاقة لها بمحتوى النص للتأكيد على ظاهرة موجودة في النص**»[4] وهذا يشبه نوعا من التناص، أو ما ذكرته الباحثة سابقا بالاستشهادات، إمّا من القرآن الكريم وإمّا من السنة النبوية أو الأمثال...وغرضها الإقناع والتأثير في المخَاطَب وتفعيله مع مضمون الخطاب.

وهذا ما أوردته الباحثة في قول **جيرار جينيث**: «**محاولة إدماج القارئ في عالم الحكاية والتأثير فيه**»[5]؛ أي إدماج القارئ في النص والتفاعل معه.

- **الاستعارة:** عرّفتها من خلال الرسائل الثلاثة لابن عباد: «**أنها جاءت كوسيلة للتأكيد بها (الرسائل)؛ أي وصول الرسالة بالقصد الذي يريده، وذلك بعقده علاقة بين الملفوظ والقصد**»[6]، أي معنى مُضمر يعمل المتلقي على الوصول إليه، ومنه يصل إلى قصد الملقي.

وعُرفت في كاتب **الحجاج في البلاغة المعاصرة**: «**بنية مشفرة بحيث تجذب المتلقي إليها ليحاول فهمها وتحليلها، ثم ربطها بالنسق الاستعاري العام للمتلقي، الذي يمثل في الغالب نموذجا اتصاليا تترابط**

[1]- يمينة تابتي : "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 299.
[2]- المرجع نفسه: ص 300.
[3]- محمد سالم نحمد الأمين طلبة: "الحجاج في البلاغة المعاصرة"، بحث في بلاغة النقد المعاصر، ص 128.
[4]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 303.
[5]- المرجع نفسه:ص 303.
[6]- المرجع نفسه: ص 305.

فيه الأجزاء بالكل، والشكل بالمضمون»[1]، وهذا مماثل لما ذكرته الباحثة، فالاستعارة تعدّ تعبيرا أو عبارة مشفرّة، أي تتكون من رموز توحي إلى معنى مضمر غير المعنى الظاهر، تؤثر في القارئ فيحاول تحليلها وفك شفرتها.

- **الروابط الحجاجية:** عبّرت الباحثة بمصطلح **الواصلات** وهي نوعان: واصلات تداولية؛ لها وظائف متعددة: **إنّ، لكن، إذن، أخيرا**، فهي تترجم الأفعال الموجّهة أو التدخلات الموجهّة، في حين أنّ الواصلات الشارحة تترجم التتابع، ويتمثل دورها في جعل الرسالة أو الخطاب بنية واحدة متكاملة ومنها: "**أي" الشارحة**، أو **التفسيرية**.[2] وذكرت في هذا الموضع الروابط الحجاجية عند الغرب منها ...car, si, lorsque, mais[3]

- **التواصل:** عرّفت الباحثة عملية الاتصال بأنها «**تستلزم في النهاية مخاطبا فهو يسعى إلى التأثير في المخاطب ومحاولة إقناعه بكل الوسائل**»[4]، وأكدت الباحثة على عنصر **الإقناع** فقالت: «**يعتبر الإقناع واحدًا من الصيغ المهمة للاتصال يكون القصد فيها التعبير عن إحساس أو حالة أو نظرة فردية على العالم أو على الذات**»[5]؛ معناه أنّ العملية التواصلية تستلزم عنصرًا التواصل وهما المخاطِب والمخاطَب، حيث يؤثّر الأول في الثاني وذلك بواسطة عنصر الإقناع لوصول المخاطِب لقصد المخاطَب.

وعرّف **طه عبد الرحمان** التواصل فقال «**نقل خبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم ومقصده الذي هو المستمع معًا**»[6]، ومعناه أنّ التواصل هو نقل للأفكار والأخبار والمعلومات من المتكلم إلى المستمع قصد إحداث الفهم حول موضوع معين، وهو موضوع التواصل .

كما يربط **طه عبد الرحمان** بين التواصل والحجاج فيقول: «**لا تواصل باللسان من غير حجاج ولا حجاج بغير تواصل باللسان**»[7]؛ أي أنّ التواصل والحجاج عمليتان مكملتان لبعضهما البعض فلا تواصل بدون حجاج والعكس صحيح، وكأنها علاقة قائمة على الاحتواء أو تحكمها علاقة احتواء.

---

[1]- محمد سالم محمد الأمين الطلبة: "الحجاج في البلاغة المعاصرة"، ص 238.

[2]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 311.

[3]- المرجع نفسه: ص 286.

[4]- المرجع نفسه: ص 288.

[5]- المرجع نفسه: ص 289.

[6]- طه عبد الرحمان: "التواصل والحجاج"، منتديات سور الأزبكية، المملكة المغربية، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 05.

[7]- المرجع نفسه: ص 05.

ومنه نخلص أنّ الباحثة أكّدت على عنصر الإقناع في العملية التواصلية، وكذلك **طه عبد الرحمان** أكّد عليه إلاّ أنه أطلق عليه لفظ الحجاج، وبالتالي فالإقناع هو الحجاج نفسه وهو العنصر المؤثر في المتلقي.

- **فعل إنتاج الرسالة اللغوية:** وعرّفته الباحثة بأنّه: «**يشير إلى تحقيق قصد معين، وهذا القصد يتمثّل في محاولة تأثير المتكلم في المستمع، لكن هذا الفعل يتوقف بمجرّد تلفّظه لأنه يتم على مستوى القول فقط وتظهر قوته عندما يُنجز**»[1]

ومعناه أنّ فعل إنتاج الرسالة يقصد به فعل القول الذي يتألّف من أصوات لغوية منظمة في بنية تركيبية سليمة، له معنى محدّد يتمثل في المعنى الأصلي، وسياق يحيل إليه، وبما أنّه قول وله معنى وسياق، فإنّه يشتمل على المستويات اللسانية: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، وأطلق عليه **أوستين** اسم **الفعل اللفظي**. [2]

- فعل الرسالة الإنجازي (فعل الإقناع):

هو ما يؤديه الفعل اللفظي في الاستعمال كالتحذير، النهي والوعد والأمر، وأوردت الباحثة أمثلة عن ذلك منها: [3]

الأمر: وصيغته الأصلية هي فعل الأمر (افعلْ)، وأوردته الباحثة، ما جاء في صيغة المضارع مقترنا بلام الأمر، كقوله: **لتعين إجابتكم علي.**

النصح: فهو في قوله: «**وأوصيكم بوصية لا يعرف قدرها إلاّ من عقل جرّب ولا يستهين بها إلاّ من غفل فحجبا**»[4]

السلوك الصوتي: فالباحثة حدّدته من خلال رسائل ابن عباد فقالت: «**يظهر في الرسائل من خلال الأفعال الناتجة عن القول التي يسعى بها ابن عباد إلى تحقيق أثر في نفسية مخاطبيه**»[5]

وأضافت: «**وهذا الأثر يتضح من خلال رد الفعل الذي يتمثل في النتيجة**»[6]

---

[1]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 306.

[2]- محمود احمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر".

[3]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 308.

[4]- بولس نويا اليسوعي: "الرسائل الصغرى لابن عباد الرندي"، المشرق، د.ب، 1958، ص 92.

[5]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 309.

[6]- المرجع نفسه: ص 309.

ومنه نصل إلى أنّ السلوك الصوتي يتمثل في الفعل التأثيري، وهو الأثر الذي يتركه الفعل الانجازي في السامع، قد يكون جسديا، أو فكريا أو قوليا أو شعوريا كالخوف والدهشة. ومن خلال هذا العرض وضعت الباحثة مراحل حدوث الخطاب الصوفي وهي:

- إنتاج الرسالة (الفعل الإنتاجي اللفظي).
- السعي إلى تحقيق الرسالة (الفعل الإنجازي الإقناعي).
- تحقيق المتلقي السلوك الصوتي الموجود من الإقناع (الفعل التأثيري).

- **الإشاريات:**

بينتها الباحثة من خلال حضور ابن عباد الرندي في رسائله بشكل مباشر وواضح، وذلك باستعماله ضمير المتكلم "أنا" ومثال ذلك قوله: «**ولا يمكنني أن أتكلم على جميع فصولها بتصحيح أو إبطال لأنّ الكلام فيها قد طال وتشعّب وذهب كل مذهب وأنا في غاية العجز عن ذلك...**»[1]

فضمير المتكلم "أنا" يثبت حضوره، فهو أشار إلى ذلك بشكل واضح ومباشر وصريح.

وأوردت الباحثة تلخيص **بنفنست** (Benveniste) للجهاز الصوري للتلفظ في الصياغة التالية (أنا- هنا- الآن)، (Je- Ici- Maintenant)[2] وهي تمثل الإشاريات: الشخصية، الزمانية، المكانية.

- **السياق:**

وضّحته الباحثة من خلال العلاقة بين المتخاطبين، حيث أرجعتها إل عنصر السياق فتقول: «**أنّ بالسياق تتم العملية التواصلية**».

كما أجمع الأئمة المتقدّمون والباحثون المعاصرون على تعريف السياق بأنه: «**هو الذي يظهر مراد المتكلم من كلامه وغرضه المقصود منه والمدلولات اللغوية له، وذلك لأن ظهور غرض المتكلم ووضوح قصده من كلامه يستلزم تتابع الكلام مع سابقه ولا حقه وارتباطه بالقرائن الحالية المحيطة به، فالسياق بشقيه المقالي والمقامي هو الذي يكشف عن المعاني، ويفصح عن مدلولات الألفاظ ويبلغ معانيها النهاية**

[1]- بولس نويا اليسوعي: "الرسائل الصغرى لابن عباد"، ص 92.

[2]- يمينة تابتي: "الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، ص 291.

والغاية»[1] فللسياق دور في فهم غرض المتكلم، وهو نوعان: سياق مقالي يتمثل في تتابع الكلام مع سابقه ولاحقه وسياق مقامي وهو ارتباط الكلام بالقرائن الحالية المحيطة به، وهو عنصر مهم في إنتاج العملية التواصلية.

مما سبق يمكن القول بأن تطوّر البلاغة المعاصرة أدّى إلى الاهتمام الواضح بمبحث الحجاج أو الإقناع كما يسميه البعض، فهو في أبسط تعريفاته: الإتيان بحجج وبراهين من أجل تقوية الخطاب.

ويعدّ الحجاج عنصرا مهما من عملية التواصل.

ومنه اعتمد الباحثة "**يمينة تابتي**" في دراستها لموضوع الحجاج في رسائل **ابن عباد الرندي** إلى تحديد بعض المصطلحات التداولية نذكرها فيما يلي:

- الحجاج وأنواعه.
- الروابط الحجاجية.
- التواصل والإقناع.
- فعل إنتاج الرسالة المتمثل في الفعل الإنتاجي.
- فعل الإنجازي.
- تحقيق السلوك الصوفي المتمثل في الفعل التأثيري.

والباحثة ذهبت إلى أنّ الخطاب الصوفي مرتبط بالدين لما فيه من حجج دينية، بهذا اختارت نموذجها ضمن الخطاب العام وهو جزءٌ من الخطاب العام، ومراحل تحقيقه هي نفسها مراحل تحقيق الخطاب الصوفي وهما يشتركان في العناصر التواصلية أيضا.

[1]– ياسر عتيق محمد علي: "الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهميتها في فهم مقصود الخطاب، مج: الدراسات الاجتماعية، ع 35، 2012، ص 293.

رابعا: العدد 3: دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم –مقاربة تداولية–

أ. بوقرومة حكيمة ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة.

يعد الحديث عن نظرية الأفعال الكلامية الحديث هو الحديث عن صميم النظرية التداولية، باعتبار أن نشأة الأولى لها كانت مرتبطة ارتباطا كبيرا بنظرية الأفعال الكلامية، التي تبلورت في أعمال الفيلسوف **جون أوستين** (Austin) في كتابه الموسوم بكيف ننجز الأفعال بالكلمات سنة 1962.

ثم جاء بعده **سيرل** Searle الذي مخل استمرارية دراسية لما جاء به **اوستين** وقام بتنظيم أفكاره في كتابه الموسوم بـ **أفعال الكلام** Seeph hacts الذي نشره عام 1969م.

لقد جاءت نظرية الأفعال الكلامية لتغيّر النظرة التقليدية للكلام التي تعتمد أساسا على الاستعمال المعرفي والوصفي للكلام، ونظرت إلى اللغة باعتبارها قوة فاعلة في الواقع ومؤثرة فيه.

لقد أضحى مفهوم الفعل الكلامي نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وفحواه أنه «**كل فعل كلامي ينهض على نظام شكلي ودلالي فضلا عن ذلك يعدّ نشاطا ماديا ونحويا يستهدف تحقيق أقوال كلامية وأهداف تكليمية كالطلب والأمر والوعد والوعيد...وأهداف تكليمية تخص ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول**»[1] ففعل الكلام يعني تحقيق أفعال لغوية، ومن هنا حاولت الباحثة دراسة الأفعال الكلامية الواردة في الخطاب القرآني من وجهة نظر تداولية وقسّمتها إلى قسمين أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة.

I. الأفعال الكلامية المباشرة.

تعتبر جهود كل من **أوستين وسيرل** في مجال الأفعال الكلامية مهمة وفعالة جدًّا، وأبرز ما ركّزا عليه في أعمالهما وتصنيفاتهما هي الأفعال الإنشائية المتعلقة بالصيغة المباشرة وشروط استعمالهما في سياقات الحديث المختلفة، فالسؤال والتقرير واستعمال مختلف الوسائل التي يتوفر عليها المتحدّثون يتواصلوا ويبلغوا فعل الكلام إلى المتلقي.

[1] – نصيرة غماري: "نظرية أفعال الكلام عند أوستين"، مجلة اللغة والأدب يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، جانفي 2006، عدد 17، ص 81.

حددت الباحثة أن المخاطب يستعمل الفعل الكلامي المباشر عندما يولي عنايته لتبليغ قصده الخطابي، أو تكليف المتلقي بعمل ما أو نصحه، ويفترض أن يتجه المخاطِب بخطابه إلى التكثير من فائدة المتلقي، فيستعمل الأفعال الكلامية المباشرة من أجل ذلك، ولقد حددت الباحثة بعض هذه الأفعال المتفرقة في القرآن الكريم وفي تقسيمات نذكرها فيما يلي:

1/ أفعال التكليف والتوجيه:

عدّت الباحثة هذا النوع من الأفعال جوهر القضية الاجتهادية في تفسير النصوص ومسألة مهمة عند الأصوليين خاصّة، كمسألة الأمر ودلالته في المواضعة والاستعمال، والأفعال الطلبية التوجيهية تعدّ كمحاولة لتحقيق تأثيرها عبر فعل المستمع كالنداء والأمر والنهي والاستفهام، وغيرها.

النداء: حددت الباحثة فعل النداء في «**الأفعال الكلامية التوجيهية لأنه يحفز المتلقي لردّ فعل المتكلم، وأبرز أدواته الياء**»[1]، وقد احتل هذا الفعل كثافة معتبرة في النص القرآني نظرا لارتباطه بالأمر والنهي.

وعدّت النداء أول فعل كلامي يقوم به المخاطب ليتمكن بعد ذلك من تحديد مقاصده، وقد ظهر مثلما حددته الباحثة بصيغ مختلفة ومتفاوتة (يا أيها الناس، يا أيها الذين آمنوا، يا أيها النبي، يا داود، يا زكريا، يا عيسى، يا أيها الكافرون...) [2].

فقد حرص الخطاب القرآني على التنويع في مخاطباته وأساليبه، وفق منظور يحرص على بلوغ الفائدة لجميع المخاطبين، فيستعمل أداة النداء المناسبة ويخاطب كل منادى حسب طبيعة إيمانه ومقامه.

حيث حددت الباحثة فكل النداء في بنائه على الاختصاص القائم بين الملفوظ والمتلقي: «**فخطاب الأذكياء غير خطاب الأغبياء، وموضوع العقائد التي يتحمّس لها الناس غير موضوع القصص وميدان الجدل الصاخب غير مجلس التعليم الهادئ ولغة الوعد والتبشير غير لغة الوعيد والإنذار**»[3] وأيضا أضافت الباحثة أن آلية النداء في الخاطب القرآني له أغراض مختلفة، كالإغراء والتحذير والاختصاص والتنبيه والتعجب والتحسّر.

[1]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم –مقاربة تداولية- ، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع3، ماي 2008،ص 12.

[2]- المرجع نفسه: ص 12.

[3]- المرجع نفسه: ص 12.

وحدّدت أيضا أنّ أول نداء في القرآن الكريم "**يا أيها الناس**" وهذا دليل على رسالته العالمية، وتوجهه إلى كافة الناس، وحسب نوع الخطاب الذي يسعى القرآن الكريم إلى تبليغه، ومثال ذلك الآية الكريمة «يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ » (البقرة 21)

ولقد تجاوز كذلك القرآن الكريم نداء الإنسان إلى تشخيص الجامد فنادى السماء والأرض والنار وغير ذلك في قوله تعالى «وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقۡلِعِى وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِىَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِىِّۖ وَقِيلَ بُعۡدًا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ » (هود 44)، فلما غرق أهل الأرض إلاّ أصحاب السفينة

أمر الله الأرض بأن تفلح عن المطر، ثم شرع الماء في النقص وقضي الأمر وفرغ من أهل الأرض ممن كفر بالله، فلم يبق منهم ديّار واستوت السفينة فيها على الجودي.

وحددت الباحثة الأفعال الكلامية في هذه الآية على أنّها إنجاز تلفظي أعطى المأمور بعدًا دلاليا وأساسيا لهذا الفعل، ولما صار القول فعلا منجزًا ناداهما الله مرة أخرى أن تتوقف فقضي الأمر.

اعتبرت الباحثة فعل النداء في القرآن الكريم بمثابة مدخل للأفعال الكلامية الأخرى التي يأتي بعدها الهدف المقصود مباشرة، فنداء الطلب والاستحضار يراد منه إقبال المدعو على الدّاعي ليتمكن من توجيهه ما يريد ويصحب في ذلك غالبا الأمر والنهي مدعمة رأيها يقول **ابن مسعود** «**إذا سمعت الله يقول: يا أيها الذين آمنوا، فأوعها سمعك فإنه خير يؤمر به، أو شرّ ينهى عنه**»[1]

ما لاحظته الباحثة في آيات القرآن الكريم أن فعل المر لم يرد منفصلا عن النهي، وإنّما وردا متشابكين ومتداخلين مع بعضهما، حتى يصعب الفصل بينهما وهذا بسبب طبيعة القرآن الكريم المرتبط بالجانب التشريعي ونظام المعاملات والعبادات والعقائد، وناذرًا جدًّا ما جاء أحدهما منفصلا عن الآخر مدعمة ذلك بهذا المثال[2]، «وأوحينا إلى أم موسى (إخبار بواسطة الوحي) أن أرضعيه (أمر) فإذا خفت عليه (شرط) فألقيه في اليم (جواب الشرط+أمر) ولا تخافي (نهي) ولا تحزني (نهي) إنّا رادّوه إليك (شارة) وجاعلوه من المرسلين (بشارة)» (قصص 09).

[1]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، ص 13.

[2]- المرجع نفسه: ص 14.

فالتداول موجود حتى في صيغة الوحي والإلهام باعتبارها درجات في التواصل، ولقد تعددت المواقف الخطابية كما تعدد أفعال الكلام، لكون الأمر في هذه الآيات يدعو أم موسى إلى الكيفية التي تفيدها في استمرار حياة ابنها، ثم يطمئنها ويزيل قلقها لتثق في الله خاصة لما يُعلمها بإعادته إليها وجعله من المرسلين، وهذا ما تحقق بالفعل، عندما قال الله تعالى: «فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ »(القصص 13).

عدت الباحثة الاستفهام انه من الآليات التوجيهية بوصفها توجه المرسل إليه إلى ضرورة الإجابة عنها فيستعملها المرسل للسيطرة على ذهن المرسل إليه وتسيير الخطاب اتجاه ما يريده المرسل مدعمة ذلك بقوله تعالى «إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ » (طه 40). إذ ليس القصد أن تجاب أخت موسى عن سؤالها بنعم أو لا وإنما قصدها

أن تبلور الإجابة في عمل فعلي فأفادت التوجيه عن طريق الاستفهام.

2/ أفعال الأسف والحسرة.

يستعمل المتكلم في مقامات خاصة كالرضا والغضب والحزن والنجاح أفعالا كلامية غرضها التعبير عن المشاعر والأحاسيس ذكرت الباحثة منها: الشعر، الاعتذار، المواساة، الندم، الحسرة، الغضب[1]...، ولقد دعمت ذلك بما جاء على لسان امرأة عمران وهي تتحسر على كونها أنجبت أنثى وكانت تتمنى أن يكون المولود ذكرا في قوله تعالى: «فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ » (آل عمران 36).

فهذه الآية الكريمة فجمعت بين مشاعر الحسرة والأسف لأنها تمنت لو أنجبت ولدًا وكانت قد نذرته أن يكون خالصا مفرغًا للعبادة ولخدمة بيت المقدس.

ودعمت أيضا هذا النوع من الأفعال بمشهد صاحب الجنتين في سورة الكهف بين الحسرة والندم في قوله تعالى «وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا » (الكهف 42)، هناك مقابلة من خلال هذه الآية بين طرفين متناقضين

[1]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، -مقاربة تداولية-، ص 15.

الأول فقير معتز بإيمانه والثاني غني مغرور، وتعتبر هذه الآية عن الحسرة والفاجعة من خلال مصطلحات الدّالة على الحسرة والأسف والندم.

3/ أفعال الوعد والوعيد:

يلتزم المخاطِب بفعل شيء تجاه المخاطَب طوعًا ويُمثل هذا النوع من الأفعال حسب الباحثة أفعال الوعد والوعيد أو كما يسميها **أوستين أفعال الوعد أو الوعديات**[1] وما أكثرها في القرآن الكريم.

وحددت الباحثة الفرق بين أفعال الوعد والأفعال الطلبية كونها متجهة نحو المتكلم، بينما تتجه الأفعال الالتزامية نحو المخاطب. [2]

يعد ذكر العواقب من الآليات المباشرة والصحيحة التي تؤدي بصيغة الوعد التي يوجهها المخاطِب وفق مجموعة من الأوامر والنواهي، وإظهار العاقبة في الأخير الذي ارتبط بالوعد والوعيد، مدعة الباحثة ذلك بهذه الآية الكريمة «فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ » (طه 123-124) فقد ارتبط الضلال والشقاء باتباع هدى الله أو عدمه، لذلك كان (من) أداة شرط لمن اتبع هدى الله ومن أعرض عن ذكره، وكانت (الفاء) جواب الشرط بعدم الضلال والشقاء، بالنسبة لمتبع الهدى والمعيشة الضنكا لمن أعرض عن ذكر الله، فالشرط في هذه الآيات تمثل أوامر نواهي مقترنة بالجزاء في الدنيا والآخرة.

حددت الباحثة الهدف من أسلوب الوعيد في القرآن الكريم «**في إصلاح وإيقاظ العقول وله مقاصد متنوعة تتمثل في التأثير على أفكار المتلقي وأفعاله، وجعله يخضع لأوامر الله ونواهيه**»[3]

لقد تنوع وعد الله المؤمنين، فأفاض القرآن في ذلك موجّها إلى العامة من المؤمنين في قوله تعالى «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ » (الضحى 05)، فالعطاء مطلق من كل ما يتمناه المرء حتى تطيب نفسه، وهذا واضح من خلال هذه الآية «لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ » (آل عمران 172)، فالأجر عظيم ولكنّه غير محدد النوع، وعدم تحديده يشعر به وبقيمته الخاصة من المؤمنين وليس العمة وأحالت بذلك إلى أن هذا

[1]- خليفة بوجادي: "في اللسانيات التداولية"، ص 79.

[2]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم، -مقاربة تداولية-"، ص 16.

[3]- المرجع نفسه: ص 16.

ما أشار إليه **انغاردن** ما يسمى **مواقع اللاتحديد** «**التي ينبغي ملؤها أثناء القراءة من اجل تحقيق الوحدة العضوية الغائبة، وتتم من خلالها عملية بناء المعنى الذي يقصد إليه النص وتبقى هذه التحقيقات مشروطة بمكونات البنية النصية والتأثيرات التي تمارسها هذه الأخيرة على النص**»[1]، فالقرآن لا يحدد هذا النعيم والأجر، وإنّما يجعله مطلقا ليقوم المتلقي بتصور مختلف العناصر غير المذكورة، ليكون النص في وضع تواصلي من جل بناء المعنى.

تعددت الأفعال الكلامية المباشرة بتعدد المواقف الخطابية، مما أدى إلى تداخل الأفعال فيما بينها وفوضت ذاتها على المخاطب عبر صفحات النص القرآني، وقد سيطر فيه ضمير المخاطب الذي يملك السلطة في الأمر والنهي، نظرا لامتلاكه سلطة الاستعلاء والمأمور، وامتلاكه الآليات والأساليب الكافية للتوجيه الخطابي والتأثير في المتلقي.

II. الأفعال الكلامية غير المباشرة:

يستطيع المرسل التعبير عن قصده بتراكيب لغوية مباشرة بما يتطابق مع معنى الخطاب ظاهريا وقد يعدل عن ذلك فيلّمح بالقصد عبر مفهوم الخطاب المناسب للسياق لينتج عنه دلالة يستلزمها الخطاب ويفهمها المرسل إليه وهذا حسب الباحثة يؤدي بنا إلى نتيجة مهمة «**هي مركزية السياق في منح الخطاب دلالته للتعبير عن القصد**»[2]

وهذا يعني أن للخطاب معنى مباشر له قوة إنجازية حرفية، تدل عليه ألفاظه حسب ما تم التواضع عليه في اللغة، غير أنّ السياق قد يمنح الخطاب أكثر من قصده.

مدعمة ذلك بما أورده ظافر الشهري بقوله «**لم يعد الإخبار هو القصد الوحيد عند المرسل، وإن عددناه واحدًا من مقاصده فليس القصد الرئيس، إذ يختبئ وراءه قصد آخر، واختيار المرسل الإستراتيجية التلميحية للدلالة عليه، وهو إمّا الرفض أو التهكم، ولذلك لم يستعمل المرسل صيغة الخطاب المباشر**»[3] إذن فالأفعال الكلامية غير المباشرة معناها يتحدد بتفسيرها الظاهري، أمّا قوتها فتحدد بالتحقيق غير المباشر، وقد

[1]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، -مقاربة تداولية-، ص 18.

[2]- المرجع نفسه: ص 19.

[3]- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، "استراتيجيات الخطاب"، ص 127.

فسرت هذه المسألة باللطافة والتأدب كما أوضحها **سيرل** و**غرايس** واعتبره **ليتش** مستوى سطحي يتعلق بالعادات والطبائع المتعارف عليها وهذا الخير سماه ليتش مبدأ التأدب الأقصى في كتابه مبادئ التداوليات.[1]

وأوضحت الباحثة أن الفعل الكلامي غير المباشر يتمثل في تلك الأقوال الخارجة في دلالتها عن مقتضاها الظاهر، فهي أفعال سياقية لا يدرك معناها إلاّ من خلال القرائن اللسانية والحالية وأضرب الاستدلال العقلي.[2]

1/أسلوب التأدب والالتماس:

حددت الباحثة أنّ أسلوب التأدب يلجأ إليه المرسل مراعاة لمقتضيات السياقات، ولقد استعمل القرآن الكريم هذا النوع من الأفعال والأساليب في مجال بعثة الرسل إلى أقوامهم وقد أمروا باستعمال أسلوب التأدب والالتماس، حتى ترقّ قلوب المدعوين وقدمت لنا كمثال قصة سيدنا موسى وإرساله إلى فرعون في قوله تعالى: « يَوۡمَ يَتَذَكَّرُ ٱلۡإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ »(النازعات 35)، حيث تبدأ الآيات بالاستفهام للتمهيد، وإعداد النفس لتلقي القصة، فتبدأ أحداثها بنداء موسى ومناجاته وهو بالواد المقدس، ثم يبدأ بالتكليف الإلهي له، فيرسله إلى فرعون الطاغي، فيعلمه كيف يخاطب الطاغية بأحبّ أسلوب وأشدّه جاذبية للقلوب لعله ينتهي عن طغيانه، لهذا التزم السياق القرآني بهذا الأسلوب لانجاز الأفعال الواجبة.

2/ خروج الأفعال اللغوية عن حقيقتها.

أقرت الباحثة أن المرسل ينجز أفعال لغوية غير مباشرة باستعمال أفعال لغوية أخرى للدلالة على معنى آخر غير الذي وجدت له في حقيقتها تتناسب والمقام الذي ترد فيه، وهذا ما أشارت إليه بما يسمى قرائن الحال[3]، إذ تخترق احد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه ويتولد معنى آخر يناسب المقام.

عدت الباحثة المتكلم دور على مستوى التركيب الخاص به، حيث يمكن أن تنتقل دلالة التركيب كلها من مستوى إلى آخر فيتحول الأمر مثل إلى التهديد كما في الآية الكريمة «وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم

[1]- جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، ص 114.

[2]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، ص 19.

[3]- المرجع نفسه: ص 20.

بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا " (إسراء 64)، حيث تحولت صيغة المر من معناها الوضعي إلى معنى مجازي هو التهديد، وذلك أن المتكلم (الله) لا يمكن أن يقصد أمر الشيطان بغواية البشر، وهو يتنزه عن الأمر بفعل قبيح.

3/ الاستلزام الحواري:

يستعمل المتكلم آلية لا يرتبط فيها اللفظ والقصد بأي رابط لغوي، وإنما يرتبط بيان القصد بالسياق المحيط بالعملية، فالمتلقي لا يدرك معناها إلا من خلال القرائن وأضرب الاستدلال العقلي وهذا ما اصطلحت عليه الباحثة **بالاستلزام الحواري**[1] بعد التعريض والتلميح من الآليات المهمة في التواصل عند العرب، ويعبر عن كفاءة المرسل وقدرته التخاطبية ولقد مثلت الباحثة بهذه الآية، قال الله تعالى "قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ " (القصص 26).

فلقد رأت الفتاة من سيدنا موسى؛ القوة والأمانة، فأشارت على أبيها يستلزم أنها معجبة بهذا الرجل وحدثته من باب آخر، لأن الحياء منعها من التصريح لذلك لجأت إلى التلميح.

فالمخاطب يستعمل التلميح متى كان واثقا أن المتلقي يفهم قصده، أمّا إذا لم يتحقق ذلك فيضطر إلى التصريح به لفظا، من أجل إنجاح العملية التواصلية. [2]

4/ خطاب التهكم:

عدت الباحثة خطاب التحكم إحدى الاستراتيجيات غير المباشرة، وهي تستلزم قصدًا غير ما يدل عليه الخطاب بمعناه الحرفي، مستندة في ذلك إلى تعريفه من طرف علماء البيان "إخراج الكلام على ضدّ مقتضى الحال استهزاء بالمخاطب" مؤكدة ذلك بما جاء به صاحب البرهان في أن الآلية التهكم كخطاب يحفل به النص القرآني، عرّفه بقوله "**هو الاستهزاء بالخطاب، مأخوذة من تهكّم البئر إذا تهدمت**".[3]

[1]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، ص 21.

[2]- المرجع نفسه: ص 22.

[3]- الزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ط3، 1984، ج2، ص 231.

ومن ألفاظ التهكم المشهورة في القرآن الكريم، استخدامه لكلمة (نزل)، في غير موضعها كقوله تعالى «وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ» (الواقعة 92-93) وقوله أيضا «هَٰذَا نُزُلُهُمۡ يَوۡمَ ٱلدِّينِ» (الواقعة 56).

وقوله تعالى في موضع آخر:«أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ نُزُلٗا» (الكهف 102).

فقد تواترت لفظة نزل في آيات عدّة وجاءت غالبا مقترنة بمأوى الكفار يوم الآخرة تحمل تهكما وسخرية مريرة، ذلك أن النزل لغة هو «**الذي يقدم النازل تكرمة له قبل حضور الضيافة**».[1]

وفي هذه الآيات موضع تهكمي يتمثل في جعل نار جهنم مأوى ونزلا للكافرين، وإن قصد المتكلم واضح بالنسبة للمتلقي رغم كونه غير مباشر، ذلك أن موضع الكفار في نار جهنم يتناقض مع ما يقدّم للنازل من حسن الضيافة، فجاءت الآيات بطريقة ساخرة مُرّة استعملت بقصد مضادًا لمعناها تماما.

وكخاتمة يتضح للدّارس أن الأفعال الكلامية في القرآن الكريم تنوعت في صيغتها المباشرة متمثلة في النداء والأسف والحسرة وأفعال الوعد والوعيد...

وكذلك في صيغتها غير المباشرة وما أكثرها، فقد تجاوزت صيغتها المباشرة إلى معانٍ غير مباشرة، وذلك في سياق الإشارة إلى إمكانية مخالفة ظاهر اللفظ لمراد المتكلم، بفضل وجود جملة من القرائن المقامية والمقالية التي تساعد المرسل في تحقيق قصده، وهذا جدّ واضح في الخطاب القرآني مما أدّى إلى كثرة الأفعال التي خرجت عن حقيقتها وتجاوزت ظاهرها إلى مقاصد أخرى.

[1]- حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم"، ص 232.

خامسا: العدد 03: مقاربة تداولية لحكمة عطائية

د. عزالدين الناجح – جامعة منوبة –تونس.

فرض مصطلح الخطاب نفسه في المجال الأدبي والنقدي، حيث ازدهر مفهوم الخطاب مع ظهور اللسانيات الحديثة على يد **فرديناد دوسوسير** وما تلا ذلك من تطورات منهجية ونقدية امتدت لتشمل حقولا أخرى جديدة بمرور الزمن ومن هذه التي ارتبطت باللسانيات نذكر: علم النفس وعلم الاجتماع، والتداولية، وغيرها من العلوم والمعارف المعاصرة التي جعلت من **تحليل الخطاب** عمدة أساسية لفهم وتحليل ومناقشة النصوص والقضايا والأفكار المطروحة.

الحكمة:

تساءل الباحث في أي خانة نضع الحكمة وضمن أي ضروب الكلام تموقعها catégorisation، هل هي ملفوظ énoncé أم هي خطاب discours؟، والبيّن حسب الباحث أن الحكم العطائية حسب بنيتها القضوية Structure Propositionnelهي ملافيظ des énoncées.[1]

إن الحكم العطائية هي كتاب الحكم **لابن عطاء الله الاسكندري**، وهو مصنف ص صغير الحجم لكن كثرت شروحاته وتحقيقاته وهو كتاب يتكون من ثلاثة أقسام:[2]

- قسم الحكم والمواعظ والاسنباطات.
- قسم المكاتبات أو الإخوانيات.
- قسم المناجاة.

وهذا المقال يدور حول القسم الأول الذي يمثل تقريبا ثلثي المصنف.

وهو عبارة عن ملافيظ تقع في شكل جمل اسمية وفعلية وإن غلبت الجمل الاسمية بالكم.

وفي الإحصاء الذي أثبته **حسن السماحي السويدان –1998–** حيث ضم قسم الحكم مائتين وأربع وستين حكمة متفاوتة الطول.

[1] – عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، مجلة الخطاب ، ع 03، 2008، ص 26.

[2] – المرجع نفسه: ص 31.

ولقد طغت الجمل الاسمية المركبة، ومثال ذلك الحكمة رقم 120 «**الصلاة محلّ المناجاة ومعدن المصافاة تتسع فيها ميادين الأسرار وتشرق فيها شوارق الأنوار علم وجود الضعف منك فقلّل أعدادها وعلم احتياجك إلى فضلها فكثرها امدادها**»[1]، وغير هذه كثير ما أدّى بالباحث إلى طرح التساؤل السابق.

ومن أجل معالجة هذه القضية تناول الباحث مجموعة من المصطلحات التداولية نوجزها فيما يلي.

1/ الملفوظ:

استند الباحث في تحديد الملفوظ بما حدّده **ديكرو** بقوله: «**هو الجملة زيد إليها المقام**» أو «**الجملة في مقام الاستعمال**»[2] وقد أشار الباحث أنه من عام **1966م** مع العالم **بنفنست** اكتسب الملفوظ شأنا خاصا في الدراسات اللسانية فأصبحنا نسمع **باللسانيات التلفظية ولسانيات التلفظ، وبنية الملفوظ** في مكان تسمية الجملة، إلى أيامنا هذه مع **ديكرو** و **أسكونبر** و **موشلار** و **ريبول** هذين الأخيرين أشارا إلى ضرورة التفريق بين المصطلحات اللسانيات: الجملة مقابل الملفوظ Phrasevs énoncé، فهما يعتبران أنّ «**الملفوظ هو الجملة وقد خصصت ببعض المعلومات عن وضعية التلفظ**»[3] مستندا إلى ذلك ما أكّده **ديكرو** في جلّ كتبه حين قال «**أن الملفوظ هو الجملة وقد زيد إليها المقام أو مقتضى الحال كما يقول البلاغيون العرب**»[4]، وفي عام 1984 قام **ديكرو** باستنباط خصائصه وهي الاستقلالية، الترابط، والانسجام، التنامي والحرية، فبعد أن كان الملفوظ مجرّد حدث تلفظي أصبح قطعة من الخطاب فإذا كانت الجملة من اهتمام اللسانيين فإنّ الملفوظ من اهتمام التداوليين.

3/ الخطاب والملفوظ Discours /énincé:

استعمل مصطلح التلفظ (Enonciation) كمقابل لمصطلح الملفوظ (Enoncé) لكنه يفضل استعمال التلفظ بدلا من الملفوظ، وذلك لأنّ «**التلفّظ Enonciationهو الفعل الذاتي في استعمال اللغة، والملفوظ**

[1]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمه عطائية"، ص 32 .
[2]- المرجع نفسه: ص 26.
[3]- المرجع نفسه:ص 26.
[4]- المرجع نفسه: ص 27.

Enoncé«**هو الموضوع اللغوي المنجز والمنغلق والمستقل عن الذات التي أنجزته**»[1] أما **هاريس** بقوله «**هو كل جزء من أجزاء الكلام parties du discours يقوم على متكلم**»[2]

هذا التعريف عبارة عن كلام منجز في وحدة دلالية، هذه الوحدة يمكن أن تتجاوز الجملة وبذلك تصبح خطابا، ولا بدّ من توفّر شرط في الملفوظ وهو اجتماع الملفوظ مع مقام التواصل.

فالسجال بين "**اللسانيات التلفظية**" و "**اللسانيات الخطابية**" حسب الباحث هو سجال على المصطلح فقط لأن آلية دراستهما ومعالجتهما واحدة والمقصد المشترك هو تحقيق المعنى وانسجامه cohérence.

فتحليل الملفوظ أو تحليل الخطاب أمر واحد، وتحرّي الانسجام والكشف عنه في الملفوظ يوازي تماما ما يحدث مع الخطاب.

4/ الخاطب.

حدّد الباحث الخطاب مستندا في ذلك إلى موسوعة **إنكارتا** بأنه "**مجموعة من الملافيظ**"[3]، وأضاف كذلك آن **ريبول** و**جاك مرشلار** معجمها الموسوعي للتداولية بأنه «**نشاطا إنسانيا activité humaine تثيره رغبة وهدف معين من خلاله يوجه متكلم إلى مخاطب رسالة عبر علامات متواضع عليها**»[4]، وما يلاحظ من هذا القول أنه تعريف شامل وعام، حيث ذكر فيه عناصر الخطاب، وهي: الباثّ والمتقبّل والعلامة **لبنفنست** التواصلية وهذا التصور أحاط بالخطاب في جل معانيه واصطلاحاته.

ذكر الباحث أنّ للخطاب زاويتين **زاوية الشكل** (**لسانيا**) والمضمون (**خطاب فلسفي، خطاب ديني...**)، مضيفا في هذا الصدد تعريفا تقنيا للخطاب مستندا إلى ما أورده **جاك موشلار** و **آن ريبول** في معجمها «**الخطاب متكون من مجموعة من الملافيظ التي يوجد بينها رابط، وهذا الرابط متعدّد والأنواع: موضوعي thématique، مرجعي référentielle، قضوي propositionnelle، وحجاجيargumentatif**»[5]

[1]- عبد الكريم الكردي: "السرد في الرواية العربية المعاصرة"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006، ص 105.
[2]- سعيد يقطين: "تحليل الخطاب الروائي"، ص 17.
[3]- عزالدين بن الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 27.
[4]- المرجع نفسه: ص 28.
[5]- المرجع نفسه: ص 28.

وما استنتجناه من هذا التعريف أن كل مجموعة من الملافيظ يجمع بينها علاقات موضوعية، مرجعية، قضوية، وحجاجية يُعتبر خطابا إذا لم تتوفر هذه العلاقات لا يعتبر خطابا.

وأضاف الباحث أيضا إلى هذه الروابط عنصرًا مهمًا هو **الانسجام** Cohérenceالذي يُعدُّ عنصرا مهما في قيام الخطاب وأثبتا **آن ريبول** و**جاك موشلار** هذا التعريف في أطروحات الخطاب التالية: [1]

1- في اللغة توجد وحدات وأعمال تنتمي إلى مجموعات متباينة تحقق انسجام الخطاب.

2- الملافيظ المكونة للخطاب المنسجم يجب أن تكون مفصلة Segmentable.

3- توجد وظيفة خاصة تحيل على كل وحدة تلفظية أو عمل تلفظي هي معيار انسجامه.

4- المقاطع التخاطبية تتفاعل حسب قواعد الترابط التي يحكمها نوع من العمل اللغوي.

وهذه الأطروحات اتكأ عليها اللسانيون والتلفظيون والتخاطبيون ومنهم "**لينفسن**"، ولقد استند الباحث كذلك إلى ما ذكره **ما نغينو** مع **شارودو** في كتابهما **تحليل الخطاب**، حيث عالجا في مقدّمته كلمة **خطاب** Discours، إذ لخص الباحث هذه التعاريف فيما يلي: [2]

1- أن يكون مرادفا للكلام بالمعنى السوسيري، وهو التلفظ بالملفوظ.

2- أنه وحدة قيس أكبر من الجملة الملفوظة...إنه موضوع النص الذي يدرس انسجام الملافيظ.

3- في إطار نظريات التلفظ أو التداولية تطلق كلمة **خطاب**sxعلى الملفوظ الذي له أبعاد تفاعلية على الآخر وتكون مؤثرة في وضعية ما.

4- أن يكون رديفا للغة langueكنظام افتراضي له خصوصية الإنجاز في مقامات محددة أو إن كنا نفرق بين دراسة عنصر ما في اللغة من وجهة وفيما يقابله في الخطاب من جهة أخرى.

فالخطاب من خلال هذه التعاريف الخمسة لم يخرج عما قاله **دي سوسير** و**بنفنست** فهو عبارة عن رسالة من **باث** إلى **متقبل** عبر **قناة** هي اللغة بعلاماتها وسنينها.

[1]- عزالدين بن الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 29.

[2]- المرجع نفسه: ص 30.

5/ تحليل الخطاب:

استند الباحث في تعريف تحليل الخطاب في مقالِه إلى رأي كل من "**ريبول**" و"**موشلار**"، "**منقونو**"، "**شارودو**"، حيث «**اعتبروا تحليل الخطاب بحث في تأويله الصحيح والمقصود المؤدّي لوظائف اللغة أولا والخطاب ثانيا على نفس القدر من النجاعة**»[1]، ومنه فتحليل الخطاب يعتمد على التأويل والتفكيك حيث يفكك المستقبِل مضمون الرسالة مع الرجوع إلى المعلومات المخزّنة لديه، ثم يعيد تركيب الخطاب، وأضاف الباحث «**أن تحليل الخطاب كتخصص متعدد المشارب Multidixplinare يعطي للخطاب المعنى بوسائط في الدرس أقرب للعملية والموضوعية**»[2]، وهذا يدل على أن تحليل الخطاب يتم بواسطة آليات ومناهج متعدّدة: التداولية، السيميائية، الأسلوبية...الخ.

ولتحليل الخطاب تعاريف متعدّدة، فهو عند **جورج مونان** Géorge Mounin يرمي إلى أنه: «**كل تقنية تبحث عن تأسيس العلاقات أو الصلات التي توجد بين الوحدات اللغوية للخطاب، المكتوب أو الشفوي على مستوى أعلى من الجملة**»[3] أي أنه تعدّى إطار المفردة والجملة، أما بالنسبة للغة التي يدرسها فقد تكون مكتوبة أو منطوقة، وما دام تحليل الخطاب قد تجاوز الإطار الجملي «**فإن الوحدة التي اعتمدها في التحليل تتمثل في جمل منظمة تنظيما داخليا حسب قواعد الانسجام**»[4] أي أنه اعتمد على جمل متتالية مترابطة ومنسجمة فيما بينها تشكل خطابا موحّدًا.

6/ التأويل l'interprétation:

أورد الباحث هذا المصطلح استنادا لما قاله ريبول وموشلار، منقينو، شارودو، باعتبارهم أنّ تحليل الخطاب بحث في تأويله الصحيح.

---

[1]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 32.

[2]- المرجع نفسه: ص 32.

[3]- رشيد عزي: "إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية" –تحليل الخطاب نموذجا- دراسة نقدية، إشراف بوعلي كحال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص: تحليل الخطاب، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2008-2009، ص 49.

[4]- المرجع نفسه: ص 49.

إنّ التأويل في الدرس المعاصر قائم على «**إعادة ما نملكه من رصيد معلوماتي وبلورته في سياق التجربة لإعطاء سلطة النص صفة التحرّر من قيود خلق الصور التي تحفّز الانعكاس الإدراكي لمعنى التأويل**»[1] فالقارئ له الدور الأكبر في التأويل، حيث يجتهد في استرجاع المعلومات المخزّنة لديه وربطها مع مضمون الخطاب وسياقه لأجل الوصول إلى المعنى المقصود.

7/ الانسجام Cohérence :

أورد الباحث مفهوم الانسجام من خلال المثال المدروس (الخطاب) «**حظ النفس في المعصية ظاهر جلي وحظها في الطاعة باطن خفي ومداواة ما يخفى صعب علاجه**»[2]، حيث يرى أن فيه «**تماسكا وانسجاما يكشفه تسلسله**»[3]، كما أنه استدلّ على هذه الحكم بقواعد **كارول** الأربع أوجزها فيما يلي: [4]

1. قاعدة التكرار règle de répétition:

يرى الباحث أن الانسجام ينكشف عند أخذ الكلام برقاب بعضه كما يقول القدامى، ويتضح ذلك في الملفوظ المدروس عبر الإحالة والضمائر المتصلة وحظها في الطاعة باطن خفي والاستبدال العجمي (ومداواة ما يخفي صعب علاجه)، إذن ضمير الهاء هنا يحيل إلى النفس في القسم الأول.

2. قاعدة التطور règle de progression :

يرى الباحث أنّ قوام هذه القاعدة أن يكون هذا الملفوظ، الخطاب الآخذ برقاب بعضه بعضا مفيدا في تكراره ويعني مصطلح **التطور** عند **كارول** أن يحمل الخطاب الملفوظ في تطوّره دلالة جديدة فلا يكرّر بعضه دون أن يتطور، وضح الباحث هذا الرأي من خلال الخطاب المدروس: أ- **وحظّهما في الطاعة باطن خفي.**

ب- **ومداواة ما يخفى صعب علاجه.** [5]

[1]- نعيمة سعدية: "تحليل الخطاب والإجراء العربي": قراءة في القراءة، مجلة الأثر، أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع خاص، ص 79.

[2]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 32.

[3]- المرجع نفسه: ص 32.

[4]- المرجع نفسه: ص 33.

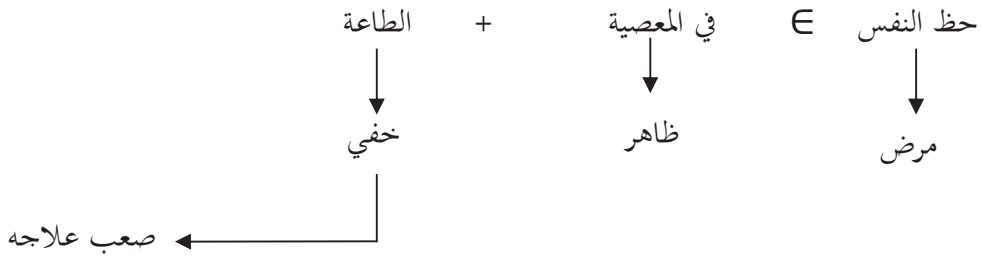
[5]- المرجع نفسه: ص 33.

فيرى الباحث أنّ هذين القسمين من الخطاب في كليته يحمل دلالة ومعلومات جديدة متناسلة لم يتوفر عليها القسم الأول،كما يرى أنّ هذا التطور هو تطور خطي كما يسمّيه **كومبيت**.

3. قاعدة عدم التناقض règle de non contradiction:

يقول الباحث في هذا الصدد «**قوامها أن لا يكون في الخطاب لحن يخلّ بانسجامه وتماسكه** »[1] ووضّح الباحث هذا من خلال القسم الثالث من الخطاب المدروس «**ومداواة ما يخفى صعب علاجه**»[2]، فهو يرى أن هذا القسم بمثابة التذييل للخطاب الذي يقيه عدم التناقض، ويضفي عليه نوعا من الانسجام، حيث تتحقق به عدّة وظائف منها الوظيفة الحجاجية للغة، والوظيفة التواصلية.

كما يوضّح الباحث أن للمعجم دور في كشف عدم تناقض الخطاب وانسجامه في الشكل التالي: [3]



4.**قاعدة العلاقة Règle de relation**: يحدّد الباحث بأن «**قوامها التركيز على جعل الخطاب منسجما بحيث يحيل على العلاقات في الكون بشرط أن تكون هذه العلاقات مترابطة متماسكة من قبيل ما يوفر التركيب الشرطي والعلاقة السببية والتلازمية**»[4]، إذن فجملة الشرط وجوابه، والعلاقات السببية التعليلية والعلاقات التلازمية لها دور فعال في جعل الخطاب منسجما ومتماسكا، ووضّح الباحث قوله بالشكل التالي:

أ- حظ النفس في المعصية ظاهر جلي

ب- وحظها في الطاعة باطن خفي ← ج- ومداواة ما يخفى صعب علاجه.

[1]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 33.
[2]- المرجع نفسه: ص 33.
[3]- المرجع نفسه: ص 39.
[4]- المرجع نفسه: ص 34.

فقاعدة العلاقة هنا تظهر في التلازم بين (أ) و(**ب**) وعلاقتها التلازمية بـ (**ج**) وذلك بما يضيفه (**ج**) من دلالة بـ (**أ وَ ب**).[1]

ويعدّ الباحث قواعد **كارول** الأربع برهانا على نجاعة الحكمة العطائية.

إنّ الانسجام «**يعني العلاقات أو الأدوات الشكلية أو الدلالية التي تساهم في الربط بين عناصر النص الداخلية وبين البيئة المحيطة به من ناحية أخرى**»[2]

وفيه تأكيد على نصية النص من خلال العلاقات الشكلية والدلالية بالإضافة إلى عنصر السياق.

7/ الحجاج:

أورد الباحث الحجاج كما حدده **ماير**، فيقول: «**إنّ مدار الحجاج هو دراسة العلاقة بين الضمني والصريح**»[3]، وذلك بما يوفر القسم (**ج**) من استلزامات هي في الأصل منحدرة من (**أ**) وَ (**ب**)، وهي بمثابة المفاهيم والمقتضيات التي يروم الباث المحاججة بها.

إن المقاربة الحجاجية في اعتبار الباحث، توفّر لمسائل تحليل الخطاب حلولا عبر مناوليها، والمقاربة الحجاجية تكشف عن إستراتيجية قدّ الخطاب وتعديله régulation ، واستند الباحث في ذلك إلى ما جاء به المنوال المنطقي لـ**تولمين -1958-** في كتابه **استعمالات الحجاج** uses of argumentation فيمكن أن يُعتبر نموذجا جيّدا أو منوال **التداولية المدمجة** لصاحبيه **ديكرو** وَ **أنسكوبر** في مصنّف **الحجاج في اللغة (1983)**، فأورد الباحث في مقاله الشكل التالي الذي يبيّن انسجام الخطاب حجاجيا:

[1]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 34.

[2]- فهيمة لحلولي: "استراتيجية الخطاب في كتاب الإشارات السيميائية الإلهية والأنفاس الروحانية لأبي حيان التوحيدي" –دراسة تحليلية سيميائية–، إشراف محمد بوعمامة، مذكرة ليل شهادة الماجستير في اللغة العربية، تخصص علوم اللسان، العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2002- 2003، ص 185.

[3]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 34.

أ: حظ النفس في المعصية ظاهر جلي — مقدمة أولى

ب: وحظها في الطاعة باطن خفي — + مقدمة ثانية

مسلمات الانطلاق

Proposition de départ

ج: ومداواة ما يخفى صعب علاجه — حكم أول صريح

Conclusion n°1 explicite

= إذن لا بدّ من التركيز على مجاهدة النفس

وبيان حظّها في الطاعة لرصده وكشف خائفه

Conclusion n°2 Implicite

1

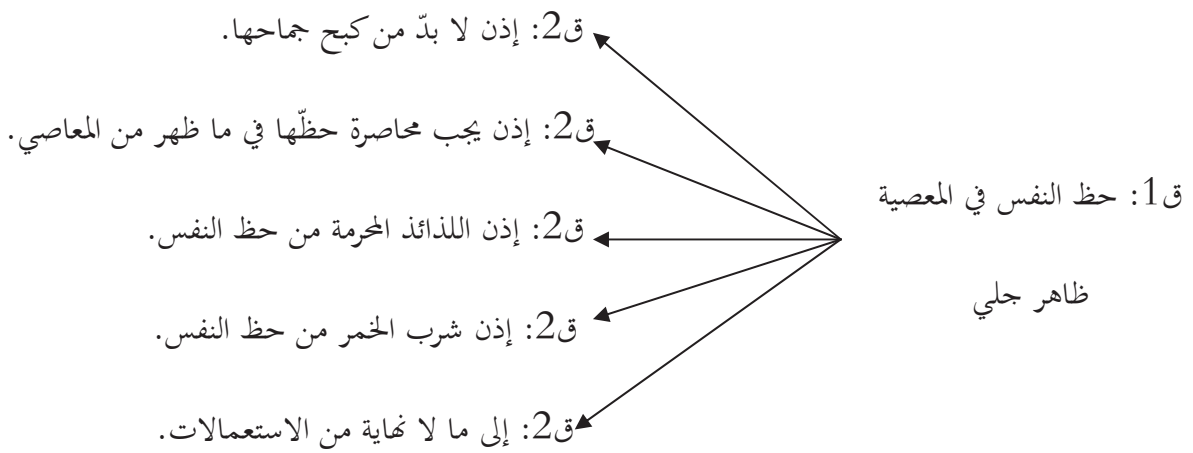
يقرّ الباحث في القراءة التي اقترحها بأنّ الحقيقة تعود في أصولها إلى مناويل **تولمين**.

كم أورد الباحث تعريف آخر للحجاج، إذ يقول «**إنّ الحجاج يكون بتقدم المتكلم قولا أولا (ق1) أو مجموعة من الأقوال يفضي إلى التسليم بقول آخر (ق2) أو مجموعة أقوال أخرى**»[2]، ثم يفسر الباحث هذا التعريف بما يلي: وعادة ما يكون (ق1) أي القول الأول أي المعطى بمصطلح **تولمين** ومسلمة الإنطلاق باصطلاح **بيرلمان** و**تيتيكاه** من قبل المصرّح به l'explicite ، في حين أن (ق2) يمكن أن تكون ضمنية أو صريحة وأطراف الحجاج ما كانت فيه (ق2) من قبيل الضمني implicite وبقدر ما يتوغّل (ق2) في الضمنية يكون الحجاج ناجعا وناجحا، لكثرة الاستلزامات التي يوفرها وتزكّيها في ذلك المواضع topoï ، ويمكن إجراء هذا الكلام النظري على الحكم كخطاب في كليتها، وفي ذلك برهنة على استوائها خطابا متكاملا، كما يصدق المنوال على ملافيظ الحكمة عبر عملية التجزئية décomposition، ويمكن للأشكال التالية بيان ذلك:

[1]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 35.

[2]- المرجع نفسه: ص 36.

الشكل الأول: [1]



الشكل الثاني: [2]

(ق1) حظ النفس من المعصية ظاهر جليّ، وحظها في الطاعة باطن خفي، ومداواة ما يخفى صعب علاجه.

- النفس حظوظ لا بدّ من مجاهدتها.
- لا بدّ من مجاهدة حظوظ النفس من المعصية وفي الطاعة.
- لا بدّ من التحري من حظوظ النفس في الطاعة.
- لا بدّ من التركيز على النقاط الخفية في المجاهدة.

إنّ تعدّد الاستلزامات أو النتائج- إنما مرّه المقامات أو الوضعيات التلفظية على حدّ عبارة **أوريكيوني Situation énonciatives.**

وأورد الباحث كذلك تقسيم الحجج إلى نوعين هما: الحجاجية القوية argumentative forte وحجاجية ضعيفة argumentative faible، فالعوامل الحجاجية opération argumentatif والمواضع، ومن خلال هذا يعتبر الباحث الحكمة في حدّ ذاتها موضعا يحتكم إليها ومخزن حجج يحاجُّ بها.

ومما سبق نجمل القول فيما يلي:

[1]- عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، ص 36.

[2]- المرجع نفسه: ص 37.

من خلال هذه المقاربة التداولية لحكمة عطائية خلص الباحث إلى أنّ الجدل القائم اليوم في الدرس اللساني بين الملفوظ والخطاب إنّما هو ساطع على ثراء اللغة، كما أقرّ من خلال هذه المقاربة اللسانية التداولية أنّ الحكم العطائية من الملافيظ تنهض بطاقة حجاجية قويّة وفعّالة.

وورد في هذا المقال عدّة مصطلحات تداولية منها:

الملفوظ الذي اختلفوا في تعريفه فمنهم من يقول أنه يرادف الجملة و الخطاب، ومنهم من يفرق بين كل من الملفوظ،و الجملة، والخطاب.

والخطاب يتوفر على عناصر العملية التواصلية من باث ومتقبّل وقناة وسياقٍ، أمّا بالنسبة لتحليل الخطاب فهو تفكيك الخطاب وإعادة تركيبه، بحيث مدى حضور خصائص الانسجام والتناقض.

سادسا: العدد 06: الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم)

-دريسي صالح-

المركز الجامعي بورج بوعريريج

إنّ التعبير اللغوي وسيلة مهمة لا تضاهيها أي وسيلة أخرى للدلالة على المعاني النفسية والفكرية التي يحاول الناس التفاهم والتواصل بها، ولكن هذه الوسيلة التعبيرية تعجز أحيانا عن نقل المعاني النفسية والفكرية التي يحاول الناس التفاهم والتواصل بها ولكن هذه الوسيلة التعبيرية وتعجز عن نقل المعاني المقصودة بدقة، ذلك لأنها معان غير متناهية بخلاف الألفاظ اللغوية المستعملة للتعبير عنها، ومن هنا يستعمل اللفظ الواحد أو العنصر اللغوي الواحد للتعبير عن أكثر من معنى، للتعويض عن النقص الحاصل في الألفاظ بالنسبة إلى هذه المعاني ويؤدّي هذا الاستعمال إلى ظاهرة الاحتمال الدلالي، حين يتردد السامع بين معنيين أو أكثر فيحصل اللبس غالبا بسبب هذا التعدد الدلالي.

وعليه كان لزاما البحث عن علامات تُعين المخاطب لتحديد المعنى المقصود، فكان السياق هو تلك العلامة.

يعدّ السياق عنصر رئيسي من محاور علم الدلالة، وهو ثمرة من ثمرات اللسانيات، إذ جعلت منه نظرية ومنهجا خاصا في دراسة المعنى، ولأهميته البالغة اهتم العلماء به على اختلاف توجهاتهم وهذا لأهميته البالغة، وقد ظهر جليا في مصنفات: اللغويين والبلاغيين والمفسرين والأصوليين ....الخ.

ومن هؤلاء العلماء نجد الإمام **بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي**، الذي يتحدّث في كتابه "**البرهان في علوم القرآن**" عن دراسة النص في أسيقته المتعدّدة. وفي هذا الصدد تناول الباحث **صالح دريسي** بحثا سطره تحت عنوان **الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم)** ، حيث أورده في العدد السادس من **مجلة الخطاب**.[1]

درس الباحث مصطلحا من المصطلحات التداولية وهو "**السياق**"، وربطه بالنص القرآني ليصبح "**السياق القرآني**"، حيث عرفه بقوله: «**إنّ السياق القرآني جزء من السياق بمفهومه العام، وهو مرتبط بنص خاص هو القرآن الكريم**»[2]، ومن هنا تتبيّن العلاقة بين السياق العام والسياق القرآني، فهي علاقة الجزء بالكل أي

[1]- صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم)، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ماي 2010، ص 173.

[2]- المرجع نفسه: ص 173.

السياق القرآني جزء من السياق العام. ويضيف الباحث بعض المكونات التي تميّز السياق القرآني عن باقي الأسيقة وهي: [1]

- الأغراض والمقاصد التي بني عليها النص.
- النظم والأسلوب القرآني المؤتلف من مجموع الكلام والتعبير فيه.
- الأسباب والأحوال التي نزلت فيها الآيات.
- تنوع المخاطبين بها.

فهذه المكونات في مجملها راجعة إلى عموم معنى السياق وعناصره الأساسية العامة، ويجمعها **نشوان عبده** نسبة إلى **عبد الوهاب أبو صفية الحارثي** بقوله: «**أما السياق القرآني فإننا نقصد به أمرين:**

1- الأغراض والمقاصد الأساسية التي تدور عليها جميع معاني القرآن، إلى جانب النظم الإعجازي، والأسلوب البياني الذي يشيع في جميع تعبيراته.

2- **الآيات والمواضع التي تتشابه في موضوعاتها** »[2].

ومن التعريف يتضح أنّ السياق القرآني يجمع بين التتابع الدّال على الترابط والانتظام الدال على السير المنتظم للمعاني، وبلوغ الغاية التي يقصد منها إعطاء المعنى التام للغرض الذي لأجله نزل القرآن.

إن محدّدات السياق مختلفة ويتضح ذلك من خلال النموذج الذي اعتمده الباحث وهو **البرهان** لـ **الزركشي** حيث يقول: «...**ويعزى هذا الاختلاف من وجهة نظر مرتبطة بالنظرية السياقية الحديثة التي توزع مفهوم السياق وانتحائه لمناحٍ ثلاثة لاحظنا اجتماعها كلّها في كتاب البرهان**»[3]، أي اختلاف مناهج العلماء وتنوّعها في التحليل أدّى إلى اضطراب في مفهوم السياق وتقسيماته

عرض الباحث المناحي الثلاثة للسياق كما وردت عند **الزركشي** فيما يلي:

[1]- صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي": ص 173.

[2]- نشوان عبده خالد قائد: "السياق القرآني وأثره في خدمة التفسير المقاصدي عند ابن عاشور"، مجلة: الفكر الإسلامي المعاصر، لبنان، ع 73، 2013، ص 17.

[3]- صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي"، ص 174.

1/ المنحى اللغوي:

يذهب الباحث إلى: «**أنّ الزركشي في حديثه عن القرآن وتفسيره يرى أنّ طريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب ما تساق إليه**»[1]

ومنه نخلص إلى أنّ المنحى اللغوي عند الزركشي يتمثل في النظر إلى المفردات اللغوية، وجاء في كتاب لـ **هاني عبادي المغلّس** عندما عرّفه بأنه: « **الوقوف على بعض أجزاء النص دون بعضه الآخر ينتج عنه خلل في المعنى،وقصور في الفهم، فلا بدّ –إذًا– أن يَنظر المحلّل للفظ أو النص نظرة كلية تشمل جميع أجزاء النص والنصوص الأخرى ذات العلاقة، فإنها تمثّل وحدة عضوية يُؤازِرُ بعضها بعضا في تبيين مقصود الخطاب** »[2]

ومنه فالمنحى اللغوي هو الوقوف على مجموع النص وليس الوقوف على بعض أجزائه فقط، ويتم تحديد معاني الألفاظ أو الكلمات والوحدات عن طريق العلاقات التي تتم فيما بينها، أي من خلال العناصر التي تكونه والقرائن التي تسبق أو تلحق الكلمة المراد تفسيرها.

كما أن **الزركشي** يجعل: «**دلالة السياق ترشد إلى تبيين الجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة وهو من أعظم القرائن، الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظرته**»[3]

وفي هذا ينبّهنا إلى قوله تعالى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ » (الدخان 49)، موضحا أنّ سياقه يدل على أنه الذليل الحقير.

حيث عدّه الباحث عنصرا أساسيا يؤدّي إلى فهم النص في مجمله، وحذّر من الخطأ في تحديده أو إهماله له، لأنّه يؤدي إلى التباس المعنى.

والمنحى اللغوي يمثّل السياق اللغوي في الدراسات الحديثة فهو الوعاء النحوي والبلاغي الذي جاءت فيه الكلمة أو العبارة في فهم المعنى بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها، وفي هذا يقدّم الباحث هذا المفهوم بقوله:

---

[1]– صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي"، ص 174.

[2]– هاني عبادي محمد سيف المغلّس: " الطاعة السياسية في الفكر الإسلامي – النص والاجتهاد والممارسة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2014، ص 188.

[3]– الزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، ج2، ص 200.

«**وربط السياق بالجانب اللغوي توجه عام لدى المفسرين وعلماء القرآن...إلاّ أنّ بعضهم استخدموا عبارات من مثل: نظم الآي، نسق الآية، دلالته على الموضع العام...**»[1] ومعناه أنه توجد مفاهيم تعوّض مفهوم السياق منها: نظم الآي، دلالتة على الموضوع العام...الخ.

- **نظم الآي:** وضح ذلك بقوله **الزركشي:** «**وقد تنزل الآيات على الأسباب خاصة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق**»[2]، فالربط بين عبارتي **"نظم القرآن"** وَ **"حسن السياق"** يدل على أنهما مترادفان أي السياق والنظم.

- **دلالته على الموضوع العام:** ويمكن التمثيل له بوصف سورة يوسف عليه السلام لها سياق واحد في موضوع واحد[3]، وهي لم تتكرّر في القرآن الكريم.

2/ المنحى الحالي:

يرى الباحث من خلال نموذجه –البرهان– أنّ هذا المنحى السياقي يتمثل في: «**الظروف المحيطة بالنص وهي: أسباب نزول الآيات الكريمة، وأمكنة وأزمنة هذا النزول**»[4]، أي كل ما يحيط بالكلام. وبالنسبة لمصطلحي الأمكنة في التعريف يقصد به –المكّي والمدني، أي السور أو الآيات القرآنية التي نزلت في المدينة أو مكة المكرّمة.

ويقابل هذا المنحى مصطلح **السياق الخارجي، المقامي** في الدراسات الحديثة، ويشمل كل ما يحيط باللفظة من عناصر غير لغوية تتصل بالعصر. ويرى الباحث أنّ هذا يتجلّى عند الزركشي من خلال تخصيصه بابًا بأكمله **لعلم أسباب نزول**[5]، و**بابًا للمكي والمدني**.[6]

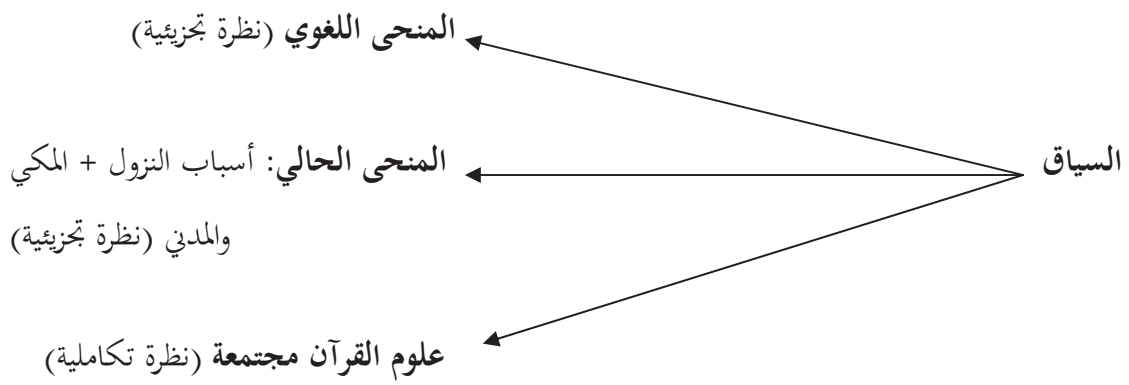
3/ المنحى المتكامل:

جاء جامعا مكملا للمنحى اللغوي والمنحى الحالي، ووضع الباحث هذا الرأي عندما قال: «**ومع إدراك الزركشي لمدى صعوبة الإلمام بهذه العلوم، إلاّ أنّه بجمعه لها جميعا في كتاب البرهان، استطاع الربط بين**

[1]– صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي"، ص 174.
[2]– الزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، ص 199.
[3]– المرجع نفسه: ص 22.
[4]– صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي"، ص 179.
[5]– الزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، ص 22.
[6]– المرجع نفسه: ص 187.

ما تمّ فصله في المنحيَيْن السابقين بتطرقه إلى مختلف العلوم التي تمسّ الجانب اللغوي للقرآن إلى جانب تلك المتعلقة بمحيطه الحالي»[1]، والمقصود بالمنحيين السابقين: المنحى اللغوي والمنحى السياقي.

من خلال هذا العرض الموجز للمناحي السياقية، وضع الباحث **صالح دريسي** مخطط سهمي يلخّص ما سبق:



-مخطط يمثل التوزع المفهومي للسياق في كتاب البرهان للزركشي-

الباحث من خلال هذا المقال بيّن أن **الزركشي** في كتابه **البرهان في علوم القرآن** قام بتقسيم السياق إلى ثلاث مناحي هي: المنحى اللغوي، الحالي والمتكامل.

إذن السياق القرآني أصل من أصول التفسيرات التي لا غنى للمفسّر عنها لما له من أثر في فهم مراد الله تعالى، وبيان المعنى الصحيح للآية،ودليل ذلك أنه أصل معتبر في تفسير النبي الكريم –صلى الله عليه وسلم– والسلف الصالح، كما أنه أصل معتبر عند العلماء في فهم كليات النص.

[1]– الزركشي: "الزركشي والإجراء السياقي"، ص 181.

سابعا: العدد 6: مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب (تناول تداولي للخطاب الثوري).

أ. يونسي فضيلة، المركز الجامعي البويرة.

لقد عرف الباحثون أهمية المقاصد في الخطاب، فتمثل ذلك عند كثير منهم في شتى العلوم التي تتعلق بلغة الخطاب، سواء أكان ذلك في القديم أم في الحديث، انطلاقا من أن المقاصد هي لب العملية التواصلية، لأنه لا وجود لأي تواصل دون وجود قصد فيه، فأهمية التواصل تكمن في الإفهام والتبليغ، ويعبر المرسل عن مقاصده في الخطاب من خلال اللغة إذ: «**إن اللغة تحيل عليه لتحديد معنى الخطاب لذلك احتجّ صاحب "المغني" على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه معتمدا على ملاحظته أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده**»[1]، فغاية قصد المرسل هي إفهام المرسل إليه، ومن شروط ذلك المرسل للتعبير عن قصده أن يمتلك اللغة في مستوياتها المعروفة، عارفا بالدوال وعلاقاتها مع مدلولاتها، وكذلك المعرفة بقواعد اللغة وتركيبها، بالإضافة إلى سياقات استعمالها، أي امتلاك مقومات الكفاءة اللغوية، فالدور الأساسي للمقاصد يتمثل في بلورة المعنى كما هو عند المرسل، إذ يتوجب عليه مراعاة كيفية التعبير عن قصده واتخاذ الإستراتيجية التي تتكفل بنقله مع مراعاة كل ما يحيط بالعملية التواصلية.

فكل خطاب ما ينتجه صاحبه له مقاصد موضعية تفهم منه مباشرة، بالإضافة إلى مقاصد إجمالية تفهم من مجموع المقاصد الموضعية والسياق. [2]

فوظيفة اللغة هي تحقيق التفاعل والانسجام بين عناصر الخطاب بما يخدم السياق، والحديث عن أهمية المقصدية كمبحث من مباحث التداولية هو موضوع المقال الذي بين أيدينا وقد وظفت فيه الباحثة مجموعة من المصطلحات التداولية تتمثل:

[1]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب"، ص 177.

[2]– آن روبول وجاك موشلار: "التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، ص 206.

– المقصدية:

تعددت مفاهيم المقصدية في مختلف الدراسات النظرية، سواء العربية منها أو الغربية، فقد حددت الباحثة مفهوم القصد استنادًا إلى ما أورده "**الشهري**" حين عرّف هذا الأخير بأنه «**دال على الإرادة، أو دال على المعنى، أو دال على هدف الخطاب**»[1] وهي المفاهيم العامة.

هناك من الباحثين اللغويين من يرى ضرورة حصول قصد المرسل في الخطاب بمفهوم الإرادة، وهناك من يذهب إلى حصر مفهوم القصد في المعنى، فينبني عن هذا عملية الفهم والإفهام، لأن الخطاب عملية تتم بين مرسل ومتلقي.

فالقصد – حسب الباحثة – ينبني على أمرين: الأول بالتوجيه إلى الغير، والثاني يتصل بإفهام هذا الغير مستندة في ذلك إلى ما أورده "**طه عبد الرحمان**" في كتابه "**اللسان والميزان**" حين قال: «**أما القصد الأول فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاما حقا تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم يحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلما حقا حتى ولو صادق ما تلفظ به فهما ممن التقطه، لأن المتلفظ لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد أفهم ما فهم...وإذا تقرر أن كلّ منطوق به يتوقف وصفه بالكلام على أن يقترن بقصد مزدوج يتمثل في تحصيل الناطق لقصد التوجيه بمنطوقه إلى الغير ولقصد إفهامه بهذا المنطوق معنى ما، فاعرف أن المنطوق به الذي يكون كلاما هو الذي ينهض بتمام المقتضيات التواصلية الواجبة في حق ما يسمّى خطابا**»[2]، ولم تعقب على هذا التحديد بل عدّت الخطاب الثوري يمثل ويجسد إرادة توجّه الشاعر نحو المتلقي بغرض إفهامه، حيث يقصد الشاعر –باعتباره مرسلا– إلى مرسل إليه، ليفهمه محتوى رسالته التي قام عليها إنتاج الخطاب.

وأضافت الباحثة كذلك ما رآه "**الشهري**" أن هناك من يرى أن المقاصد هي المعاني نفسها أو المعاني هي المقصودة، ومنها «**أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أنّ العرب إنّما كانت عنايتها بالمعاني، وإنّما اصطلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو الوسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود**»[3]، فالمعاني متفاوتة من حيث

[1]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "إستراتيجية الخطاب"، ص 188.

[2]– طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 214.

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري: "إستراتيجية الخطاب"، ص 195.

علاقة القصد بدلالة الخطاب الحرفية، ورغم معرفة المرسل إليه باللغة وأنظمتها المختلفة، لا يغنيه ذلك في إدراك قصد المرسل دون السياق المحيط بالخطاب، فالأمر يدور حول قصد المرسل وما يعنيه بخطابه وليس فيما تعنيه اللغة حرفيا.

فإيصال المعنى مرتبط بالسياق الوارد فيه؛ بقدرة المرسل أو المرسل إليه اللغوية وكفاءته التداولية، لأنه بعيدا عن السياق لا تستطيع اللغة أن تبين القصد الحقيقي للمرسل داخل الخطاب، ودليل **الباحثة** على ذلك أن المعاني ليست في اللغة فقط، حيث قالت «...**قاعدة مهمة في التواصل اللغوي، وهي أن المعاني لا تكمن في الأدوات اللغوية المستعملة، بل لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الأدوات ويوظفها بشتى السبل لتحقيق مقاصده ونواياه**»[1]، وبهذا تبين الباحثة أن امتلاك الكفاءة اللغوية لا تكفي وحدها لإبلاغ المقاصد بل يتم نقل القصد إلى المرسل إليه باستثمار وبلورة تلك الوسائل والأدوات في السياق الذي يعد أهم عوامل وضوح القصد بل يمكن القول أن القصد لا يتأتى إلا بفضله لأنه حسب الباحثة «**دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه...**»[2].

واستندت الباحثة في تبيان أهمية المقاصد إلى ما أورده الجاحظ في البيان والتبيين إذ قال: «**إذ ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين المستمعين وبين الأقدار والحالات...حيث يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات**»[3]

مؤكدة كذلك باهتمامات **الجرجاني** في **نظرية النظم** حيث عدّ من أكثر العلماء ترددًا لمصطلح القصد بل كان محور نظريته، حيث أكّد أن «**استعمال آليات معينة في الخطاب لا يكون إلا من أجل تحقيق مقاصد معينة يبتغيها المرسل ولا تحقق هذه المقاصد إلاّ في المعاني**»[4]

فالباحثة من خلال هذه الأقوال تؤكّد مرتكزات المتلفظ في تبليغ المقاصد، لأن إنتاج الخطاب مرهون بفهم مقاصد المرسل إليه، وعدم فهم القصد يكون بنتيجة مؤداها إنتاج خطابات لا تتناسب مع السياق، وهنا أكدت

[1]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب (تناول تداولي للخطاب الثوري)، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع 6، جانفي 2010، ص 285.

[2]- المرجع نفسه: ص 285.

[3]- الجاحظ: "البيان والتبيين"، تح: عبد السلام هارون، درا الجيل، بيروت، ص 139.

[4]- عبد القادر الجرجاني: "دلائل الإعجاز"، ص 240.

الباحثة مرّة أخرى على عدم كفاية اللغة وحدها لتحقيق الانسجام بين قطبي الخطاب، إلاّ أن معارضي نظرية المقاصد يذهبون إلى أن: «**الخصائص اللغوية المشتركة بين الناس هي التي تحدّد المعنى، ومن خلال معرفتنا المعجمية والتركيبية والدلالية نتمكن من ضبط معنى الخطاب فالخصائص اللغوية تؤدّي إلى الفهم والتأويل في استقلال تام عن البنيات الخارجية، لأنها مستمدة من المواضعات العمومية للاستعمال**»[1]، فحسب الباحثة فإن أصحاب نظرية المقاصد التركيبية يعتمدون على المادة اللغوية في الفهم والتأويل، مع أنهم يرون أنها غير كافية، إذ لا بد من معرفة معتقدات المرسل ومواقفه وآرائه، لذلك وصفت نظرية المقاصد بأنها: «**نظرية تركيبية من حيث جمعها بين المستويات اللغوية والسياق لاستنتاج القصد وفهمه ومنه جمعهم بين الكفاءة اللغوية والتداولية**»[2]، وربطت الباحثة هذا بالشاعر ومقاصده المعينة في خطاباته التي يسعى إلى إبلاغها للمتلقي، الذي بدوره يبحث في مضمونها وذلك لتتم عملية الفهم والإفهام بينهما.

درست الباحثة الموضوع من حيث قصد الشاعر الثوري على العموم هو الدعوة إلى الجهاد والحث على مجابهة الاستعمار من خلال الخطابات الشعرية التي نظمت قبيل الثورة وفي أثنائها، أمّا ما جاءت به الأشعار بعد الاستقلال فكانت تمجيدا لها ولبطولات شهدائنا والتغني بالوطن والحرية.

العلاقة بين شكل الخطاب وقصد المرسل:

شكل الخطاب يمثل العلامات اللغوية المستعملة في تكوينه، فقد ذكرت الباحثة أنّ «**لكل خطاب شكله اللغوي الخاص به وهناك علاقة بين هذا الشكل ومعناه، لذلك يجب الربط بين قصد المرسل، الذي يريد التعبير عنه في خطابه وشكل اللغة الدالّ عليه وذلك من خلال النظر إلى سياق التلفظ** »[3]، حيث أن ما يمليه شكل الخطاب اللغوي الظاهر قد لا يدل على قصد المرسل، ومنه فإن القصد لا يأتي مطابق في جل حالاته مع دلالة الوضع اللغوي، بحيث أن المعنى المقصود لا يكون هو المعنى الحرفي، لذلك على المرسل إليه فهم القصد اللغوي الحقيقي، الذي يسكن وراء دلالة الوضع اللغوي، لأنه إن لم يدرك بأن معنى المرسل المقصود لا يطابق

[1]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب (تناول تداولي للخطاب الثوري)"، ص 286.
[2]- المرجع نفسه: ص 287.
[3]- المرجع نفسه: ص 287.

المعنى الحرفي للخطاب، فإن عملية الاتصال لا تتم خاصة في عدم اعتبار بعض العناصر السياقية ودعّم الباحث هذا الأمر بالمثال التالي: [1]

حيث يقول الأستاذ لمديره أعطني إجازة لمدة عشرة أيام، يلاحظ من ظاهر الخطاب ومن شكله اللغوي أنه أمر، مستندة الباحثة في هذا على ما أشار إليه **مسعود صحراوي**: «**النظر إلى حالة المتكلم أو منزلته مقارنة مع المخاطب طلب مع الاستعلاء، فينص على أن الطلب مع الاستعلاء أمر**»[2]، ومنه فإن الطلب يسمى أمرًا إذا صاحبه استعلاء المتكلم على المخاطب، أمّا معطيات السياق فلا تؤكد ذلك الأمر، إذ يحتل الأستاذ درجة أدنى من المدير وهذا عدم تناسب بين دلالة لغة الخطاب الشكلية ومعطيات السياق، وعليه فلا يمكن أن تعتبر هذا الخطاب مندرجا في الأوامر: «**إنه قطعا لن يكون أمرًا بل هو طلب واقتراح أو رجاء**»[3].

عدّت الباحثة الشكل الخطابي غير كافٍ للدلالة على قصد المرسل في فعل لغوي معين، إذ يمكن أن يطابق شكل الخطاب قصد المرسل، كما يمكن ألاّ يطابقه أن هناك معاني مضمرة في الخطاب لا يتأتى الكشف عنها إلا بواسطة التأويل، ولقد أوردت الباحثة صورتين للخطاب، كما لخصهما علماء الأصول في قضيّتين:

الأولى: منطوق الخطاب: وهو ما يدعوه التداوليون بالمعنى الحرفي.

الثانية: مفهوم الخطاب وهو ما يسميه التداوليون بالمعنى المستلزم. [4]

وأضافت الباحثة أيضا ثنائية **الجرجاني** المقابلة للتقسيم السابق **المعنى /ومعنى المعنى** وحددتها استنادا إلى تعريفه.

- **المعنى**: «**هو ذلك المفهوم من ظاهر اللفظ والذي نصل إليه من غير وسائط.**»
- **معنى المعنى**: «**أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك إلى معنى آخر**»[5]

وهنا يقوم بتوجيه الأمر إلى المرسل إليه أثناء عملية تأويل الخطاب بالاستناد إلى معطيات سياقية وتركيبية.

---

[1]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب "، ص 287.

[2]- مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب"، ص 106.

[3]- المرجع نفسه: ص 107.

[4]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب"، ص 287.

[5]- المرجع نفسه: ص 288.

وأعطت الباحثة مقابلات لمفهوم المعنى ومعنى المعنى بثنائية **رولان بارث: التعيين** أو **التضمين (connotation/dénotation)**، حيث وضح أنه «**لا نجد في الثنائي تعيين/ تضمين connotation/dénotationسنين مختلفين بل مجموعتين سنيتين**»[1]، مدعمة هذا بتعريف **هيلمسليف للتضمين** عندما قال «**إنه عبارة عن معنى ثان la connotation est un sen second، حيث يكون الدّال نفسه مشكل من علامة أو نظام الدلالة الأول الذي هو التعيين Dénotation**»[2]

وبهذا حسب الباحثة تبقى التضمينات تلك المعاني التي لا توجد لا في القاموس ولا في النحو اللغوي، لأنّ الأول يُوسّعُ والثّاني يُغيّر.

حدّدت الباحثة تعريف التضمين من خلال فضائين هامّين: «**فضاء تالٍ (تابع) خاضع لتتالي الجمل وفضاء مكثّف هو فضاء تفاعل الدلالات النصية**»[3]

فالتعيين هو المعنى الأول الواضح والمباشر يستخلصه المتلقي بعد تلقي الرسالة، أما التضمين فهو أعمق ويتم الوصول إليه عبر سلسلة من التأويلات،وبهذا ينقسم الخطاب إلى قسمين خطاب صريح وآخر ضمني، الصريح يفهم من الدلالات الحرفية التي تمليها علينا لغة الخطاب، أمّا الضمني فنحتاج إلى وسائط كالسياق والكفاءة اللغوية لاكتشافها.

ولقد دعّمت الباحثة هذا التقسيم بالمثال التالي: [4] **القط فوق الحصير**، وهنا نستعمل اللغة حرفيا، في حين إذا قلنا لأحدهم **غرفتك زريبة للخنازير**، فالاستعمال هنا للغة غير مباشر، وغير مناسب لعدم التكافؤ بين النوعين، فهناك فرق بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي،ولذلك لا تؤول بنفس الطريقة، ودعّمت الباحثة هذا الرأي بهذا القول: «**ليس للأقوال الحرفية إلا معنى واحد هو معناها الحرفي أمّا الأقوال غير الحرفية فلها معنيان: معناها الحرفي ومعناها غير الحرفي أو المجازي**»[5]

[1]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب ، ص 289.
[2]- المرجع نفسه: ص 289.
[3]- المرجع نفسه: ص 290.
[4]- المرجع نفسه: ص 290.
[5]- المرجع نفسه: ص 191.

من كل ما سبق يتضح أنه لا بدّ من الاستيعاب الجيّد للمعنى الحرفي الصريح الذي يحمله الخطاب نفسه وبذلك يتم الوصول إلى الدلالات الكامنة في الخطاب من خلال إخضاع المعاني المباشرة للكفاءة اللغوية والسياق وهي عملية خاصة بالمتلقي، وهذا ما دافعت عنه الباحثة بتوظيفها فكرة السميائي **امبرثوايكو** في كتابه **حدود التأويل** حيث أنه سان فكرة «**انه لا يمكننا أن نؤول جملة أو نصا، ونكشف عن كل معانيه ومقاصده الممكنة إلاّ إذا فهمنا المعاني الحرفية لتلك الجملة أو لذلك النص**»[1].

ولقد ربطت الباحثة كل ما سبق بالخطاب الثوري كونه نوعًا من أنواع الخطابات يحمل معنى مباشرًا يكمن في ظاهر الخطاب، وآخر غير مباشر يستنتجه المتلقي من المعنى الإجمالي للخطاب بعد تأويله للمعنى الأول، مع العلم أن البعد المباشر هو الذي يطغى على هذا النوع من الخطابات، تماشيا مع سياق وموضوع الشعر الثوري ومقاصد الشاعر المبثوثة فيه,

مبدأ التصديق:

حددت الباحثة القصد بناء على المبدأ التداولي الذي اشتقه **طه عبد الرحمان** من التراث العربي الإسلامي والذي سمّاه **مبدأ التصديق**[2] وهو كما صاغه «**لا تقل لغيرك قولا لا يصدّقه فعلك**»[3] ويبنى هذا المبدأ على عنصرين اثنين: أحدهما نقل القول والثاني تطبيق القول.

وتتفرع على مبدأ التصديق قواعد التواصل وهي: [4]

أ- ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.

ب- ينبغي أن يأتي المتكلم به في موضعه ويتوفى به إصابة فرصته.

ج- ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته.

د- يجب أن يتخيّر اللفظ الذي به يتكلّم.

وإذا دققنا النظر في هذه القواعد نجدها جامعة لمبدأ التعاون، فالأولى تمثل مبدأ التعاون الثانية تمثل قاعدة العلاقة، والقاعدة الثالثة تقوم مقام قاعدة الكم أما الرابعة فتمثل قاعدة الجهة.

---

[1]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب"، ص 191.

[2]- المرجع نفسه: ص 192.

[3]- طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 249.

[4]- المرجع نفسه: ص 249.

كما يتفرع على مبدأ التصديق في جانبه التهذيبي قواعد استقرأها **طه عبد الرحمان** من التراث العربي الإسلامي وهي:

- **قاعدة القصد:** [1] لتتفقد قصدك في كل قول تلقيه إلى الغير، وجاءت الباحثة أنه يترتب عن هذه القاعدة أمران أساسيان: «**أحدهما وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبية والآخر، إمكان الخروج عن الدلالة الظاهر للقول**»[2]، وتعني الباحثة هنا بالخروج عن الدلالة الظاهرة للقول: المقاصد الكامنة في الخطاب، واكتفت بهذه القاعدة ولم تذكر القواعد الأخرى المتمثلة في:

- **قاعدة الصدق:** لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك.
- **قاعدة الإخلاص:** لتكن في تودك للغير متجرّدا عن أغراضك. [3]

ومن خلال هذه القواعد يتضح أن قاعدة القصد تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي سواء من جهة المخاطِب أو المخاطَب، أمّا قاعدة الصدق فتعني ممارسة الصدق في مستوياته الثلاثة: الصدق في الخير، والصدق في العمل، ومطابقة القول الفعل، فالمستوى الأول هو أن يحفظ المتكلم لسانه عن إخبار المخاطب بأشياء على خلاف ما هي عليها، والثاني: أن يصون سلوكه عن إشعار المخاطب بأوصاف هي خلاف ما يتصف به وأمّا الثالث: فهو يحفظ لسانه وسلوكه عن إشعار المخاطب بوجود تفاوت بينها.

- المقاصد الموضعية:

حددتها الباحثة بأنها «**الأغراض المباشرة مثل المعاني والأفكار التي تتحلى بوضوح بأسلوب مباشر يتطابق فيها المعنى الحرفي للغة مع قصد المرسل**»[4]، مثل الأمر بالجهاد والحث على النهوض ضد العدو، والدعوة إلى الوحدة واستعمال أسلوب الإخبار في الخطاب الثوري، إذ تتجسّد فيه كل أفعال الكلام السابقة التي يوظفها المبدع بأسلوب مباشر وصريح، ويلاحظ أن المقاصد الموضعية تمثل الأفعال الكلامية المباشرة.

ففي القصيدة الثورية المقصد موضعيا والأسلوب مباشرا نظرا لطابعها الحماسي والإرادة المباشرة في التأثير والإقناع، لذلك يغلب عليها المباشرة خاصة في فترة ما قبل الثورة فيبتعدون عن التصوير الفني وتوظيف صور الخيال.

---

[1]- طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 249.

[2]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب"، ص 284.

[3]- طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 251.

[4]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب"، ص 292.

وحسب الباحثة تتجلى هذه المقاصد من خلال الأفكار والمعاني المباشرة التي يترجمها الشاعر باستعمال مختلف الأساليب المباشرة والواضحة كأسلوب الأمر والنداء والنهي تأدية لأفعال إنجازية صريحة تطابق قصده الموضعي والصريح في الخطاب، وأوردت الباحثة عدة أمثلة لهذه الأساليب منها: [1]

سر إلى الميدان مأمون الخطى وتطوّع في صفوف الجيش ثائرا

هنا أمر صريح من الأب إلى ابنه، أمّا الفكرة فهي واضحة وضوح قصد الشاعر، المتمثل في حث ابنه على الالتحاق بصفوف جيش التحرير.

لا تيأسوا من رحمة الخلاق سوف اللقا يجمعنا ولو بعد الفراق.

وهذا أسلوب ينهي فيه الشاعر الشعب ألا ييأس، فإن النصر آت ولمّ الشمل يقترب.

فالأساليب المباشرة أو الأفعال الكلامية المباشرة تسهم بشكل كبير في بلورة المقاصد الموضعية داخل الخطاب.

– المقاصد الإجمالية:

حددتها الباحثة بأنها «**المعاني غير المباشرة التي نستنتجها عن طريق المعاني الأولى**»[2]

والمقاصد الإجمالية في الخطاب هي ما يقابل الأفعال الكلامية غير المباشرة عن **سيرل** والمقصود بها «**تلك الكيفية التي يعتمد عليها المرسل أو المتكلم ليقول شيئا في وقت يقصد فيه شيئا آخر**»[3]

واستنادا إلى هذا التعريف اعتمدت الباحثة على تقسيم سيرل للأفعال اللغوية إلى قوتين:

قوة إنجازية حرفية أو الفعل اللغوي المباشر: إذ فيه تكون القوة الإنجازية مدلولا عليها بصيغة العبارة، وقوة إنجازية متضمنة: أين يأتي القول في سياق معين حاملا لقوة انجازية غير القوة الانجازية التي يدل عليها مؤشر القوة الإنجازية.

ولقد دعمت الباحثة هذه التقسيمات بالمثال التوضيحي التالي:

هل أراك؟ هل أراك؟ سالما منعما وغانما مكرما؟

[1]– فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب" ، ص 294.

[2]– المرجع نفسه: ص 294.

[3]– المرجع نفسه: ص 294.

فالقيمة الإنجازية الحرفية تكمن في الاستفهام، بينما يخرج هذا الأسلوب إلى غرض تواصلي آخر هو الرجاء والتمني، وهو مقصد إجمالي يدل عليه جلّ الخطاب.

ولقد دعّمت الباحثة هذا الأمر أيضا بما قاله السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن عن معاني بعض الكلمات التي تتفرد بمعاني جديدة عند استعمالها في سياقات أخرى فقال: «...**الهمزة تأتي على وجهين: أحدهما: جواز حذفها...ثانيهما: أنها ترد لطلب التصور والتصديق، ثالثهما أنها تدخل على أحدهما: التذكير والتنبيه والآخر التعجب في الأمر العظيم**....»[1]، وبهذا يؤكد أن العبارة اللغوية الواحدة بإمكانها أن تحمل أكثر من قوة إنجازية متضمنة إجمالية، إضافة إلى قوتها الإنجازية المباشرة الموضعية.

كما استندت الباحثة إلى ما اقترحه طه عبد الرحمان في المجال ذاته شروطا محددة للفعل اللغوي كما حدّدها **سيرل** التي بها ينتقل المتلقي من المعنى الموضعي إلى المعنى الإجمالي متمثلة في الشروط التمهيدية التي يجب أن يستوفيها الفعل الكلامي وهي أربعة:[2]

- **شروط مضمون القضية:** تحدد أوصاف المضمون المعبر عنه بقول مخصوص.
- **الشروط الجوهرية:** وتعيّن هذه الشروط الغرض التواصلي من الفعل التكلمي هذا الغرض الذي يلزم المتكلم بواجبات معينة.
- **شروط الصدق:** تحدّد الحال الاعتقادي، الذي ينبغي أن يقوم به المتكلم المؤدّي لهذا الفعل التكلمي.
- **الشروط التمهيدية:** وتتعلق بما يعرفه المتكلم عن قدرات واعتقادات وإرادات المستمع وعن طبيعة العلاقات القائمة بينهما.

وبذلك تعد الشروط التمهيدية المساهمة الأكبر في تحديد الأفعال الكلامية ذات القوة الحرفية وتعدد قوتها المستلزمة.

ولقد عدّت الباحثة أفعال الكلام كتمظهر للقصد التواصلي «**ذلك لأن فهم القصد التواصلي للمتكلم لا يعتمد فقط على الدلالة اللسانية للقول بل ينطلق منها ويتجاوزها بتشغيل كل أنواع المقدمات**

[1]– مسعود صحراوي: "التداولية عن العلماء العرب"، ص 106.

[2]– طه عبد الرحمان: "اللسان والميزان"، ص 261.

والمؤشرات والقرائن السياقية، ويجنّد لذلك قدراته الاستدلالية والاستنتاجية التي تدخل في اعتبارها وفي حسابها أية معلومة...سواء ذات علاقة بالعلامة اللسانية أو بالسياق التداولي»[1]

وعليه حددت الباحثة أهمية التضمين في الأفعال المباشرة، حيث يتم الانتقال من الفعل المباشر (الاستفهام) إلى الفعل غير المباشر (الطلب والدعاء...) بناء على معلومات مشتركة بين أركان الخطاب، موردة بيت شعري لـ محمد العيد آل خليفة يقول فيه:

من للجزائر يفتد يها اليوم من سفه السفل.

إذ يمثل الخطاب في ظاهره فعلا لغويا مباشرا هو الاستفهام الذي يحيل بدوره إلى فعل لغوي غير مباشر هو دعوة الشاعر قومه إلى إنقاذ الجزائر والدفاع عنها والفداء في سبيلها، وهو غرض تواصلي خرج إليه أسلوب الاستفهام السابق، ومنه فهناك انتقال من السؤال إلى الطلب والدعوة.

وفي الختام، ونظرًا لأن المقاصد من أهم أركان الدرس التداولي ودوره في تحديد استراتيجيات الخطاب حاولت **الباحثة** رصد تجلياته العامة في الخطاب الثوري، وذلك من خلال البحث عن المقاصد الموضعية والإجمالية التي تشكله بصفة عامة.

فالخطاب الثوري قد يحمل -إذن- في ثناياه مقاصد مباشرة وأخرى غير مباشرة، وهذا حسب سياق وهدف الخطاب لتكون بذلك المقاصد الموضعية تظهر بقوة من خلال أساليب التوجيه كالأمر والنهي والنداء والتي يمكن حصرها في تحدّي الاستعمار والتصدي له والدعوة إلى الجهاد والثورة والتمسك بالعروبة.

[1]- فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب"، ص 296.

الخاتمـة

خاتمة:

بعد إتمامنا لإنجاز هذا البحث وبعد جوبة علمية في رحاب المصطلحات التداولية، تطرقنا فيها إلى دراسة الباحثين للمصطلحات التداولية في مقالاتهم العلمية بمجلة تحليل الخطاب توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ترتبط أغلب التعريفات المقدمة للتداولية بفكرة الإستعمال أو الإنجاز اللساني في أبسط تعريفاتها "دراسة اللغة في الاستعمال أي في التواصل".

- تأثير التداولية في الدرس اللغوي يرجع إلى جهود ومنجزات فلاسفة اللغة الذين سبقوا في التأصيل لها ومنهم **أوستين، سيرل، غرايس** ومن سار وفق منهجهم.

- تحتضن التداولية في تحليلها مجموعة من الإجراءات والمباحث أهمها:

- السياق الذي يعد من الركائز الأساسية للتداولية، فله الدور الحاسم في الوقوف على دلالات المعاني غير الحرفية، وهو ما تم الإرتكاز عليه فعل في دراسة المعنى الحرفي والمعنى التواصلي؛ فمعرفة السياق يعد من أهم العناصر التي يعتمدها المرسل إليه في فهم الخطاب.
- تعد الأفعال الكلامية النواة المركزية للتداولية، فالفعل الإنجازي المحور الذي تدور حوله نظرية أفعال الكلام التداولية عند كل من أوستين وسيرل.
- للإشاريات أهمية كبيرة في مسألة التأويل، حيث تساهم في مساعدة المتلقي على معالجة الملفوظات بطريقة صحيحة، والوصول إلى المقاصد الحقيقية وراء الصياغات والعبارات اللغوية والمساهمة في تماسك الخطاب.
- شُغْل مبدأ التعاون لحيّز واسع في مبحث الإستلزام الحواري في منظور غرايس، لإعتماده على استخدام العبارات والصياغات الملائمة لمقام المخاطب.
- استناد متضمنات القول: إلى الأرضية المشتركة بين الباث والمتلقي وما هو معروف بينهما فالإفتراض المسبق يستنتج من البنى التركيبية للجمل على غرار القول المضمر الذي يفهم من الملابسات المحيطة بالعملية التخاطبية.

خاتمة:

- الحجاج إجراء ينهل من حقول معرفية عدة بين فلسفية ولغوية وبلاغية وهو نشاط تعليلي يهدف إلى اقناع المخاطب بأمر ما.

– تمثل نظرية التواصل نقطة إلتقاء بين عدة نظريات، أهمها التداولية وتشغل حيّزاً واسعاً في بحث العلاقات بين أقطاب العملية التواصلية.

– استحواذ المفاهيم التأصيلية للمصطلح التداولي على البحوث المنشورة في مجلة تحليل الخطاب.

– الحضور المكثف للمفاهيم التواصلية السياقية في قراءة واقع العلاقات القائمة بين المصطلحات التداولية وأهميتها في دراسة المدونات والنماذج الخاضعة للتحليل.

– محاولة الباحثين في مجلة الخطاب استثمار مفاهيم التداولية في معالجة المصطلح التداولي.

– قابلية المنهج التداولي للإسقاط على مختلف الخطابات اللغوية الأدبية والسياسية، وحتى على النص القرآني.

– اعتبار القصد شرطا ضروريا لفاعلية الكلام وتأثيره في السامع الذي يعد العامل الأساسي في تحريك العملية التواصلية.

– وليست هذه هي النتائج التي يمكن إدراجها فحسب، بل لقد وصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج الفرعية التي أثبتناها في مكانها من الرسالة وهي نتائج جزئية تجنّبنا ذكرها رغبة منا في الابتعاد عن التكرار.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفّينا بقدر لا بأس به من البحث والتمحيص، غير أنه لا ندّعي تمام البحث لأن الموضوع في حاجة إلى مزيد من الجهد لكشف مختلف متضمّناته.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن جني: "الخصائص"، تح: محمد علي التجار مطلعة دار الكتب المصرية، دب، د ط، د س، ج1 .
2. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004، مج1.
3. ابن منظور: "لسان العرب"، تح: عبد الرحمان علي وآخرون، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، دس، مج8.
4. أبو البقاء الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دب، ط2، 1998.
5. أبو بكر العزاوي: "اللغة والحجاج"، منتديات سور الأزبكية، الدار البيضاء، دط، 2006.
6. أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: "أساس البلاغة"، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1.
7. أحمد المتوكل: "الخطاب وخصائص اللغة العربية"، منشورات الاختلاف، المغرب، ط1، 2010.
8. أحمد مطلوب: "بحوث مصطلحية"، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، دب، د ط، 2006.
9. أحمد مومن: "اللسانيات النشأة والتطور"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005.
10. إدريس مقبول: "الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2006.
11. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: "علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية"، المكتب الإقليمي الشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المملكة المغربية، د ط، د س.
12. إلياس أنطوان إلياس: "قاموس إلياس العصري"، دار الجيل، بيروت، دط، 1972.

13. الإمام القاضي مجبر الدين بن محمد العليمي: "فتح الرحمان في تفسير القرآن"، تح: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2009.

14. آن ريبول وجاك موشلار: "التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، د.ب، د.ط، 2003.

15. آن ريبول وجاك موشلار: "القاموس الموسوعي للتداولية"، تر: عزالدين المجدوب وآخرون، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2، 2010.

16. أيت علي آيت أوشان: " السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة"، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2000.

17. باتريك شارودو ودومنيك منغونو: "معجم تحليل الخطاب"، تر: عبد القاهر المهيري وحمادي صمود، دار سيناتر، المركز الوطني للترجمة، تونس، د ط، 2008.

18. بدر الدين الزركشي: "البحر المحيط في أصول الفقه"، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1992.

19. بشرى البستاني: "التداولية في البحث اللغوي والنقدي"، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2012.

20. بشير خليفي، "الفلسفة وقضايا اللغة قراءة في التصور التحليلي"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.

21. بوقرة نعمان: "المدخل إلى التحليل اللساني للخطاب الشعري"، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2008.

22. بولس نويا اليسوعي: "الرسائل الصغرى لابن عباد الرندي"، دار المشرق، د.ب، دط، 1958.

23. تشارلز موريس: "رواد الفلسفة الأمريكية"، تر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، د ط، 1996.

24. الجاحظ: "البيان والتبيين"، تح: عبد السلام محمد هارون، درا الجيل، بيروت، دط، دس.

25. جار الله محمود بن عمر الزمخشري: "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، د س، ج1.

26. جان سارفوني: "الملفوظية"، تر: قاسم مقداد، منشور اتحاد الكتاب العرب، دب، دط، 1998.

27. جواد ختام: "التداولية أصولها واتجاهاتها"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، د ب، ط1، 2016.

28. جورج براون وجورج يول: "تحليل الخطاب"، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض، 1997.

29. جون أوستين: "نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلمات"، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د ط، 1991.

30. الجوهري: "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1990، مج1.

31. الجويني: "القاضية في الجدل"، تح: فوقية حسين محمد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دط، 1979.

32. الجيلالي دلاش: "مدخل إلى اللسانيات التداولية"، تر: يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1992.

33. حسين بدوح: "المحاورة- المقاربة تداولية- "، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 2012.

34. حمو النقاري: "التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ، ط1، 2006.

35. خالد اليعبودي: " المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي"، دار ما بعد الحداثة، دب، ط1، 2004.

36. خلود العموش: "الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق"، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008.

37. خلود العموش: "الخطاب القرآني"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2008.

38. خليفة بوجادي: "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي"، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط2، 2012.

39. الخليل بن أحمد الفراهيدي: «كتاب العين»، ترتيب داوود سلوم وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

40. دار المشرق: "المنجد في اللغة والأعلام"، توزيع المكتبة المشرقية، بيروت، لبنان، ط31، 1991.

41. دومينيك مانغونو: "المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب"، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.

42. ذهبية حمو الحاج: "التداولية وإستراتيجية التواصل"، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015.

43. رابح بوحوش: "الأسلوب وتحليل الخطاب"، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، د س.

44. رابح بوحوش: "اللسانيات وتحليل النصوص"، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن، ط2، 2007.

45. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: "دلالة السياق"، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1423هـ.

46. روبرت ديبوجراند: "النص والخطاب والإجراء"، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.

47. رولان بارث: "الكتابة في الدرجة الصغرى"، تر: محمد نديم خشفة، مركز الإنماء الحضاري، دب، ط1، 2002.

48. رومان جاكبسون: "قضايا الشعرية" تر: محمد الولي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، دس.

قائمة المصادر والمراجع:

49. الزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، دب، ط3، 1984، ج2.

50. الزركشي:" البرهان في علوم القرآن"، تح: محمد أبو فضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر، دط، 1957، ج1.

51. سعيد حسن البحيري: "علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)"، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997.

52. سعيد يقطين: "تحليل الخطاب الروائي –الزمن، السرد، التبئير"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1997.

53. سيبويه: "الكتاب"، تح: عبد السلام محمد بن هارون، مكتبة الخفاجي، مصر، ط3، 1998، ج2.

54. شاهر الحسن: "علم الدلالة والسيمانتيكة والبراغماتية في اللغة العربية"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2001.

55. الشريف أبي الحسن الجرجاني: "كتاب التعريفات"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003.

56. صابر الحباشة: "الأسلوبية والتداولية مداخل لتحليل الخطاب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2001.

57. صابر الحباشة: "التداولية والحجاج مداخل ونصوص"، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2008.

58. صلاح اسماعيل عبد الحق: "التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1993.

59. الطاهر بومزبر: "التواصل اللساني والشعرية" – مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007.

60. طه عبد الرحمان: "التواصل والحجاج"، منتديات سور الأزبكية، المملكة المغربية، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دط، دس.

61. طه عبد الرحمان: "تجديد المنهج في تقويم التراث"، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، دط، 1993.

62. طه عبد الرحمن: "أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000.

63. عبد الجليل مرتاض: "اللغة والتواصل- اقترابات لسانية للتواصليين الشفهي والكتابي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د س.

64. عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي: "تفسير الثعالبي"، تح: عبد الفتاح أبو سنّة، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج5.

65. عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز"، شرح: محمد التنحمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2005.

66. عبد الكريم الكردي: "السرد في الرواية العربية المعاصرة"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006.

67. عبد الله صولة: "الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية"، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

68. عبد الله صولة: "في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات"، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2011.

69. عبد الهادي بن ظافر الشهري: "استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية"، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

70. عبد الواسع الحميري: "الخطاب والنص المفهوم- العلاقة -السلطة"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

71. عبد الواسع الحميري: "ما الخطاب وكيف نحلله"، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

72. علي التهانوي: "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تح: علي دحدوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.

73. علي الفيومي: "المصباح المنير"، تح: يحي مراد، مؤسسة المختار، مصر، ط1، 2008، .

74. علي القاسمي: "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

75. علي بن عبد الكافي السكّي: "الإبهاج في شرح المنهاج"، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1995.

76. علي بن محمد الأمدي: "الإحكام في أصول الأحكام"، دار الصميعي للنشر والتوزيع، دب، ط1، 2003، .

77. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: "كتاب التعريفات"، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د ط، 2004.

78. علي محمود حجّي الصراف: "في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010.

79. عمار ساسي: "المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة"، عالم الكتب الحديث، الأردن، د ط، 2009.

80. عمر بلخير: "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003.

81. العياشي أدراوي: "الاستلزام الحواري في التداول اللساني"، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011.

82. عيد بلبع: "التداولية-البعد الثالث في سيميوطيقا موريس من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة"، بلنسية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009.

83. فان دايك: "النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي"، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000.

84. فرانسوا أرمينكو: "المقاربة التداولية"، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د ط، د س.

85. فيرديناند دو سوسير: "علم اللغة العام"، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار أفاق عربية، الأعظمية- بغداد، د ط، د س.

86. فيليب بلانشيه: "التداولية من أوستين إلى غوفمان"، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط1، 2007.

87. ك- أوريكيوني: "فعل القول من الذاتية إلى اللغة"، تر: محمد نظيف، منتديات سور الأزيكية، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2007.

88. كريم زكي حسام الدين: "التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه"، دار الغريب، القاهرة، ط1، 2001.

89. لعبيدي بو عبد الله: "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية"، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، د س.

90. ماريا تيريزا كابري: "المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات"، تر: محمد أ.مطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012،.

91. مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2005.

92. محمد الباشا الكافي: "معجم عربي حديث"، المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، دط، 1992.

93. محمد الزبيدي: "تاج العروس"، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، مج3.

94. محمد سالم محمد الأمين الطلبة: "الحجاج في البلاغة المعاصرة بحث في بلاغة النقد المعاصر"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

95. محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي: "دفاتر فلسفية (نصوص مختارة)- اللغة-"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005.

96. محمد طبي: "وضع المصطلحات"، المؤسسات العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب (بروسيدار)، الجزائر، د ط، 1992.

97. محمد علي الخولي: "معجم علم اللغة النظري"، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982.

98. محمد علي الزركان: "الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دب، دط، 1948.

99. محمد نظيف: "الحوار وخصائص التفاعل التواصلي"، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2010.

100. محمد يوسف حبلص: "البحث الدلالي عند الأصوليين"، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991.

101. محمد يونس علي: "المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة العربية"، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

102. محمود أحمد نحلة: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، درا المعرفة الجامعية، مصر، دط، 2002.

103. محمود بن أبي الحسن النيسا بوري الغزنوي: "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، تح: سعاد بنت صالح بنت سعيد يابقي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط7، 1997.

104. محمود فهمي زيدان،: " في فلسفة اللغة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 1985.

105.مسعود صحراوي: "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2005.

106.مسعود صحراوي: التداولية عند العرب دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2005.

107.مصطفى الشهابي: "المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث"، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1995.

108.مصطفى طاهر الحيادرة: "من قضايا المصطلح اللغوي العربي"، علم الكتب الحديث، أربد، الأردن، د ط، 2003، ج2.

109.مهدي صالح سلطان الشمري: "في المصطلح ولغة العلم"، كلية الآداب جامعة بغداد، دط، 2012.

110.ميشال فوكو: "حفريات المعرفة"، تر: سالم يافوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1986.

111.نواري سعود أبو زيد: "في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراءات"، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.

112.نور الدين السدّ: "الأسلوبية وتحليل الخطاب"، دار هومة،دب، ط1، د س.

113.هاني عبادي محمد سيف المغلّس: " الطاعة السياسية في الفكر الإسلامي – النص والاجتهاد والممارسة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2014.

114.يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، منشورات الاختلاف، دب، دط، 2009.

قائمة المصادر والمراجع:

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أحمد مصطفى أحمد الأسطر: "أثر السياق في توجيه شرح الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني"، إشراف فوزي إبراهيم موسى أبو فياض، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية،غزّة، 2011.

2. أم الخير سلفاوي: "البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال مفتاح العلوم للسكاتي"، إشراف: أحمد بلخضر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص علوم اللسان العربي والمناهج، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

3. خديجة هناء ساحلي: "نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية المصطلحات المفتاحية في النظرية التأويلية – مدرسة باريس أنموذجا- حالة كتاب la traduction Aujourd'hui ماريان ليديرير بترجمة للعربية- دراسة تحليلية نقدية"، إشراف: عمار ويس، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات، قسم الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010

4. دليلة قسيمة: "استراتيجيات الخطاب في الحديث النبوي"، إشراف: محمد بوعمامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص لسانيات الخطاب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

5. رشيد عزي: "إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية –تحليل الخطاب نموذجا- دراسة نقدية"، إشراف بوعلي كحال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص: تحليل الخطاب، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2008-2009.

6. عيسى تومي: "الأبعاد التداولية في الخطاب القرآني"، إشراف: دليلة مزوز، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية، تخصص: اللسانيات واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015.

7. فهيمة لحلولي: "استراتيجية الخطاب في كتاب الإشارات السيميائية الإلهية والأنفاس الروحانية لأبي حيان التوحيدي –دراسة تحليلية سيميائية–"، إشراف محمد بوعمامة، مذكرة ليل شهادة الماجستير في اللغة العربية، تخصص علوم اللسان، العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2002- 2003.

8. كريمة حبي: "السياق التداولي في كليلة ودمنة لابن المقفع"، إشراف: آمنة بلعلي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص: سيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

9. كمال لعناني: " النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، إشراف: صالح بلعيد، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تيزي وزو، 2014.

10. ليلى كادة: "المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا "، إشراف: بلقاسم دقة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم اللسان، جامعة الحاج لخضر- باتنة، دس.

11. مراد حاج محند: " السياق ودوره في استنباط الأحكام النقدية التراثية"، إشراف مصطفى درواش، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير، تخصص: لغة وأدب عربي فرع نقد وبلاغة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012

12. مهني محند أو رمضان: "إشكالية ترجمة الطاقة المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادر عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم"، إشراف: شابحة هني، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب قسم الترجمة، جامعة الجزائر، 2012/2010.

13. مهى محمود إبراهيم العتوم: "تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث دراسة مقارنة في النظرية والمنهج"، إشراف: سمير قطامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2004.

14. موسى جمال: "تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير الرازي لسورة المؤمنون نموذجا"، إشراف: مفتاح بن عروس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اللسان، جامعة الجزائر، 2009/2008.

المجلات:

1. أبو يعرب المرزوقي السياق في المجالات التشريعية "المفهوم والدور"، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، أكدال الرباط، ع 25، جانفي 2007.

2. باديس لهويمل: "التداولية والبلاغة العربية"، المخبر جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد7.

3. بشير ابرير: "في تعليمة الخطاب العلمي"، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع3، جوان، 2001.

4. جميل حمداوي: "رومان جاكبسون، بين قضايا اللسانيات وأسئلة شعرية"، مجلة إلكترونية "أدب فن"، www.adabfan.com

5. حكيمة بوقرومة: "دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم –مقاربة تداولية- ، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع3، ماي 2008.

6. ذهبية حمو الحاج: "التحليل التداولي للخطاب السياسي"، مجلة الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، ع1، ماي 2006.

7. ذهبية حمو الحاج: "قوانين الخطاب في التواصل الخطابي"، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع2، ماي 2007.

8. راضية خفيف بوبكري: "التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة تداولية"، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع399، 2004.

9. صالح دريسي: "الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم)"، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع6، ماي 2010.

10. عبد الرحمان بودرع: "أثر السياق في فهم النص القرآني"، مجلة الإحياء، المغرب، ع 25، 2007.

11. عبد الرشيد هميسي: "إشكالية توظيف المصطلح السميائي في الخطاب النقدي العربي المعاصر، عبد المالك مرتاض نموذجا"، مجلة قسم اللغة والأدب العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف.

12. عبد السلام أرخصيص: إشكاليات المصطلح في الثقافة العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي.

13. عبد اللطيف عبيد: "المنهجيات المصطلحية العربية في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح"، مجلة التعريب، دمشق، ع 27، 2004

14. عزالدين الناجح: "مقاربة تداولية لحكمة عطائية"، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، مجلة الخطاب ، ع 03، ماي 2008.

15. فردیناند هالین: "التداولية": تر: ومّا محمد، مجلة الفكر والنقد، ع 24، ديسمبر 1999

16. فضيلة يونسي: "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب (تناول تداولي للخطاب الثوري)"، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع 6، جانفي 2010.

17. ليلى زيان: "عملية التواصل اللغوي عند رومان جاكبسون"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ع1، 15 مارس 2016.

18. محمد بلقاسم: "إشكالية المصطلح النقدي الأدبي"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، د ط، ع05، 2004.

19. نشوان عبده خالد قائد: "السياق القرآني وأثره في خدمة التفسير المقاصدي عند ابن عاشور"، مجلة: الفكر الإسلامي المعاصر، لبنان، ع 73، 2013.

20. نصيرة غماري: "نظرية أفعال الكلام عند أوستين"، مجلة اللغة والأدب يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، جانفي 2006، عدد 17.

21. نعيمة سعدية: "تحليل الخطاب والإجراء العربي قراءة في القراءة"، مجلة الأثر، أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد خاص.

22. ياسر عتيق محمد علي: "الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهميتها في فهم مقصود الخطاب"، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع 35، 2012.

23. يمينة تابتي: " الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي"، مجلة الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، ع02، ماي 2007.

24. يوسف عبد الله الجوارنة: "أزمة توحيد المصطلحات العربية"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، د ب، ع 02.

المواقع الالكترونية:

1. https://ar-wekipedia.org/wiki طه عبد الرحمان
2. https://ar-wikipedia.oig/wiki -G.FREGE
3. https ://ar-wikipedia-org.wiki-Austin.
4. https ://ar-wikipedia.org/wiki-Searle.
5. https://ar-wikipedia.org/wiki.wittgenstein
6. https://ar-wikipedia.org/wiki-mlinofski

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-ب-ج
المدخل : من المصطلح إلى المصطلحية	
1 – تعريف المصطلح:	4
أ – لغة	4
ب – اصطلاحا	5
2 – علم المصطلح	5
3 – نشأة علم المصطلح	12
– عند الغرب	12
– عند العرب	14
4 – خصائص المصطلح	16
الفصل الأول: إجراءات التحليل التداولي للخطاب.	
المبحث الأول: مفهوم التداولية.	20
1 – لغة	20
2 – اصطلاحا	22
المبحث الثاني: نشأة التداولية.	25
المبحث الثالث: إجراءات النظرية التداولية.	30
المطلب الأول: السياق.	30
أ –لغة	31
ب – اصطلاحا	33
1 – النظرية السياقية	35
2 – عناصر السياق	37
3 – مستويات السياق	38
المطلب الثاني: أفعال الكلام.	41
I. تصنيف أوستين	42
II. تصنيف سورل	45

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: الإشاريات.	48
المطلب الرابع: الاستلزام الحواري.	54
المطلب الخامس: متضمنات القول.	60
أ – الإفتراض المسبق	60
ب – الأقوال المضمرة	62
المطلب السادس: الحجاج.	63
الفصل الثاني: البعد التواصلي للمصطلح التداولي في مجلة الخطاب.	
المبحث الأول: المقومات التواصلية للخطاب.	67
المطلب الأول: نظرية التواصل.	67
1 – مفهوم التواصل	68
2 – التواصل والنظريات اللسانية الغربية	70
3 – عناصر التواصل	72
المطلب الثاني: مفهوم الخطاب.	77
المبحث الثاني: إسقاطات التحليل التواصلي للمصطلح التداولي في مجلة الخطاب.	
أولا: العدد 1: التحليل التداولي في الخطاب السياسي. **"أ/ ذهبية حمو الحاج"**	86
ثانيا: العدد 2: قوانين الخطاب في التواصل الخطابي. **"أ/ ذهبية حمو الحاج"**	94
ثالثا: العدد 2: الحجاج في رسائل ابن عباد الرندي. "يمينة تابتي"	101
رابعا: العدد 3: دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم –مقاربة تداولية– **أ/ "بوقرومة حكيمة"**	109
خامسا: العدد 3: مقاربة تداولية لحكمة عطائية **" د/ عزالدين الناجح"**	118
سادسا: العدد 6: الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم) **"أ/ دريسي صالح"**	129
سابعا: العدد 6: مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب (تناول تداولي للخطاب الثوري) **"أ/ يونسي فصيلة"**	134

فهرس المحتويات:

الخاتمة.	142
قائمة المصادر والمراجع.	144